جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

"آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الإستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية – دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية"

Procedures and Requirements for Activation of Kuwaiti Foreign Policy's Strategic Planning – An Analytical Comparative Study in the Light of International and Regional experiences and Practices

إعداد الطالب

عدنان عبدالله العنزي

401120090

إشراف

الأستاذ الدكتور: عبدالقادر محمد فهمي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أغسطس 2013

تفويض

أنا **عدنان عبدالله العنزي** أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عدنان عبدالله العنزي

التاريخ: 2013/8/12

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **"آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية ـ دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية.**

وأجيزت بتاريخ : 12 / 8 /2013.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع:

1. **أ.د عبد القادر الطائي:** **مشرفاً ورئيساً:**.....
2. **أ.د محمد القطاطشة:** **عضواً:**.....
3. **أ.د محمد المصالحة:** **ممتحناً خارجياً:**.....

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات القائل "**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**" ﴿الزمر:9﴾ والقائل "**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**" ﴿المجادلة:11﴾ والصلاة والسلام على خير المعلمين، الصادق الأمين وهادي البشرية القائل "**طلب العلم فريضة على كل مسلم**" والقائل "**من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة**"، أما بعد:

بعد حمد الله رب العالمين فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق في مستهل هذه الدراسة بأن أتوجه بأجزل الشكر وأحسنه إلى كل من ساعدني على إتمامها على خير وجه ممكن وعلى رأس هؤلاء جميعا الأستاذ الدكتور: عبدالقادر فهمي الذي تفضل بإشرافه على هذه الأطروحة فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر الخاص والتقدير للدكتور محمد ماجد خشبة الخبير الاستراتيجي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وهو الذي لم يتوان عن إعطائي من الوقت والجهد ما يكفيني في سبيل توجيهي وإرشادي وله منا كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا مشكورين بقبول مناقشة هذه الدراسة ثم لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى وزارة الخارجية الكويتية وجميع العاملين فيها الذين قدموا لي المساعدة وأخص السيدة ندى المنصور وهو ما يستحق الذكر والشكر، ثم يمتد شكري خالصا إلى:

الشيخ: ثامر علي صباح السالم

الشيخ الدكتور: أحمد ناصر محمد الأحمد الصباح

الدكتور: سامي الفرج

الدكتور: عبدالله سهر

الدكتور: فيصل أبو صليب

الاستاذ: أحمد أبو السعد

الأستاذ: طارق المصري

لما قدموه من مشورة طيبة ومساندة ودعم وتوفير المعلومات في أثناء إعداد هذه الدراسة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الإهداء

إلى ربي قرباً.....

إلى النبي صلاة الله وسلامه عليه حباً....

إلى روح أبي الغالي أهدي عملي هذا والذي ما زالت روحه تسكن في نفسي وتختلط بأنفاسي، وإلى التي لا يوجد معنى للحياة بدونها رمز الحب والعطف والحنان والدتي الحبيبة التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية، لقول الله عز وجل فيهم في كتابه العزيز "**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**" ﴿الإسراء:24﴾

وإلى رفيقة دربي التي عاشت معي الحياة بحلوها ومرها

زوجتي الغالية

وإلى رياحين الجنة وورود الحياة وعبير الشوق أبنائي

شوق وفرح وعثمان ومعاذ وعبدالله

وأهدي عملي هذا إلى كل من رعاني ووجهني وساندني ودعمني وشجعني

لهم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا مع المحبة والعرفان

راجيا من المولى عز وجل أن يجعل كل ما قمت به في قائمة حسناتنا يوم تجزى كل نفس بما عملت

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة المحتويات

العنوان..... أ

تفويض..... ب

قرار لجنة المناقشة..... ج

الشكر والتقدير..... د

الإهداء..... هـ

قائمة المحتويات..... و

قائمة الجداول..... ح

قائمة الأشكال..... ط

الملخص باللغة العربية..... ي

الملخص باللغة الانجليزية..... ل

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... 1

مقدمة..... 1

مشكلة الدراسة وأسئلتها..... 3

أهمية الدراسة..... 4

أهداف الدراسة..... 4

فرضية الدراسة..... 5

محددات الدراسة..... 5

مصطلحات الدراسة..... 6

الإطار النظري والدراسات السابقة..... 10

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 19

منهجية الدراسة..... 20

الفصل الثاني: الإطار النظري لمعنى ومفهوم التخطيط الاستراتيجي والسياسة الخارجية..... 21
المبحث الأول: في معنى ومفهوم التخطيط الاستراتيجي..... 22
المبحث الثاني: في مفهوم السياسة الخارجية – Foreign Policy..... 29
المبحث الثالث: علاقة التخطيط الاستراتيجي بصنع السياسة الخارجية..... 39
الفصل الثالث: التخطيط الاستراتيجي ودوره في صنع السياسة الخارجية الكويتية.. 43
المبحث الأول: واقع وطبيعة السياسة الخارجية الكويتية..... 44
المبحث الثاني: في عملية صنع السياسة الخارجية الكويتية..... 59
المبحث الثالث: مكانة التخطيط الاستراتيجي في عملية صنع السياسة الخارجية الكويتية.... 68
الفصل الرابع: نماذج من التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية لبعض القوى العالمية والاقليمية..... 74
المبحث الأول: البعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية..... 76
المبحث الثاني: البعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية..... 88
الفصل الخامس: متطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية..... 96
المبحث الأول: تحديد أولويات الأهداف الاستراتيجية..... 98
المبحث الثاني: كفاءة الأجهزة المعنية بصنع السياسة الخارجية الكويتية..... 102
المبحث الثالث: كفاءة الأدوات والوسائل المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية الكويتية..... 106
المبحث الرابع: التقييم والمراجعة الدورية..... 108
الفصل السادس: الخاتمة والنتائج والتوصيات..... 112
أولا: الخاتمة..... 112
ثانياً: نتائج الدراسة – واختبار فرضية الدراسة..... 116
ثالثا: توصيات الدراسة..... 120
المراجع..... 124
أولا: المراجع العربية..... 124
ثانيا: المراجع الإنجليزية..... 130

قائمة الجداول

م	رقم الفصل– رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	الفصل الثاني– جدول رقم 1	"الأطراف المساهمة والمؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية"	37
2	الفصل الثاني– جدول رقم 2	"المفاهيم المختلفة لتخطيط السياسة الخارجية"	42

قائمة الأشكال

م	رقم الفصل– رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1	الفصل الثالث– شكل رقم 1	تطور قيمة قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2002–2011)	51

"آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الإستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية– دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية"

إعداد الطالب

عدنان عبدالله العنزي

إشراف/ الأستاذ الدكتور: عبدالقادر فهمي

(الملخص)

قامت هذه الدراسة بالتعرف إلى العديد من المشكلات والقضايا الدولية والملفات الإقليمية التي اعترت دولة الكويت نفسها طرفا فيها، كالصراعات المسلحة والحروب وسباق التسلح وحقوق الإنسان وغيرها الكثير من التحديات الدولية والاقليمية كالملف النووي الإيراني وانعكاسه على الأمن الإقليمي والقلاقل السياسية في العراق وسوريا ومصر ومشكلة فلسطين والجزر الإماراتية، وهي كلها تحديات تؤثر على السياسة الخارجية الكويتية، مما استدعى إلى فرض رؤية استراتيجية تحكم عمل السياسة الخارجية الكويتية، وذلك لأن غياب أو ضعف الآليات الفعالة والمستمرة للتخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية يؤثر على مكانة دولة الكويت الجيوسياسي اقليميا وعالميا. وفي ضوء ما تقدم تم صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1. ما المتطلبات اللازمة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية؟
2. ما الآليات اللازمة لتفعيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية؟
3. ما المنافع التي تترتب على تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية؟
4. ما الخبرات والدروس المستفادة لدولة الكويت من تجارب التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية، في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول اقليمية مثل تركيا؟

وهدفت هذه الدراسة إلى تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية، خاصة على الآجل الطويل في ظل الظروف والمتغيرات العالمية والاقليمية المحيطة والمؤثرة على دولة الكويت.

كما أن هذه الدراسة اكتسبت أهميتها في ضوء حاجة دولة الكويت إلى رؤية استراتيجية سياسية في منطقة تعاني من صراع واضطراب سياسي، ولدعم الرؤية الاستراتيجية التنموية لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وقد جاءت فرضية الدراسة على النحو التالي: إن التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية يفتقر إلى العديد من المقومات التي يمكن أن تؤهله ليلعب دورا فاعلا في بناء وتعزيز مكانة الكويت الإقليمية والدولية.

حيث انتهت الدراسة بفصولها الخمسة، بخلاف الفصل الختامي الأخير إلى نتائج هامة، ومن أبرز هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. يحقق التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية ميزات تنافسية مهمة لدول العالم المختلفة، خاصة في ظل التحولات والتطورات العالمية المتغيرة والمتسارعة.

2. احتياج دولة الكويت إلى تبني رؤية استراتيجية في سياستها الخارجية باعتبار دولة الكويت أحد كبار منتجي النفط في العالم، كما أنها تقع في منطقة تعتبر غير مستقرة اقليميا.

3. لا تتبنى السياسة الخارجية الكويتية نهجا استراتيجيا أو مسارات استراتيجية محددة وواضحة في وثائق رسمية، كما تفتقر وزارة الخارجية إلى المراكز أو الوحدات المتخصصة في التخطيط الاستراتيجي لدعم السياسة الخارجية.

4. تمثل المعونات الإنمائية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الكويتية والتي يديرها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التابع لوزارة الخارجية.

5. يمكن تطوير التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية في المرحلة القادمة من خلال إعادة تقويم تلك السياسة خلال السنوات الماضية من جهة، والاستفادة من خبرات التجارب العالمية والاقليمية في التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية مثل التجربة الأمريكية والتجربة التركية اللتين عرضت لهما الدراسة.

6. من أبرز التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية: تأكيد أهمية الفضاء الخليجي والتوسع في الفضاء الآسيوي، وربط السياسة الخارجية بالسياسة التنموية للدولة، وكذلك تطوير مراكز للتخطيط الاستراتيجي بوزارة الخارجية، وتنمية الكوادر الدبلوماسية الكويتية.

PROCEDURES AND REQUIREMENTS FOR ACTIVATION OF KUWAITI FOREIGN POLICY'S STRATEGIC PLANNING – AN ALYTICAL COMPARATIVE STUDY IN LIGHT OF INTERNATIONAL AND REGIONAL EXPERIENCES

PREPARED BY
ADNAN ABDULLAH AL-ENEZI
SUPERVISER
PROF/ABDULQADER FAHMI

ABSTRACT

This study addressed many regional and international problems and issues that Kuwait is involved in, such as the armed conflicts, wars, armament race, human rights and other regional and international challenges including Iranian nuclear program and its effects on the regional security and political troubles in Iraq, Syria, Egypt, Palestinian issue and Emirates islands. These challenges have effects on Kuwait foreign policy and urged Kuwait to adopt a new strategic vision in its foreign policy, the matter which influences on the geopolitical rank of Kuwait regionally and globally. In the light the above context, the following questions have been prepared:

1- What are the necessary requirements for activation of the strategic planning role in Kuwait foreign policy?
2- What are the necessary procedures for activation of the strategic planning function in Kuwait foreign policy on the basis of in Light of international and regional experiences?
3- What are the profits that result from activation of the strategic planning role in Kuwait foreign policy?
4- What are the experiences that Kuwait gained from the strategic planning in the foreign policy of some developed countries such as USA and regional countries such as turkey?

The study aimed at activation of strategic planning role in managing and directing Kuwait foreign policy, particularly for the long term and within global and international conditions and changes that effect on the State of Kuwait.

This study has a great importance because the State of Kuwait needs a political strategic vision within a region suffering from political turmoil and conflicts

and to enhance and support the developmental strategic vision to convert Kuwait into a commercial and financial center.

Hypothesis of the study involves the following:

Strategic planning of the Kuwaiti foreign policy lacks to several factors that can help activating this planning to play an effective role in creating and supporting the regional and international rank of the State of Kuwait.

The study, with its five chapters other than the final chapter, has concluded important results. Below are the prominent results of this study.

1. Strategic planning provides the foreign policy with competitive features, particularly in the light of the international accelerated changes and developments.
2. State of Kuwait needs to adopt a strategy vision in its foreign policy whereas Kuwait is one of the major countries in the field of oil production in the world, as it also locates in an unstable region.
3. Kuwaiti foreign policy does not apply a strategic approach or specific strategic tracks in official documents, as Ministry of Foreign Affairs lacks specialized centers or unites for strategic planning to support foreign policy.
4. Developmental aids are considered the most outstanding tools of Kuwaiti foreign policy administered by Kuwaiti Arab Economic Development Fund/Ministry of foreign.
5. Strategic trends of Kuwaiti foreign policy can be developed in the next phase via the revaluation of foreign policy and taking advantage of the international and regional experiences in the strategic planning such as the American and Turkish mode.
6. The most outstanding strategic trends in the Kuwaiti foreign policy are: Emphasizing the importance of the Gulf Countries, the expansion in the Asian space, linking the foreign policy to the developmental policy of the state, as well as the development of strategic planning centers in the Ministry of Foreign and the development of diplomatic staffs.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

مقدمة

تقوم السياسة الخارجية الكويتية على المحاور الأساسية التي تتمثل في مساندة وتعزيز الشرعية الدولية خاصة المدعومة من جانب منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الالتزام بدعم السلام والأمن الدولي والاقليمي، ورفضها للنزاعات المسلحة والحروب التي تسبب مآسي وأهوال للإنسانية، بخلاف الخسائر الاقتصادية الفادحة. وتتبنى دولة الكويت على لسان سمو أمير البلاد في افتتاح ملتقى الحوار الآسيوي – أكتوبر 2012، تتبنى الدعوة إلى تغليب لغة العقل والحوار والنأي بأوطاننا عن الخراب والدمار، وذلك عن طريق احترام مواثيقنا واتفاقياتنا ومعاهداتنا وحل خلافاتنا بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لنقدم للعالم نموذجا راقيا في التعامل مع الأزمات والقدرة على تجاوزها بما يحفظ سلامة أوطاننا ورقي مجتمعاتنا وازدهار اقتصاداتنا.

حيث قامت دولة الكويت بالمشاركة بفعالية في المنظمات الدولية والاقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية المختلفة، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وملتقى الحوار الآسيوي وغيرها. كما أن (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية) يلعب دورا حيويا في دعم الدبلوماسية الاقتصادية، أو الجانب الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية، حيث يغطي نشاطه أكثر من 100 دولة عبر العالم.

ومن هنا فإن **السياسة الخارجية الكويتية** تتفاعل مع المتغيرات المحلية والاقليمية البارزة في ظل العولمة السياسية والاقتصادية التي يعايشها العالم، والتي تتعزز يوما بعد يوم بالتطور الكبير في ثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت العالم بأسره عبارة عن قرية كونية واحدة.

وعليه فإن السياسة الخارجية الكويتية أصبحت ملزمة بالتعامل مع العديد من المتغيرات والأزمات العالمية المستمرة والمؤثرة على الدولة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، قضايا الاستدامة وتغير المناخ، وقضايا الفقر والجوع والغايات الإنمائية للألفية، وقضايا الإرهاب الدولي والاقليمي العابر للحدود، وقضايا الجريمة المنظمة والفساد والشفافية، وقضايا السكان والهجرة واللاجئين، وقضايا التسلح وأسلحة الدمار الشامل، وغيرها.

فقد أصبحت السياسة الخارجية الكويتية تواجه العديد من المتغيرات والملفات الاقليمية المؤثرة على الدولة مثل: الملف النووي الإيراني، حرية الملاحة في مضيق هرمز، تطوير التعاون الخليجي إلى الاتحاد الخليجي ومحدداته، الربيع العربي وتداعياته الإيجابية والسلبية، استمرار الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي وتداعياته، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، تفعيل وتطوير التعاون العربي السياسي والاقتصادي ودور جامعة الدول العربية.

كما يندرج في إطار الملفات الاقليمية الهامة، تطوير التعاون ودور دولة الكويت في الفضاء الاقليمي الآسيوي، وعلى الأخص في ضوء نتائج اجتماعات الحوار الآسيوي الأخير الذي عقد في دولة الكويت في أكتوبر عام 2012.

في ضوء الخلفية العالمية والاقليمية السابقة، ومع تعقد المشكلات والملفات العالمية والاقليمية المشار إليها، وذات الصلة بدولة الكويت، فإن هناك حاجة ملحة إلى وجود رؤية استراتيجية لتوجيه السياسة الخارجية الكويتية بجوانبها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية. ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن المشكلات والقضايا الدولية والملفات الاقليمية التي تجد دولة الكويت نفسها طرفا فيها، كالصراعات المسلحة والحروب وسباق التسلح وحقوق الإنسان وغيرها الكثير من التحديات الدولية، وكذلك التحديات الاقليمية كالملف النووي الإيراني وانعكاسه على الأمن الاقليمي والقلاقل السياسية في العراق وسوريا ومصر ومشكلة فلسطين والجزر الإماراتية كلها تحديات تؤثر على السياسة الخارجية الكويتية، الأمر الذي يفرض وجود رؤية استراتيجيه تحكم عمل السياسة الخارجية الكويتية وحيث أن غياب أو ضعف الآليات الفعالة والمستمرة للتخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية يؤثر على مكانة دولة الكويت الجيوسياسي اقليميا وعالميا.

وحتى يتسنى للباحث فهم حقيقة ما جرى فإن مشكلة الدراسة تكمن في: آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، ولمعالجة هذه المشكلة لا بد لنا من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث ويمكن محورتها في:

1. ما المتطلبات اللازمة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.؟
2. ما الآليات الواجب إتباعها لتفعيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.؟
3. ما المنافع التي تترتب على تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية في ضوء الخبرات العالمية والاقليمية.؟
4. ما الخبرات والدروس المستفادة لدولة الكويت من تجارب التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية على الصعيدين العالمي والاقليمي.؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوع الدراسة في ضوء ما يلي:

1. احتياج دولة الكويت إلى رؤية استراتيجية سياسية في منطقة تعاني من صراع واضطراب سياسي، وملف الصراع على مضيق هرمز الممر الرئيسي لإمدادات النفط العالمي والكويتي.
2. دعم الرؤية الاستراتيجية التنموية لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري.
3. قلة الدراسات وندرتها ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية في دولة الكويت.
4. تتميز هذه الدراسة بأنها تعطي رؤية متكاملة لمتخذ القرار السياسي والمسئولين في وزارة الخارجية في دولة الكويت عن الواقع السياسي الكويتي.
5. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى حسب علم الباحث.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية خاصة على الأجل الطويل في ظل الظروف والمتغيرات العالمية والاقليمية المحيطة والمؤثرة على دولة الكويت. حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها على النحو الآتي:

1. مراجعة مفاهيمية، تتضمن توصيف ومراجعة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة مثل: التخطيط الاستراتيجي، السياسة الخارجية، التخطيط الاستراتيجي السياسي، وغيرها.

2. تقييم وظيفة ودور وحالة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، والأجهزة والأدوات والنظم المستخدمة في هذا الخصوص والمساندة لهذا الدور.

3. مراجعة وتقييم تجارب عالمية واقليمية رائدة في مجال تطبيق التخطيط الاستراتيجي في مجال السياسة الخارجية، واستخلاص خبرات ودروس مستفادة.

4. بلورة رؤية متكاملة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية وذلك في ضوء الخبرات والتجارب العالمية، وفي ضوء الواقع السياسي الكويتي.

فرضية الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار صحة فرضية مفادها: إن التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية يفتقر إلى العديد من المقومات التي يمكن أن تؤهله ليلعب دورا فاعلا في بناء وتعزيز مكانة الكويت الاقليمية والدولية.

محددات الدراسة

1. ندرة الدراسات التي تتناول التخطيط الاستراتيجي في مجال السياسة الخارجية الكويتية، وهو ما فرض صعوبة على الباحث في توفير ماده علمية ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة في دولة الكويت.

2. اعتبارات السرية التي يمكن أن تكون مفروضة على بعض البيانات والمعلومات ذات الصلة بإدارة السياسة الخارجية الكويتية لارتباطها أيضا بالأمن الوطني للدولة.

مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على مجموعة من المصطلحات نذكر منها:

التخطيط: Planning: يعرف التخطيط على أنه عملية تحديد الأهداف ووضع السياسات ووضع طرق العمل وإجراءات التنفيذ وإعداد الميزانيات التقديرية للأنشطة المختلفة وعلى مستوى المشروع، ثم وضع البرامج الزمنية بناء على ذلك وبما يحقق الأهداف الموضوعة". (أبو النصر، 2012 :28)

إجرائيا: يشمل التعريف مجموعة من المكونات الإجرائية الهامة هي: تحديد الأهداف المراد تحقيقها بصورة واضحة ومحددة، ووضع السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف التي سبق وضعها، ووضع الترتيبات الإدارية والأنشطة التنفيذية اللازمة لتنفيذ الأهداف والسياسات، وتوفير الموارد اللازمة: المالية والبشرية وغيرها. وأيضا وضع جداول زمنية لتنفيذ الأنشطة وصولا إلى الأهداف المخططة.

– **التخطيط الاستراتيجي – Strategic Planning:** من التعريفات المتميزة لمصطلح التخطيط الاستراتيجي، تعريف أحمد سيد مصطفى: التخطيط الاستراتيجي هو خطة عمل شاملة طويلة المدى تحدد أسلوبا ومسارا لبلوغ أهداف طويلة الآجل باستخدام موارد متاحة. وتشكل هذه الخطة الاستراتيجية منهاجا تسترشد به الإدارة في صنع القرارات الرئيسية بشأن جمهورها أو عملائها وما تقدمه إليهم أو تتفاعل به معهم. (أبو النصر، 2012 :84)

ويقوم التخطيط الاستراتيجي على: نظام للمعلومات، وصنع للقرارات، وتحديد للاستراتيجية الملائمة على ضوء تقييم مستمر للمتغيرات البيئية المحلية والاقليمية والعالمية.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن التخطيط الاستراتيجي هو أحد مراحل الإدارة الاستراتيجية التي تهتم بترجمة الأهداف طويلة المدى إلى برامج وخطط لمدة تبدأ من خمس سنوات وأكثر.

إجرائيا: يتضمن التعريف عدد من المكونات الإجرائية الهامة، تشمل: وضع خطة عمل للأجل الطويل تتضمن أهدافا استراتيجية (لا يقل مداها الزمني عن عشر سنوات)، وتحديد المسارات اللازمة والمناسبة للوصول إلى الأهداف المخططة، من أجل توفير الموارد اللازمة لذلك، وتوفير نظم مساندة من أبرزها: نظام للمعلومات، نظام لاتخاذ القرار، ونظام لرصد المتغيرات المحلية والاقليمية.

– **متطلبات التخطيط الاستراتيجي ودور الخبرات والتجارب العالمية والاقليمية:** يقصد بها المهام والواجبات اللازم القيام بها من كافة الأطراف المعنية بالدولة، خاصة وزارة الخارجية، لتفعيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

إجرائيا: يشمل التعريف مكونات إجرائية هامة، من بينها: تقييم موضوعي للحالة الراهنة للتخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، بما في ذلك تحديد جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات. ومراجعة الخبرات العالمية والاقليمية الهامة في مجال التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية لدول متقدمة وناهضة ونامية. كما أن توظيف الخبرات العالمية والاقليمية المناسبة للحالة الكويتية من أجل تفعيل وتطوير التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

التفكير الاستراتيجي – Strategic Thinking: فهو في معناه الجوهري يعني القدرة على تطبيق نظرية الاستراتيجية في العالم الواقعي، ثم صياغة استراتيجية تخدم بنجاح مصالح

محددة للدولة المعنية، من دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، وتتمثل في خلق عواقب سلبية على مصالح أخرى للدولة ذاتها.

ويتضمن (التفكير الاستراتيجي) جانبي الفن والعلم، وهذا يتيح لمن يمتلك هذا الفكر خلق توليفة تجمع حسابات التقلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض، وهي السمات التي تتصف بها البيئة الاستراتيجية، ثم يجري تقويما لصعوبة التنبؤ بما سيحدث في تلك البيئة، وأخيرا يقوم بصياغة النص المعقول للاستراتيجية. (يارغر، 2011 :28)

إجرائيا: يتضمن التعريف جوانب إجرائية هامة، منها: وضع الترتيبات، وتهيئة المناخ المناسب لتحويل الاستراتيجية إلى واقع عملي. كذلك توفير نظام مناسب لتقدير وتقييم الاحتمالات والمتغيرات في البيئة الاستراتيجية المحيطة، وقياس تأثيراتها المحتملة على تحقيق الاستراتيجية.

– **السياسة:** هي النشاط الذي من خلاله يصنع الناس ويحتفظون بالقواعد العامة التي يعيشون في ظلها، أو يقومون بتعديلها. وترتبط السياسة ارتباطا وثيقا بظاهرة الصراع والتعاون. ويمكن تحديد أربعة معاني مختلفة تماما للسياسة، يتمثل المعنى الأول في أنها مرتبطة وتحديدا مع فن الحكومة وأنشطة الدول، أما في معناها الثاني تعتبر السياسة نشاطا عاما بمعنى كونه مرتبطا بسلوك وبإدارة سلوك المجتمع وليس الاهتمامات الخاصة للفرد. وفي معناها الثالث ينظر على أنها وسائل خاصة لحل الصراع من خلال التوفيق والتراضي والتفاوض أكثر منها من خلال القوة الغاشمة، ويتحقق هذا التعريف عندما يتم تقديم السياسة على أنها "فن الممكن". أما في التعريف الرابع فإن السياسة ترتبط بالإنتاج وبالتوزيع وباستخدام الموارد في مجرى الوجود الاجتماعي، أي تدور السياسة في هذا المعنى حول القدرة على تحقيق نتائج مرغوبة من خلال أي وسائل. (هايوود، 2011 :40)

<u>إجرائيا</u>: يتضمن التعريف جوانب إجرائية تتعلق: بتوصيف طبيعة السياسات العامة، بما فيها السياسة الخارجية، والمؤسسات المسئولة عن تنفيذها في الدولة، وتوصيف أدوار ومصالح واتجاهات الجماعات المختلفة المؤثرة على صنع وتنفيذ السياسات العامة في الدولة.

السياسة الخارجية – Foreign Policy: هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال والأنشطة التي تتخذ لتنفيذ هذه القرارات. وتهدف السياسة الخارجية إلى الوصول بالمصالح الوطنية إلى الحد الأعلى من الإنجازات عن طريق وسائل أكثر إفادة وأقل تكلفة، وتحاول عادة تحقيق هذه الأهداف بأحد أمرين: الدبلوماسية أو الحرب. (أسيري، 2012 :255)

<u>إجرائيا</u>: يتضمن التعريف بعض المكونات الإجرائية الهامة، تشمل: رصد وتوصيف أهداف السياسة الخارجية (الكويتية) في مرحلة زمنية معينة. وأيضا رصد وتوصيف الآليات والوسائل التي تم إتباعها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية في الفترة الزمنية محل الدراسة. أيضا تقييم نتائج تحقيق، أو القصور في تحقيق أهداف وقرارات السياسة الخارجية الكويتية، واستخلاص الخبرات والدروس المستفادة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا. الاطار النظري:

أشارت دراسة حديثة لأحد كتاب العلوم السياسية بدولة الكويت (أسيري، 2012 :55)، إلى ارتباط سياسة الكويت الخارجية المعاصرة باستقلال البلاد في 1961/6/19م، بعد إلغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر (1899/1/23)، وقد تميزت تلك الحقبة بهيمنة الحكومة البريطانية على شئون البلاد الخارجية.

ويؤكد (أسيري) على الرغم من الهيمنة البريطانية المشار إليها، إلا أن حكومة الكويت أصبحت مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون البلاد الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة قبل الحصول على الاستقلال الفعلي، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

وبعد الاستقلال عام 1961 فإن (أسيري، 2012 :259) يرصد عدة مراحل أو محطات زمنية هامة في تطور السياسة الخارجية الكويتية حتى الوقت الحاضر، وتشمل هذه المراحل:

1. **الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي (1961 – 1963)**: وهي مرحلة مواجهة تحديات ما بعد الاستقلال سياسيا ومؤسسيا واقتصاديا واجتماعيا.
2. **مرحلة البراغماتيكية والمنهاج العملي (1963 – 1979)**: تميزت بتفعيل أدوار السياسة الخارجية الكويتية، ودور الدولة المانحة، والوسيط السياسي العربي أيضا.
3. **مرحلة التذبذب وعدم الثبات (1979 – 1986)**: وتلت الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية– الإيرانية اللاحقة، وتأثيراتها على المنطقة والكويت.

4. **مرحلة التخوف والتشكك (1987 – 1990)** وهي مرحلة تأثير الحرب العراقية/ الإيرانية بقوة على أسلوب تفكير صناع القرار السياسي في الكويت.

5. **مرحلة الغزو والتفكك (1990 – 1991):** حيث تحول التهديد العراقي إلى غزو فعلي للدولة، وتهديد سيادتها وكيانها، بل وجودها الفعلي كدولة.

6. **مرحلة التردد وعم وضوح الرؤية (1991 – 1995):** مع تكشف حقائق ضعف قدرات الدولة الدفاعية، والحاجة لتحالفات ومنظور مختلف للسياسة الخارجية الكويتية.

7. **مرحلة التأهيل والتجديد (1995 – 2003):** وترتبط محاولات تقريب وتجسير الهوة بين الكويت والعراق، خاصة مع تصاعد وتيرة الانتفاضة الفلسطينية.

8. **مرحلة المجهول المطمئن (2003 – 2011):** وهي المرحلة التالية لسقوط نظام صدام حسين /إبريل 2003، وشيوع الأمل في الأمان والاستقرار المحلي والاقليمي.

9. **مرحلة "الربيع العربي" 2011 – حتى الأن:** حيث حقق الحراك العربي نجاحات في: تونس، ومصر، وليبيا واليمن. وتتعرض سوريا إلى مخاض دموي عنيف.

ومن الملاحظ أن التطورات والمراحل التي تم عرضها (أسيري) لتطور السياسة الخارجية الكويتية تؤكد الحاجة الملحة إلى تضمين **(البعد الاستراتيجي)** في السياسة الخارجية الكويتية، حيث شهدت الدولة ولا تزال العديد من التحديات الجسام التي كادت تؤثر على ضياع أو فقدان وجود الدولة ذاتها بالعدوان الخارجي.

كمـا يلاحـظ، أن إسـتمرار التـوتر والقلـق فـي الاقلـيم المحـيط خاصـة: الملـف الإيرانـي، وتداعيات وانعكاسات حراك ما سمي بالربيع العربي غير المستقرة، واستمرار النزيف في الملف السوري المفتوح على احتمالات كثيرة يؤكد الحاجة إلى رؤية استراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية.

وعلـى أثـر ذلـك، فقد أكد (أوغلو،2011 :55)، تـأثير العناصـر الجغرافيـة والتاريخيـة والديموغرافية على الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية، وهو الأمر الذي ينطبق على الظروف التي مرت بها دولة الكويت في سياستها الخارجية.

وأضـاف (أوغلـو،2011 :55)، أن الـدول التـي لا تمتلـك **ذهنيـة اسـتراتيجية** واضـحة وتخطيطا استراتيجيا وإرادة سياسية قوية ومنسجمة، لا يمكنها أن تشكل القوة المطلوبة مهما حققت من تفوق بالنسبة لعناصرها الثابتة والمتغيرة.

كما أشار (تيري ديهيل –2007– Deihel,Terry)، إلى أن تحقيق مصالح الدولة على الأجـل الطويـل يتطلـب التفكيـر بصـورة اسـتراتيجية فـي السياسـة الخارجيـة، واختيـار الأهـداف والأولويات التي تحقق تلك المصالح بما يدعم تنافسية الدولة وحصانتها ضد الأخطار والمهددات المختلفة.

وفـي ضـوء مـا سـبق، فأن هذه الذهنيـة الاسـتراتيجية، والتفكيـر الاسـتراتيجي فـي السياسـة الخارجية بما يدعم مصالح الدولة، والتي تعتبر من الأمور التي يجب أن تسعى إلى امتلاكها دولـة الكويـت فـي المرحلـة القادمـة. كمـا سـتقوم هذه الدراسـة بتقديم أفكـار ومقترحـات حـول تمكين دولـة الكويت من بناء وحيازة هذه الذهنية والقدرات الاستراتيجية في سياستها الخارجية.

أما فيما يخص الأوضاع الراهنة، فهناك خطابات حديثة ذات صلة لسمو أمير البلاد، وبعض الكتابات تحدد ملامح هامة للسياسة الخارجية الكويتية في الوقت الراهن: (سمو الأمير أمام قمة التعاون الخليجي، ديسمبر 2012)، (سهر، 2012)، (أسيري، 2012)

1. **السياسة الخارجية الكويتية ليست بمعزل عن التأثيرات العالمية والإقليمية:** فهي تتفاعل مع تلك التأثيرات بحكم موقع الدولة الجغرافي في منطقة ليست مستقرة، وبحكم دور الدولة كمنتج عالمي لسلعة استراتيجية، وهي النفط.

2. **محدودية القدرات الدفاعية للدولة والحاجة إلى تعزيزها بتحالفات صديقة وطيدة:** احتياج الدولة إلى توفير قوة ردع تتناسب مع التهديدات التي تحيط بها بمنطقة غير مستقرة، حيث يتطلب هذا الأمر إلى تعزيز القدرات الذاتية من جهة، وتوسيع التحالفات مع الدول الكبرى الصديقة من جهة أخرى.

3. **تفعيل العمل الخليجي المشترك ضمانة وتحصين للمجتمعات الخليجية:** في ضوء التسارع في التطور وتسارع المتغيرات العالمية والاقليمية المؤثرة على دول المنطقة، يستلزم العمل على تفعيل كافة صور التعاون: السياسي والاقتصادي والأمني بين دول الخليج.

4. **استمرار مركزية القضية الفلسطينية على أجندة السياسة الخارجية الكويتية:** قامت دولة الكويت بدعم قبول فلسطين كدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، كما تواصل دعم حق الشعب الفلسطيني في الحصول على دولته المستقلة.

5. **دور الصندوق الكويتي للتنمية كداعم اقتصادي للسياسة الخارجية الكويتية:** إن انتشار مشروعات الصندوق في أكثر من 100 دولة يجعل من دولة الكويت في طليعة الدول المانحة

على مستوى العالم، بما يعزز من دورها العالمي في القضاء على الفقر، ومساعدة الدول النامية.

6. **دعم حق الشعب السوري في خياراته المستقلة في الحرية والكرامة:** وقد أدى تتويج هذا الدعم إلى قبول **دولة الكويت** باستضافة مؤتمر المانحين الدولي لدعم الشعب السوري في نهاية شهر يناير 2013، استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة.

7. **التأكيد على حل كافة القضايا مع إيران بالطرق السلمية:** ويشمل ذلك قضية الجرف القاري، قضية الجزر الإماراتية، قضية الملف النووي. والحاجة إلى التعامل مع تلك القضايا بالمفاوضات المباشرة، أو التحكيم الدولي، أو التعاون مع الجهات الدولية المعنية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو غيرها من الطرق السلمية.

8. **تعميق ودعم التكامل والتضامن والتعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الفضاء الآسيوي:** بما في ذلك تبادل الخبرات والمشروعات والتعاون في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وكذلك تكامل الاقتصاديات الأسيوية. وتطوير التعاون في المجالات العلمية والأكاديمية والتكنولوجية.

ثانيا. الدراسات السابقة:

فيما يلي أبرز الدراسات التي تمكن الباحث من الإطلاع عليها من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، إذ تم الاستعانة ببعض الدراسات السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها. **ومن هذه الدراسات ما يلي:**

- **الدراسات العربية:-**

- دراسة رتليدج، أيان (2006)، بعنوان: "العطش إلى النفط – ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي": يوضح الكاتب في مقدمة كتابه أن الملايين حول العالم يعتقدون أن النفط كان بالفعل العامل الأهم في تفسير غزو واحتلال الولايات المتحدة للعراق.

وما كتاب العطش إلى النفط إلا محاولة أولية لإظهار السبب الذي يجعل هؤلاء الملايين على حق فيما يعتقدون. ويقول الكاتب أنه سيثبت أن غزو العراق كان بالفعل لأجل النفط. وإذا لم تكن ثمة نية البتة "لسرقة نفط العراق"، فالسيطرة والهيمنة يمكن تحقيقها دون استيلاء مواطني الولايات المتحدة مباشرة على نفط العراق.

إن الدليل التاريخي على ما أسميناه "الاهتمام الأساسي والدائم للولايات المتحدة بالشئون الجيوسياسية النفطية وتورطها فيها" يوفر بحد ذاته سببا كافيا للاعتقاد بأن النفط هو مفتاح لغزو العراق. ولكن ثمة دليلا أخر على أن كثيرا من العوامل التي طالما ارتبطت فيما مضى بالنفط، كانت تتضافر في أوائل القرن الواحد والعشرين لتبلغ حجما مهما، وهذا ما سنحاول إثباته.

- دراسة أوغلو، أحمد داود (2011)، بعنوان: "العمق الإستراتيجي- موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية": يوضح الكاتب في كتابه العمق الاستراتيجي على عدة نقاط مهمة نذكر منها: تأكيده على أن السياسة الخارجية التركية دائما تأكد على ضرورة وحتمية الحوار السياسي. وقد استطاعت الدبلوماسية التركية بالفعل تغيير مناخ العلاقات الدولية في مناطق مختلفة، مثل: الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، وذلك عبر النجاح في جمع اللاعبين الاقليميين على مائدة واحدة، بعد أن كان اجتماعهم صعب المنال. وترى تركيا أن مصيرا مشتركا يجمعها بالدول العربية؛ ولذا، فإنها تعمل بكل ما أوتيت من جهد وتأثير على حل مشكلات المنطقة باعتبارها مشكلاتها الخاصة. وتثمن تركيا دور الدول الفاعلة بالمنطقة وقدرتها على تقديم إسهامات جادة في المبادرات التي

تتعهدها، وتأمل أن تتعاون دول المنطقة على حل مشكلاتها بجهد مشترك وكأفراد في أسرة واحدة. ومن المتوقع أن يتمخض المستقبل القريب عن نتائج إيجابية عن هذا التعاون، وستظهر آثاره على صعيدي أمن المنطقة والمجتمع الدولي.

ويسعى الكاتب في هذا الكتاب إلى دراسة العمق الاستراتيجي وفق قراءة لمستويات الوعي المذكورة، متضمنة الموازنة بين المسئولية الأخلاقية والمسئولية العلمية. ويأمل الكاتب من هذا الكتاب أن يشكل جسرا استراتيجيا، من جهة استيعابه لعامل الزمان من الماضي إلى المستقبل، ومن جهة استيعابه لعامل المكان من المركز نحو المحيط.

- دراسة يارغر، هاري آر (2011)، بعنوان: "الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي- التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن العشرين": يركز هذا الكتاب على النظرية الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية، كما يتناول صياغة السياسات ويضع مهمة التخطيط في السياق الصحيح لتوضيح علاقتها بكل من السياسة والاستراتيجية. وينصب تركيز الكتاب على الاستراتيجية في أعلى مستويات الدولة- القومية وهذا ينطبق على الاستراتيجية العليا واستراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية الوطنية والاستراتيجيات الأخرى على المستوى القومي.

وهكذا يضع الكتاب إطار عمل مشتركا لتطوير ومناقشة الآراء المختلفة في منظور الاستراتيجية والسياسة نحو التوجهات والقضايا والفرص والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة من حيث هي دولة- قومية في القرن الحادي والعشرين. وإن من يفهم دور الاستراتيجية ونظرياتها قليلون في الولايات المتحدة الأمريكية، أما أولئك القادرون على صياغة استراتيجية فهم نادرون حقا، ويميل الأمريكيون إلى استخدام كلمة استراتيجية مصطلحا بديلا لمصطلح "خطة" أو "مفهوم" أو مسار عمل ما أو "رؤية" على المستويات الشخصية والمؤسساتية وعلى مستوى الدولة عامة.

وهذا الكتاب المقصود منه هو تقديم صورة متسقة عن البيئة الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي اللازمين لصياغة وتنفيذ السياسة والاستراتيجية.

– دراسة كسينجر، هنري، (2011)، بعنوان: "سنوات التجديد– المجلد المستخلص لمذكراته":

يعتبر هنري كيسنجر وزير الخارجية السادس والخمسون وجاء إلى الولايات المتحدة عام 1938 واكتسب الجنسية الأمريكية عام 1943، عمل في الجيش الأمريكي ثم التحق بجامعة هارفرد حيث أصبح من أعضاء الكلية. ومن بين الجوائز التي حصل عليها "جائزة نوبل للسلام" و"الميدالية الرئاسية للحرية" و"ميدالية الحرية" وهو الآن رئيس شركة للاستثمارات تحمل اسمه. ولعله أفضل دبلوماسي معروف في القرن العشرين ويعتبر شخصية كبيرة في التاريخ العالمي ومن أفضل العقول التي عملت في السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى أنه من أذكى الرجال وأكثرهم معرفة ممن عملوا في مراكز السلطة في واشنطن.

يقول هنري كيسنجر في مقدمة كتابه (لخمس سنوات ونيف صاخبة كان لي شرف الخدمة مستشارا للأمن القومي أولا ثم وزيرا للخارجية في إدارة الرئيس ريتشارد م. نيكسون. ودعيت للاستمرار في عملي من قبل الرئيس جيرالد فورد). ويتناول هذا الكتاب المرحلة التي عالج فيها جيرالد فورد هذه الأزمة والتي أطلقها في مسار، عبر إدارات متعاقبة، بحيث حققت النصر في الحرب الباردة، وقامت بدور بارز في صياغة هذا العالم وبنائه.

- **الدراسات الأجنبية:-**

- دراسة ديهيل، تيري - Deihel, Terry (2007)، بعنوان:

Foreign affairs strategy-Logic for American statecraft.USA: Cambridge University Press.2007.

يتناول هذا الكتاب كيفية التفكير بصورة استراتيجية في السياسة الخارجية، مع التركيز على التجربة الأمريكية في هذا الخصوص. ويركز الكتاب على تحديد ووصف مصطلح (مصالح الدولة) كمفهوم في إطار منطق استراتيجي. ويركز في ذلك على كيفية اختيار الأهداف والأولويات التي تحقق مصالح الدولة بصورة استراتيجية. كما يركز على اختيار الأهداف التي تضمن تحقيق فرص تنافسية أفضل للدولة بما يحمي مصالحها ويدافع عنها عبر العالم ضد أي تهديدات وفي إطار رؤية استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية.

كما يناقش الكتاب مفهوم (القوة الوطنية) من وجهة نظر استراتيجية وما هي طبيعة الأدوات السياسية والمعلوماتية والاقتصادية والعسكرية لقوة الدولة.

- دراسة درزنر، دانيل – Drezener, Daniel (2009)، بعنوان:

Avoiding trivial –The role of strategic planning in American foreign policy. UAS: Brooking Institution Press .2009.

ويعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة للدراسة لأنه يلقي نظرة مهمة على الماضي والحاضر والمستقبل بخصوص دور **التخطيط الاستراتيجي** في السياسة الخارجية الأمريكية. ويؤكد الكاتب على أن **التخطيط الاستراتيجي** يجب أن يكون مكونا أساسيا من مكونات السياسة الخارجية

الأمريكية، على الأخص في ظل وجود الآلاف من القوات الأمريكية خارج حدود الوطن في أنحاء متفرقة من العالم. وفي هذه الحالة فإن الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل مع تقدير الموارد المتاحة جيدا يصبح مطلبا حيويا.

ويقول الكاتب أن الخبرات التاريخية تشير إلى أن هذه النظرة الاستراتيجية الشاملة في السياسة الخارجية الأمريكية كانت أمرا صعب المنال. وفي هذا الخصوص يطرح الكاتب تساؤلا حول المستقبل مفاده: هل يستطيع المخططون في وزارة الدفاع الأمريكية، ووزارة الخارجية، والخزانة، وفي أجهزة المخابرات أن يكونوا على مستوى التحدي ويتبنون التخطيط الاستراتيجي بصورة كاملة في سياسة أمريكا الخارجية. ويضيف الكاتب أن التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن يكون شعار القرن 21 في الولايات المتحدة الأمريكية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. **الطبيعة العملية للدراسة وأهميتها لمتخذ القرار والأمن الوطني الكويتي:** حيث ستقدم الدراسة الآليات والمتطلبات اللازمة لتفعيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية. وهي بذلك ستقدم إضافات وحلولا ومداخل عملية وواقعية لمتخذ القرار وصناع السياسة الخارجية، بما يدعم حضور ودور الدولة عالميا واقليميا.

2. **من الدراسات الأولى عن التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية:** حيث اتضح للباحث أنه لم يعثر على هذا النوع من الدراسات التي تتناول **التخطيط الاستراتيجي** في السياسة الخارجية الكويتية. وعلى ذلك سوف تقدم نتائج هذه الدراسة دعما هاما للمخطط

السياسي ومتخذ القرار الكويتي خاصة في التعامل مع القضايا الاستراتيجية في السياسة الخارجية الكويتية.

3. **تنوع التجارب والخبرات العالمية والاقليمية التي تتناولها الدراسة وأثره على دولة الكويت:** حيث تتناول الدراسة تجارب عالمية هامة في مجال التخطيط الاستراتيجي السياسي تشمل الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول صاعدة بقوة عالميا اقتصاديا وسياسيا مثل: الصين، ودول اقليمية هامة مثل: تركيا، بخلاف بعض الدول العربية مثل: مصر أو المملكة العربية السعودية. ويتيح هذا التنوع في التجارب تنوعا مماثلا في الخبرات والدروس المستفادة لدولة الكويت لتطوير التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

منهجية الدراسة

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث يتم توظيف مصادر المعرفة المتاحة حول مشكلة الدراسة لتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء أهداف الدراسة.
2. **منهج النظم:** حيث يتم التعامل مع السياسة الخارجية باعتبارها نظاما مفتوحا وتفاعليا، له مدخلات وأنشطة ومخرجات وأثر. كما أن هذا النظام يتفاعل من خلال التغذية العكسية مع بيئة محلية وبيئة عالمية محيطة ومؤثرة على أدائه وإنجازه.
3. **المنهج المقارن:** حيث يتم مراجعة العديد من التجارب والخبرات العالمية والاقليمية في مجال التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية، ومقارنتها بالوضع في دولة الكويت، واستخلاص الخبرات والدروس المستفادة.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمعنى ومفهوم التخطيط الاستراتيجي والسياسة الخارجية

يتضمن هذا الفصل عرضا للأدب النظري ذي العلاقة بموضوعات الدراسة لمعنى ومفهوم التخطيط الاستراتيجي والسياسة الخارجية، بهدف تكوين خلفية مناسبة عنها، كما يتضمن عرضا للدراسات السابقة التي أجريت على الموضوع بهدف الإفادة من إجراءاتها المنهجية ومقارنة نتائجها بتلك التي تمخضت عنها الدراسة الحالية.

وعلى الرغم من أن مفهوم التخطيط الاستراتيجي فقد ارتبط من حيث النشأة بالمجال العسكري إلا أن المفهوم والأدوات الخاصة به قد صارت ملمحا أساسيا في كافة المجالات في العصر الحالي، وعلى الأخص في مجالات الأعمال التي شهدت تطورات جذرية في عصر العولمة وتحرير التجارة، وثورة الاتصالات وازدياد حدة المنافسة عبر الدول والحدود.

ومع تعقد وتضارب المصالح بين الدول والتكتلات السياسية، والسعي إلى بسط النفوذ السياسي أو المذهبي أو العرقي، أو حماية المصالح الحيوية، أو تأمين الإمدادات الحيوية (مثل النفط وغيره)، أو محاربة الإرهاب، أو التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية وغير ذلك، أصبح التخطيط الاستراتيجي يشكل مطلبا أساسيا وملحا في السياسة الخارجية لكافة دول العالم.

وقبل أن نتعرض في الفصلين الثالث والرابع لدور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية لدولة الكويت، وبعض دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، فإن من الضروري التعرف على حدود وماهية تلك المفاهيم الرئيسة للدراسة. حيث سنعالج في هذا الفصل ماهية ومعنى مفهوم التخطيط الاستراتيجي، وكذلك ما هو مفهوم السياسة الخارجية. كما سيتعرض الفصل إلى العلاقة الجوهرية بين التخطيط الاستراتيجي وبين السياسة الخارجية.

المبحث الأول

في معنى ومفهوم التخطيط الاستراتيجي

قبل التطرق إلى معنى ومفهوم التخطيط الاستراتيجي يجب تحديد ما تعنيه كلمة (استراتيجية) التي تقترن كصفة للتخطيط، كأن نقول (تخطيط استراتيجي). بهذا يمكن القول أن كلمة (استراتيجي) هي مفردة تدل على صفة، فنقول مثلا تفكير استراتيجي، أو خطة استراتيجية، أو تخطيط استراتيجي، وهذه الصفة (استراتيجي) مشتقة من كلمة (استراتيجية).

حيث أن معظم الكتاب اتفقوا على هذا، ومن بينهم (فهمي، 2010: 17-19)، و(نيوف، د.ت: 8-12)، و(المغربي، 1999: 17-19) على حقائق مهمة بخصوص نشأة فكرة التخطيط الاستراتيجي، ومن أبرزها أن مفهوم ومصطلح الاستراتيجية (strategy)، والتي لها علاقة وثيقة بمسألة التخطيط، هي مشتقة بدورها من إحدى الكلمات اليونانية القديمة والتي تؤشر بمعنى جيش أو حشد، أو فنون الحرب وإدارة المعارك. ويضيف (فهمي، 2010: 17-19) أن مصطلح (استراتيجية) لم يكن مستخدما أو متداولا حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، حيث كانت تستخدم ألفاظا أخرى بديلة للتعبير عن إدارة الحرب وشئون الحرب مثل مفهوم (فن الفروسية). كما يشير أيضا إلى حدوث تراجع في استخدام لفظ (فن) في أواخر القرن الثامن عشر في سياق ظهور الاتجاهات العلمية والعقلانية في مجالات النشاط الإنساني المختلفة ومن ضمنها مجال (إدارة الحرب). ومن هنا ظهر مفهوم (الاستراتيجية) وحل محل مفهوم (الفن)، وأصبح هو المفهوم الشائع الاستخدام في العلوم العسكرية وإدارة الحروب والصراعات.

وفي ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول أن مفهوم الاستراتيجية، ومنذ البداية، ارتبط بالسياق والاستخدام العسكري أو الحربي. ويدلل على ذلك أن العديد من الكلمات المشتقة من مفهوم الاستراتيجية في اللغة اليونانية القديمة هي بدورها ذات طابع أو مدلول حربي مثل مصطلح

(stratego) ويقصد به فن القيادة، ومصطلح (stratagem)، ويقصد به الخدعة الحربية المستخدمة في مواجهة خصم أو عدو في المعارك الحربية. ويشير (نيوف، د. ت: 8-12) إلى أن مفهوم أو مصطلح الاستراتيجية تواجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية/اللاتينية القديمة بمعنى فن قيادة الجيش، أو فن القيادة بوجه عام.

ويضيف (نيوف، د. ت: 8-12)، أن المفهوم في جذوره الأولى لم يتعلق فقط بالجيش أو الجيوش بوجه عام في وضعها الإستاتيكى الجامد، بقدر ما يتعلق أيضا بوضع وحركية هذا الجيش والذي يكون في حالة حرب فعلية ويعسكر في منطقة ما بعينها استجابة لمقتضيات تلك الحرب التي يخوضها.

كما ويؤكد (فهمي، 2010: 17-19)، و(نيوف، د.ت: 8-12) أن الكاتب الفرنسي (جولي دى ميزورا)، وهو أحد المختصين بالشئون العسكرية، كان أول من استخدم مصطلح (استراتيجية) قبل الثورة الفرنسية عام 1739. ويشيران أيضا إلى أن الدراسة العلمية للمفهوم قد بدأت على وجه التقريب في منتصف القرن الثامن عشر حيث قدم (هنري لويد) مؤلفا عن حرب السنوات السبع تضمن تأصيلا لأسس الاستراتيجيات الحربية، وربط بشكل صريح بين الاستراتيجية وبين الأعمال العسكرية الميدانية الفعلية.

حيث أن الجذور الأولى لمفهوم الاستراتيجية جاءت وثيقة الصلة بالمجال العسكري، وعليه فقد أصبح العديد من الكتاب قد أصبح ينظر إلى مفهوم ومصطلح (الاستراتيجية) في هذا السياق أي في سياق التوظيف العسكري للمفردة، حيث أورد (فهمي، 2010: 19-21)، و(المغربي، 1999: 17-19) مجموعة تعريفات تربط في معظمها الاستراتيجية بالمجال العسكري على النحو التالي:

– قام (كلاوز ڤيتز) بتعريف الاستراتيجية على أنها: "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب". (فهمي، 2010 :19)

– وجاء في تعريف (فوندر جولتز) للاستراتيجية على أنها: "اتخاذ الإجراءات ذات الطبيعة العاملة بالنسبة لمسرح الحرب ككل". (فهمي، 2010 :19)

– وكان تعريف (ليدل هارت) للاستراتيجية على أنها:" فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة"، أو بعبارة أخرى: "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية".(فهمي، 2010 :19)

– وتعريف (بوڤر) للاستراتيجية على أنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة".(فهمي، 2010: 21)

– وعرفها (مولتكه) للاستراتيجية على أنها: "عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف".(فهمي، 2010 :19)

– تعريف (ريمون أرون) للاستراتيجية على أنها: "قيادة مجمل العمليات العسكرية".(المغربي، 1999 :19)

– وعرفها (قاموس ويبستر) للاستراتيجية على أنها: "علم تخطيط وتوجيه العمليات العسكرية".

– وجاء في تعريف (قاموس أكسفورد) للاستراتيجية على أنها: "الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة على الموقف والعدو بصورة شاملة".(المغربي، 1999 :19)

– أما تعريف (قاموس المورد) للاستراتيجية على أنها: "تعني علم أو فن الحرب، أو وضع الخطط وإدارة العمليات الحربية".(المغربي، 1999 :19)

ومن خلال ذلك يلاحظ الباحث، بأن التعريفات السابقة قد ركزت في معظمها على دور الاستراتيجية في اختيار أفضل البدائل المتاحة للتصرف والحركة في أوقات الحرب مثل، تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة عسكريا، وكفاءة استخدام مسرح العمليات لتحقيق هدف الحرب، أو المعركة ودحر العدو أو الخصم عسكريا.

ويلاحظ الباحث من التعريفات السابقة، أن هناك ضعف في التركيز على (المضمون السياسي) للعمل الاستراتيجي في المجال العسكري، وبمعنى آخر هناك ضعف لدور الاستراتيجية في تحقيق **(هدف سياسي)** من خلال الصراع العسكري، حيث يشير تعريف كل من (ليدل هارت) و(بوفر) إلى أن الحسم العسكري وهزيمة العدو أو الخصم ليس نهاية المطاف، أو غاية في حد ذاتها، أو الهدف المأمول من الاستراتيجية، وإنما يجب أن تؤدي الاستراتيجية إلى تحقيق **(هدف سياسي)** من هذا الحسم العسكري. وعليه فإن الهدف يمكن أن يكون الهدف السياسي إنهاء حالة الحرب بين دولتين، أو الحصول على شروط تفاوضية سياسية أفضل، أو الحصول على مكاسب سياسية وطنية أفضل، أو غيرها من الأهداف السياسية التالية للحسم العسكري.

أما فيما يخص الجانب الآخر، ومع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم، خاصة في العقود الأخيرة، ومع ثورة المعلومات والاتصالات، في العلوم والتكنولوجيا، وحرية التجارة وغيرها فإن مفهوم و(مصطلح الاستراتيجية – والتخطيط الاستراتيجي) قد أصبح أكثر شمولا وأكثر ارتباطا بمعظم مجالات النشاط الإنساني المتعددة، التي قامت بتغيير كل هذه التطورات والثورات الكثير من شكل وتطور الحياة الإنسانية، وغيرت حتى من أشكال وأدوات الصراع الإنساني السياسي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي، فما الذي نعنيه بكلمة استراتيجية، أو تخطيط استراتيجي، في عصرنا الحالي.

وقد ركز في هذا الخصوص (فهمي، 2010 :27-30) بتعريفه لمفهوم (الاستراتيجية) حيث ينظر إليها كأداة تضمن كفاءة استخدام موارد الدولة المتاحة أمام متخذ القرار لتحقيق أهداف عليا في حالة السلم أو الحرب على السواء، فيعرفها على أنها: "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب".

حيث أن الكاتب قد أشار إلى عدة شروط يجب توافرها عند وضع الاستراتيجية تشمل: وضوح الأهداف وتكاملها، واقعية الأهداف وحقيقتها، العقلانية والتخصص، الاستمرارية، بالإضافة إلى شرط المرونة.

واتفق (يارغر، 2011 :28) في جوانب متعددة مع المفهوم السابق للاستراتيجية والذي يركز على كونها أداة لتحقيق أهداف الدولة في السلم والحرب على السواء. وينظر إلى (الاستراتيجية) بأنها أداة من أدوات التفكير الاستراتيجي لحماية مصالح الدولة، فيعتبر أن (التفكير الاستراتيجي– Strategic Thinking) هو في معناه الجوهري صياغة استراتيجية تخدم بنجاح مصالح محددة للدولة المعنية. كما وتعني القدرة على تطبيق تلك الاستراتيجية في الواقع الفعلي من دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، أو خلق عواقب سلبية تؤثر على مصالح أخرى للدولة ذاتها. حيث يتضمن التعريف جوانب إجرائية هامة، منها: أهمية وضع الترتيبات، وتهيئة المناخ المناسب لتحويل الاستراتيجية إلى واقع عملي بما يتضمنه ذلك من تدبير واستغلال الموارد المتاحة للدولة سواء بشرية أو مادية. كذلك توفير نظام مناسب لتقدير وتقييم الاحتمالات والمتغيرات في البيئة الاستراتيجية المحيطة اقليميا وعالميا، وقياس تأثيراتها المحتملة على تحقيق، أو عدم تحقيق، الاستراتيجية ومصالح الدولة.

أما فيما يخص ربط الاستراتيجية بالمجال السياسي فقد عرف (القاضي، 2011 :55) **(الاستراتيجية السياسية)** على أنها: "التوجه السياسي الذي تتخذه الدولة في علاقاتها الخارجية، كأن تتبنى في مواقفها [الحياد التام] أو الانضواء تحت لواء أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي، كما حدث في مرحلة سابقة من العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، أو ترجح (استراتيجية العزلة)".

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة العلاقات الدولية في العصر الحالي لم تعد تسمح بتبني خيارات من قبيل الحياد التام أو العزلة الكاملة، وإنما تسمح بتبني اختيارات تتفاوت في طبيعتها ومحتواها مع التطور في العلاقات بين الدول، وطبيعة المصالح المشتركة فيما بينها هذا فضلا عن حساب اللحظة التاريخية التي يمر بها المجتمع الدولي.

أما فيما يخص مفهوم (التخطيط الاستراتيجي)، فقد ركزت العديد من الكتابات على تعريفه كأداة للتوظيف الكفؤ للموارد المتاحة لتحقيق أهداف أو مصالح مرجوة أو مخططة على الأجل الطويل، سواء للدول أو المنظمات أو التجمعات الإنسانية المختلفة، مثل منظمات المجتمع المدني، وحتى الأسر والأفراد العاديين.

وفي هذا الصدد يعرف أحمد سيد مصطفى (التخطيط الاستراتيجي) على أنه: "خطة عمل شاملة طويلة المدى تحدد أسلوبا ومسارا لبلوغ أهداف طويلة الآجل باستخدام موارد متاحة". وتشكل هذه الخطة الاستراتيجية منهاجا تسترشد به الإدارة في صنع القرارات الرئيسية بشأن جمهورها أو عملائها وما تقدمه إليهم أو تتفاعل به معهم. (أبو النصر، 2012 :84)

ومن هنا فإن التخطيط الاستراتيجي يقوم على: نظام للمعلومات، وصنع للقرارات، وتحديد للاستراتيجية الملائمة في ضوء تقييم مستمر للمتغيرات البيئية المحلية والاقليمية والعالمية. (أبو النصر، 2012 :86)

حيث يركز التعريف الحالي، كما في شروط (فهمي) للاستراتيجية التي سبق ذكرها، على ضرورة أن تتمتع عملية التخطيط الاستراتيجي بالمرونة الكافية حتى يمكن أن تتوافق مع تغيرات وتأثيرات البيئة المحيطة المحلية والاقليمية والعالمية، سواء المتغيرات السياسية أو الاقتصادية، وحتى متغيرات بيئة الاستثمار والأعمال. وهي التغيرات التي تفرض على متخذ القرار السياسي أو الاقتصادي تعديل خططه وأهدافه أو سياساته بما يحقق أفضل اغتنام للفرص المتاحة، وتجنب المخاطر المحيطة بأقل تكلفة أو خسائر.

واتفق (غنيم، 2008 :198–203) في رؤيته للتخطيط الاستراتيجي مع التعريفات السابقة في التركيز على أهمية ومحورية عناصر: اتخاذ القرار، وتوظيف الموارد المتاحة للوصول إلى هدف على الأجل الطويل. حيث يشير إلى أنه: "عملية اتخاذ قرارات ووضع أهداف واستراتيجيات وبرامج زمنية مستقبلية وتنفيذها ومتابعتها". ويعرف كذلك على أنه: "الأسلوب العلمي الذي تلجأ إليه الإدارة في رصد وتوظيف الموارد المتاحة وإدارتها وصولا إلى الأهداف المنشودة".

حيث قام الكاتب بالتأكيد على أهمية دراسة العوامل والمتغيرات المحيطة في البيئة الخارجية وتقييمها وأخذ تداعياتها في الاعتبار في عملية التخطيط الاستراتيجي، كما يؤكد على أهمية المرونة والديناميكية، والنظرة الشمولية أو الكلية لنجاح التخطيط الاستراتيجي.

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن التخطيط الاستراتيجي، ومن خلال فهمنا للاستراتيجية، على أنه عملية تحديد مسارات العمل على وفق خطة، أو مجموعة خطط، تتوخى تحقيق أهداف معينة ومحددة، توظف من أجلها الإمكانات والموارد بهدف إنجازها. إلا أن هذه العملية، ومن حيث التخطيط، وتوظيف الموارد المتاحة وصولا إلى أهداف ترتئيها الدولة، أو تريد بلوغها، تبقى غير ذات جدوى، أو أنها تبقى معطلة إذا لم تقترن بإرادة واعية قادرة على ترجمة الأفكار والخطط والأساليب وما يحشد لها من موارد وأساليب عمل وصولا إلى تحقيق الأهداف. وهذا ما سنعمل على معالجته لاحقا.

المبحث الثاني

في مفهوم السياسة الخارجية – Foreign Policy

من الملاحظ أن الأدب المعني بدراسة السياسة الخارجية، ذهب إلى الإشارة إلى جملة من التعريفات التي تحدد ما الذي تعنيه السياسة الخارجية، الأمر الذي يدفع بنا إلى أن نلقي نظرة تحليلية على محتواها وعلاقة بعضها ببعض.

تعتبر السياسة الخارجية من وجهة نظر (أسيري، 2012 :255) أنها تمثل: "القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال والأنشطة التي تتخذ لتنفيذ هذه القرارات. كما وتهدف السياسة الخارجية إلى الوصول بالمصالح الوطنية إلى الحد الأعلى من الإنجازات عن طريق وسائل أكثر إفادة وأقل تكلفة، وتحاول عادة تحقيق هذه الأهداف بأحد أمرين: الدبلوماسية أو الحرب".

وعليه فقد تضمن التعريف بعض المكونات الإجرائية المهمة كرصد وتوصيف أهداف السياسة الخارجية في مرحلة زمنية معينة. كما ذهب إلى رصد وتوصيف الآليات والوسائل التي تم إتباعها من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية في فترة زمنية معينة. والموازنة بين خياري الدبلوماسية أو الحرب لتحقيق تلك الأهداف في ضوء المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة عليها، أي على السياسة الخارجية، وفي ضوء حسابات التكلفة والمغارم، أو المغانم المرتبطة بالخيارين المشار إليهما.

ومن منظور آخر هناك من يرى السياسة الخارجية للدولة بأنها تمثل في: "السلوك الذي تنتهجه الدولة في المجال الخارجي" **وبمعنى آخر** "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية للدولة والمحددة مسبقا، فضلا عن الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف". (الأقداحي، 2012 :12)

وقد قام (الأقداحي، 2012 :13) بالتمييز بين (السياسة الخارجية) و(علم العلاقات الدولية) فهو يرى أن السياسة الخارجية وفق تعريفه السابق تقع في مجال الفن باعتبارها تتضمن اختيارات أو مفاضلة بين أهداف أو وسائل، أما علم العلاقات الدولية فهو علم تفسيري يتناول الظواهر السياسية الدولية، وعلاقاتها المتشابكة مع غيرها من ظواهر الواقع العملي.

وقد كان لتعريف الأقداحي أنه قد تضمن بعض المكونات الإجرائية المهمة والتي تتفق في معظمها مع التعريف السابق، وعلى الأخص فيما يتعلق بـ: البدء بتحديد الأهداف الخارجية للدولة في ضوء متغيرات كثيرة، واختيار السلوك والوسائل التي تنتهجها الدولة للوصول إلى تلك الأهداف.

وعلى خلاف التعريف السابق، فإن هذا المفهوم لا يركز على خيارات الدبلوماسية أو الحرب لتحقيق الأهداف الوطنية المأمولة أو المخططة.

في حين ذهب (القاضي، 2011 :28) إلى تعريفها على أنها: "هي مجموعة المبادئ والتدابير الخاصة بوحدة سياسية معينة تجاه البيئة الخارجية، والرامية إلى تعظيم المصالح و/أو تقليل الأضرار".

وقام (القاضي، 2011) بالربط بين السياسة الخارجية ومفهوم (الدبلوماسية– Diplomacy)، والتي تعبر عن: "مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة" كما أنها "علم وفن إجراء المفاوضات في الاجتماعات وعقد الاتفاقيات والمعاهدات".

حيث أن تعريف السياسة الخارجية يتضمن بعض المكونات الإجرائية المهمة من قبيل التركيز على: مجال تعامل السياسة الخارجية وهو العالم الخارجي أو البيئة الخارجية للدولة، وهي البيئة التي لا تخضع متغيراتها أو أحوالها لسلطة أو سيطرة الدولة. كما يركز كل من (هايوود– وأسيري) على فكرة الأهداف المأمولة أو المصلحة الوطنية المبتغاة من ممارسة السياسة الخارجية،

وتبني خيارات السياسة الخارجية في ضوء حسابات المنافع والمغارم، أو حسابات التكلفة والعائد الوطني.

وذهب (الخزرجي، 2005 :61) إلى أن السياسة الخارجية هي: "السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار والذي يعبر عن إرادته ودولته ومصالحها تجاه غيره من الوحدات السياسية أو الدول خلال فترة زمنية ولتحقيق أهداف محددة".

وأكد الكاتب على حقيقة أن (المصالح الوطنية) للدولة تمثل الاعتبار الأول في السياسة الخارجية، كما أن كل دولة تحدد طبيعة تلك المصالح وفق ظروفها وأوضاعها التاريخية والجغرافية والاستراتيجية.

واتفق هذا التعريف إلى حد كبير مع تعريف (أسيري، 2012) من حيث التركيز على ربط السياسة الخارجية بعملية صنع القرار أو اتخاذ القرار داخل الدولة.

واتفق (فهمي، 2009 :22–28) في أن العديد من الجوانب مع التعريفات السابقة، حيث يركز في تعريفه للسياسة الخارجية على الربط بين عملية صنع القرار السياسي داخليا، ومن ثم توجيه هذا القرار إلى البيئة الخارجية مدعما بالأدوات المناسبة لتحقيق هدف مأمول، والنظر إلى هذا القرار والسلوك السياسي الخارجي للدولة باعتباره استجابة ذاتية (أو ردة فعل منهجية) من الدولة تجاه حافز خارجي في البيئة الخارجية وله تأثير على مصالحها. وعليه فقد أكد الكاتب على أن **السياسة الخارجية:** "هي سلوك أو مجموعة سلوكيات يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي، ذلك أنه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي". **والسياسة الخارجية** "هي نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقوة تأثيرية". **كما أنها:** "نشاط صادر عن السلطة السياسية داخل الدولة أو الوحدة القرارية التي تأتي في قمة الهرم السياسي".

وأخيرا فإن السياسة الخارجية من وجهة نظر الباحث: على أنها مجموعة من التصرفات أو الإجراءات أو الأفعال، أو ردود الأفعال السياسية المنهجية المخططة تتخذها دولة من الدول تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى المتواجدة في بيئتها الخارجية بهدف تحقيق أو تعزيز مصالح، أو تفادى ودرء مخاطر، أو تطوير مجالات تعاون، ثنائي أو جماعي، أو خلق واغتنام فرص، أو أية أغراض مشروعة أخرى. ويتم إنفاذ وتبني تلك الإجراءات والتصرفات، وتوفير الموارد اللازمة لدعمها وفق نظم وآليات اتخاذ القرار والعلاقة بين السلطات في كل دولة من الدول، كما تخضع تلك التصرفات للمراجعة والتقييم والمحاسبة والمساءلة وتصحيح المسار.

وبعد الانتهاء من تحليل مفاهيم السياسة الخارجية، فإن موضوع السياسة الخارجية يدفع إلى إلقاء الضوء على عملية صنع السياسة الخارجية، والجهات والأطراف المؤثرة فيها.

فقد أشار في هذا الخصوص (فهمي، 2009 :179)، إلى عملية صنع السياسة الخارجية باعتبارها: "الآلية التي يتم بموجبها وضع وصياغة برنامج بهدف التعامل مع معطيات البيئة الخارجية" وهي: "عملية جمع المعلومات وإعدادها، وجمع البيانات والآراء ووجهات النظر التي تضطلع بها الأجهزة المعنية، والقيام بدراستها وتحليلها والخروج بنتائج محددة يمكن أن تعين صناع القرار على اتخاذ قرار معين بشأن الظاهرة، أو الموقف الذي يتعاملون معه في إطار بيئتهم الخارجية".

ومن جهة أخرى فإن (سليم، 1998 :451) يوجه الأنظار إلى فهم عملية صنع السياسة الخارجية من خلال نظرية النظم، حيث تعتبر السياسة الخارجية مثل (نظام– System) تكون **المدخلات** فيه عبارة عن المعلومات التي يتم جمعها والخبرات البشرية المتخصصة في السياسة الخارجية، في حين تمثل **الأنشطة** في النظام عملية القرارات حيث يتم فيها تحليل المعلومات

ووضع الاستراتيجيات السياسية المناسبة، في حين تعتبر الخيارات السياسية هي **مخرجات النظام** والتي يتم تنفيذها وتقييمها والتعلم من خبرة تطبيقها في الواقع العملي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التعريف السابق لعملية صنع السياسة الخارجية يركز على أهمية عملية جمع المعلومات عن البيئة الخارجية من جانب الجهات المعنية بذلك في الدولة، ثم مشاركة جهات معنية أيضا في تحليل تلك المعلومات ودراستها وتحليلها، والمشاركة في مناقشة وطرح البدائل المختلفة أمام متخذ القرار وصناعه للتعامل مع الموقف الذي يواجهونه واتخاذ قرار بشأنه، وكذلك حسابات المكسب والخسارة المترتبة على كل بديل، وهو الأمر الذي يعني مشاركة العديد من الجهات والأطراف في عملية صنع القرار السياسي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دول العالم المختلفة.

وبناء على (سليم، 1998 :450-460)، و(الخزرجي، 2005 :70-100)، ومحاضرات ألقيت على طلبة قسم العلوم السياسية (كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت) في عام 2003، وكذلك مقرر السياسة الخارجية في كلية العلوم الاجتماعية لعام 2010 (أبو صليب، 2010: 1-6)، يمكن للباحث إلقاء الضوء على أبرز نظريات أو مناهج صنع السياسة الخارجية، وفق الكتاب السابقين، على النحو التالي:

النظرية الواقعية: وقد تم فيها التركيز على أن السلوك السياسي الخارجي لأية دولة ما هو إلا تعبير عن ثنائية مركبة هي: القوة – المصلحة. فالدول، وهي تسعى أن تحقق أهداف سياستها الخارجية، فإنها تعتمد بذلك على القوة. حيث أن قوة الدولة لا تتحقق إلا عن طريق ضمان مصالحها، إلا أن القوة المراد إدراكها هنا لا تقتصر على القوة العسكرية إنما القوة السياسية للدولة التي تسهم في تشكيلها عوامل متنوعة ومتظافرة (اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، جغرافية...الخ) ويعرف، (الخزرجي، 2005 :78) القوة السياسية على أنها التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في

علاقاتها المتبادلة. كما يشير إلى أن القوة هنا لا تعني بالضرورة العنف المادي أو العسكري بقدر ما هي تفاعل بين العديد من المتغيرات المادية وغير المادية الذي يحدد في النهاية حجم وقوة الدولة ومدى تأثيرها السياسي في مواجهة غيرها من الدول.

نظرية الواقعية الجديدة: تهدف السياسة الخارجية وفق هذه النظرية إلى البحث عن المصالح أو القواسم المشتركة أو المتبادلة مع دول أخرى، وهو الأمر الذي قد يتطور ويتبلور في شكل تحالفات سياسية أو عسكرية أو اقتصاديه، أو كلها معا. ويعتبر البعض أن نظريات الواقعية المختلفة ترى النظام السياسي الدولي قائم على الصراع، وقد تسعى فيه الدول إلى تأمين مصالحها على حساب دول أخرى.

ومن وجهة نظر الباحث فإنه يرى أن هذه النظرية يمكن وصفها بالبراغماتية أو العملية، وهي السائدة حاليا لدى معظم دول العالم التي تبحث عن المصالح المشتركة بغض النظر عن الانتماءات الأيديولوجية والمذهبية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التعاون التجاري الصيني/ الأمريكي، والتعاون الأمريكي/ الروسي في المجال الفضائي (المحطة الفضائية الدولية).

نظرية اتخاذ القرار: يعتبر العديد من الكتاب أن التعامل مع مشكلات وقضايا السياسة الخارجية إنما هو تعامل يتطلب اتخاذ قرارات رشيدة تحقق مصالح الدولة في المقام الأول، كما تحقق أفضل ميزات ممكنة لها في لحظة اتخاذ هذا القرار. ولا تنطلق قرارات السياسة الخارجية، وفق هذه النظرية من فراغ، ولكنها تعتمد على تقييم البدائل المتاحة والتكاليف المترتبة على كل منها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا. كما يفترض أن تعتمد على نظم متكاملة لجمع وتحليل المعلومات تتولاها أجهزة متخصصة سواء في جهاز السياسة الخارجية، أو أجهزة الأمن القومي، أو أجهزة الدولة الأخرى ذات الصلة.

ويرى الباحث، أن تلك النظرية تجسد المنهج العلمي في إدارة السياسة الخارجية، والذي يعتمد على التحليل وجمع المعلومات وتقييم البدائل المتاحة للحركة السياسية، وتقدير التداعيات المستقبلية لتلك البدائل. وهي أمور يجب أن تتوفر لكافة أجهزة السياسة الخارجية في العالم المعاصر المعقد والمتداخل والمفتوح.

النظرية الوظيفية: وتتعامل السياسة الخارجية وفق هذه النظرية مع البيئة الخارجية من منظور وظيفي يراعي التخصص أو الميزة التي تتوافر لدولة ولا تتوافر للأخرى، ومن ثم تتكامل الدول فيما بينها وفق هذه المزايا الاقتصادية أو السياسية أو التكنولوجية أو الجيوسياسية، بما يعزز مصالحها والاستقرار السياسي العالمي والاقليمي.

النظرية الإيديولوجية: تكون السياسة الخارجية وفق هذه النظرية ذات توجه أيديولوجي أو مذهبي، أو ديني، أو عرقي وينطلق في كثير من الحالات من قناعات وميول ومعتقدات النخب الحاكمة.

ويرى الباحث، أن النموذج الأوضح لتلك النظرية هو جمهورية إيران الإسلامية التي تنطلق في سياستها الخارجية وفق توجهات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية والنخبة المحيطة به. ومن النماذج أيضا في هذا الخصوص دولة فنزويلا تحت الحكم السابق لهوجو شافيز، ودولة جنوب أفريقيا سابقا تحت حكم الفصل العنصري المنحاز للعرق الأبيض، وهو عرق النخبة.

نظرية النظم: وفق هذه النظرية تعتبر السياسة الخارجية للدولة بمثابة مدخلات ومخرجات ناتجة عن عمل نظام الدولة المؤسسي (التشريعي والتنفيذي)، وهو النظام الذي تؤثر علية متغيرات ومؤثرات محلية وخارجية متعددة ومتنوعة سياسية وغير سياسية. وتخضع السياسة الخارجية

للتعديل والتطوير وفقا لدرجة وقوة تغير درجة تلك المتغيرات والمؤثرات في البيئة المحيطة الداخلية والخارجية على السواء.

ويرى الباحث، أن مفهوم النظم قد يكون صالحا أكثر للتطبيق في دراسات وبحوث العلوم السياسية حيث يعطي صورة أوضح لعملية صنع السياسة الخارجية والمدخلات والعوامل البيئية الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، وهو ما يتفق مع ملاحظة (سليم، 1998 :451) التي أشرنا إليها سابقا بخصوص فهم السياسة الخارجية من خلال منهج النظم.

وعليه فلا بد من الإشارة إلى أن عملية صنع السياسة الخارجية تسهم فيها أطرافا متعددة وهي تمثل بجملتها، في كل دولة، هياكل صنع السياسة الخارجية. **ويلقي الجدول رقم (1)** الضوء على أدوار الأطراف المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية والتي تضم مؤسسات حكومية وغير حكومية، بخلاف المؤسسات النيابية أو التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية بأنواعها.

جدول رقم 1 "الأطراف المساهمة والمؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية"

الأطراف	طبيعة وحدود الدور
الأطراف الحكومية	
الحكومة	– تبدأ الحكومة عملية صنع (القرار السياسي) من خلال آليات معينة قد تختلف من دولة إلى أخرى حسب دستور كل منها. لكن الحكومة بوجه عام هي التي تتبنى قرارات معينة وتطرحها على البرلمان أو المجلس النيابي، ويكون القرار بمبادرة من رئيس الحكومة أو أحد الوزراء أو المستشارين.
وزارة الخارجية	– تختص في الأساس برسم وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية من خلال مؤسساتها المختلفة داخل وخارج الدولة. يعتمد دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية على علاقته برئيس الحكومة، وعلى مدى اهتمام رئيس الحكومة بالسياسة الخارجية. ويستمد وزير الخارجية قوته من قوة وزارة الخارجية كمؤسسة متخصصة في هذا المجال.
الاستخبارات	– تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية لا يقل أهمية عن دور وزارة الخارجية لكنه دور يتسم بالسرية بعكس دور وزارة الخارجية. ويتصاعد دور أجهزة المخابرات في السياسة الخارجية لدى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، وبعض الدول التي لديها توترات مع البيئة الخارجية مثل إيران وإسرائيل. وللاستخبارات دور جوهري في جمع المعلومات وإعدادها وتحليلها لإعطاء صورة واضحة عن طبيعة القوى الخارجية وشكل حركتها وعلاقتها بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.
مجالس الأمن القومي/أو الوطني	– يتواجد في العديد من دول العالم لتقديم نصائح وخبرات واستشارات سياسية ودفاعية واقتصادية وغيرها للسلطة التنفيذية. وترتبط هذه المجالس بوجه عام بالسلطة التنفيذية في الأنظمة البرلمانية، وبرئيس الدولة مباشرة في الأنظمة الرئاسية.
أجهزة حكومية أخرى	– بوجه عام هي الوزارات والأجهزة الحكومية الأكثر اتصالا وتفاعلا مع العالم الخارجي حسب ظروف كل دولة. من أبرزها على سبيل المثال: وزارات الإعلام، التجارة، التعليم العالي، والدفاع. كذلك وزارة النفط كما هو الحال في بعض الدول النفطية، مثل: السعودية والكويت وغيرها من الدول النفطية.
أطراف أخرى مؤثرة	
السلطة التشريعية	– تختلف تسميتها وتكوينها ومستوياتها من بلد إلى آخر، وتلعب أدوارا متفاوتة بوجه عام في السياسة الخارجية مقارنة بأدوارها في القضايا المحلية أو الداخلية في عديد من دول العالم. ولها هامش حركة محدود في صنع السياسة الخارجية في الأنظمة البرلمانية حيث تهيمن الغالبية البرلمانية على مجلس الوزراء الذي يهيمن بدوره على صنع السياسات العامة مدعوما بتأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية في مجال السياسة الخارجية.
السلطة القضائية	– لها دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية في دول العالم المختلفة، سوءا ذات الأنظمة الرئاسية أو الأنظمة البرلمانية، وعلى الأخص في بعض القضايا مثل: إبطال نفاذ بعض القوانين، أو الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية بسبب عدم دستوريتها.
المجتمع المدني	– أصبحت منظمات المجتمع المدني المحلية والاقليمية والعالمية تلعب أدوارا هامة ومؤثرة على السياسة الخارجية للدول، ومن أمثلتها منظمات حقوق الإنسان، وحرية الرأي، والدفاع عن الأقليات، والدفاع عن

الأطراف	طبيعة وحدود الدور
	البيئة، وغيرها. ويرى البعض أن بعض منظمات المجتمع المدني أصبحت قنابل موقوتة في العديد من الدول رغم جاذبيتها وبراءة أدوارها.
الأحزاب السياسية	– تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما بالدول الديمقراطية في السياسة الخارجية، سواء على مستوى البرلمانات والمجالس النيابية، أو من خلال فعاليات سياسية أخرى مثل الحملات الإعلامية، أو الحركة على مستوى الشارع، وغيرها.
جماعات المصالح	– وهي جماعات تلعب هي الأخرى أدوارا سياسية مهمة في العديد من دول العالم، وقد تكون مصالحها متناقضة أحيانا مع توجهات السياسة الخارجية للدولة، أو داعمة لها. ومن أمثلتها جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل ايباك – وغيرها).
وسائل الإعلام	– تأتي أهمية الإعلام من كونه أداة تأثير كبيرة على كافة الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية مثل الحكومة، وزارة الخارجية والرأي العام، وجماعات التأثير والضغط والمصالح في الدولة.

المصدر: مركب بمعرفة الباحث، مع تصرف، من:

– الأكاديمية العربية المفتوحة – كلية القانون والسياسة. السياسة الخارجية.2007–2008.

– عبد القادر فهمي. نظرية السياسة الخارجية. عمان: مكتبة سعد . 2009.

المبحث الثالث

علاقة التخطيط الاستراتيجي بصنع السياسة الخارجية

فقد أشارت العديد من الكتابات في مجال العلوم السياسية إلى أن بداية الاهتمام بـ: (تخطيط السياسة الخارجية) قد جاء في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تركت بأهوالها وتداعياتها آثارا كبيرة، سياسية وغير سياسية، على معظم دول العالم.

فقد أشار (سليم، 1998 :491–502) بهذا الخصوص إلى أن هذا الاهتمام بتخطيط السياسة الخارجية قد تجسد بإنشاء (مجموعة تخطيط السياسة) في وزارة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الثانية عام 1947، ثم انتقل الاهتمام إلى دول أخرى في العالم من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، مصر التي أسست (لجنة التخطيط السياسي) بوزارة الخارجية المصرية عام 1955، وبريطانيا التي أنشأت (هيئة التخطيط) في وزارة الخارجية البريطانية عام 1957.

ويشير الكاتب (سليم، 1998 :491–502) إلى أنه منذ مطلع السبعينيات أخذ الاهتمام بتخطيط السياسة الخارجية يتصاعد، عمليا ونظريا، وهو الأمر الذي يمكن أن يعود إلى مجموعه من العوامل التي يمكن بلورتها، في ضوء تحليل الكاتب، وهي على النحو التالي:

- تنوع وتعقد وتداخل المشكلات والتطورات السياسية مع غيرها من المشكلات والمصالح الأخرى للدول.
- التداخل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية في السياسة الدولية.
- يرفع التخطيط طويل الأجل للسياسة الخارجية من قدرة الدولة على توقع واستباق التطورات والأزمات السياسية المستقبلية.
- يهيئ تخطيط السياسة الخارجية الدولة لتوفير الأدوات والموارد اللازمة والمناسبة للتعامل مع التطورات السياسية المستقبلية وتداعياتها.

- يقلل تخطيط السياسة الخارجية من حالة (عدم اليقين) لدى متخذ القرار السياسي بخصوص البيئة الخارجية والظواهر السياسية المؤثرة.
- يمكن تخطيط السياسة الخارجية من وضع الدولة في حالة (المبادرة) وليس في حالة (رد الفعل) في التعامل مع الأحداث والتطورات السياسية المختلفة.

ومن وجهة نظر الباحث فإنه يرى: أنه من الضروري التأكيد على دور تطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي في مجال السياسة الخارجية لرفع قدرة الدولة على التعامل مع (الأزمات الدولية)، سواء بالقدرة على استشراف وتوقع تلك الأزمات، أو القدرة على (إدارة الأزمة) والتلطيف من حدتها وتداعياتها بعد وقوعها.

فقد اكتسبت مثل هذه الموضوعات أهمية كبيرة حيث أن الأزمة الدولية تمثل نقطة تحول في النظام الدولي، وبعض الأزمات يمكن أن تزيد من احتمالات الحرب واللجوء إلى القوة العسكرية. كما أن النظام الدولي في ظل حالات الاستقطاب السائدة فيه مرشح لزيادة الأزمات وتكرارها في مناطق متعددة من العالم. (سليمان، 2011 :9)

وهنا جملة من الأمثلة على ذلك من أبرزها، من وجهة نظر الباحث، الأزمة في سوريا التي تشهد استقطابا واضحا بين اللاعبين الدوليين والاقليميين حيث تقف روسيا والصين، ومعهما إيران من جهة والولايات المتحدة والدول الغربية ومعهما دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وتبقى الأزمة معلقة لحين توصل الفرقاء الدوليين والاقليميين إلى توافق معين بعيدا عن الإستقطابات لحل الأزمة سواء من خلال آلية مؤتمر جنيف 2 أو غيرها من الآليات التوافقية التي يمكن فرضها على أرض الواقع.

أما فيما يخص نطاق وحدود (التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية)، فهناك تفاوت بين الكتاب المعنيين في هذا الخصوص. ويرجع هذا التفاوت بطبيعة الحال إلى التفاوت في

تعريفات ومفاهيم السياسة الخارجية نفسها، كما سبقت الإشارة في المبحث السابق، والذي يرجع بدوره إلى تعدد المدارس والمداخل الفكرية في مجال العلوم السياسية.

وبصورة إجمالية ومفصلة فإن (سليم، 1998 :495–497) يلخص الفروق في تعريفات مفهوم (تخطيط السياسة الخارجية) بالصورة التي يلخصها الجدول رقم (2).

ومن خلال ما تقدم فقد لخص الباحث، تلك الفروقات في شكل جدول سعيا لتركيز وتجسيم تلك الفروقات بصورة واضحة ومحددة، والتعليق عليها أيضا من وجهة نظر الباحث.

جدول رقم 2 "المفاهيم المختلفة لتخطيط السياسة الخارجية"

المفهوم	خلفيات المفهوم	ملاحظات
تخطيط السياسة الخارجية كأداة لحل المشكلات	– التعامل مع نشاط التخطيط كوسيلة لتحليل المشكلة بعد وقوعها، وتبني بدائل استراتيجية للتعامل معها بما يحقق أهداف متخذ القرار.	– يركز على (إدارة المشكلة) وليس توقعها أو استباقها أو التنبؤ بوقوعها. وهو أقرب إلى أسلوب (رد الفعل)، أو الجمود والانتظار.
تخطيط السياسة الخارجية كأداة لتغيير المستقبل	– تركز على وضع أهداف استراتيجية للسياسة الخارجية، والعمل على تنفيذها في ضوء خطط وبرامج عمل معدة مسبقا. (من الحاضر إلى المستقبل)	– يتناسب أكثر مع التطورات الكبيرة والمتسارعة في العالم، والسعي إلى المبادرة والتوقع والنزعة إلى التغيير المخطط.
تخطيط السياسة الخارجية كأداة للتنسيق المؤسسي بين الأجهزة ذات الصلة	– يركز على تكامل وترابط المؤسسات ذات الصلة بالسياسة الخارجية، بما يضمن دعمها لتحسين الأداء السياسي لوزارة الخارجية.	– وجهة نظر مؤسسية ضيقة تهمل العديد من الاعتبارات الأخرى خاصة الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية، وتركز على عمل المؤسسات المعنية.
تخطيط السياسة الخارجية على نهج أو طريقة مشروعات التنمية الكبرى	– بمعنى التركيز على وضع مجموعة أهداف، وتدبير الموارد اللازمة لتحقيقها في مدى زمني، ومتابعة مدى تحقيق أو فشل تلك الأهداف، مثل الحال في مشروعات التنمية.	– قد يبدو الفارق غير جوهري على المستوى النظري، بين تخطيط السياسة الخارجية وتخطيط مشروع تنموي، لكن بصورة عملية فإن تخطيط السياسة الخارجية أكثر تعقيدا وتباينا عن تخطيط مشروع تنموي.
تخطيط السياسة الخارجية وفق منظور تاريخي تحليلي	– بمعنى استخلاص خبرات تاريخية من التطور السياسي السابق، لوضع مقدمات وشروط للانطلاق إلى واقع وتطور سياسي جديد قادم مستهدف.	– يمكن القول أن استخلاص الخبرات التاريخية يحدث ويتم في كافة المناهج الأخرى دون استثناء بحكم الضرورة.
تخطيط السياسة الخارجية وفق مراجعة السياسات الراهنة من منظور مستقبلي	– حيث يتم التركيز على تحليل الوضع الراهن، وتحديد الأهداف، واستشراف التطورات المستقبلية ومراجعة نتائج الاستراتيجيات بعد تطبيقها.	– يتفق إلى حد كبير مع المنهج الثاني الذي يركز على البعد المستقبلي في السياسة الخارجية، والمنهج الأقرب إلى طبيعة العصر الراهن.

المصدر: مركب بمعرفة الباحث من: – محمد سيد سليم (1998).

يرى الباحث، من خلال الجدول السابق، أن طبيعة العصر الراهن وتعقيداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، والتطورات المتسارعة في تلك المجالات، بخلاف تداخلها، يتطلب تبني رؤى إستراتيجية ومستقبلية في السياسة الخارجية. وهو الأمر الذي يتطلب غرس ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتوجه المستقبلي في أجهزة السياسة الخارجية في دول العالم المختلفة.

ومن خلال ذلك فإن الباحث يميل إلى الأخذ بمفهوم تخطيط السياسة الخارجية كأداة لتغيير المستقبل وفق مراجعة متعمقة للخبرات التاريخية والتطورات الراهنة على حد سواء، وهو مدخل يمزج بين أكثر من مفهوم من المفاهيم التي تناولها الجدول السابق.

الفصل الثالث

التخطيط الاستراتيجي ودوره في صنع السياسة الخارجية الكويتية

مثل استقلال دولة الكويت في يوم 19 من شهر يونيو عام 1961 العلامة الفارقة في التطور والانطلاق والتحديث للسياسة الخارجية الكويتية بصورة مستقلة بعيدة عن هيمنة الحماية البريطانية التي تحكمت بصورة كبيرة في تلك السياسة قبل الاستقلال.

وكغيرها من التجارب العالمية، فقد عاصرت السياسة الخارجية الكويتية العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية الاقليمية والعالمية خلال العقود التالية للاستقلال وحتى اليوم، وهي المتغيرات التي ساهمت في تطوير وإعادة تشكيل خبرات صنع وإدارة السياسة الخارجية الكويتية. كما فرضت هذه المتغيرات والتحولات الكبيرة التي يشهدها العالم والاقليم، بما فيها تحولات ما يعرف بالربيع العربي، فرضت الاهتمام والسعي إلى الأخذ بمفاهيم وخبرات التخطيط الاستراتيجي في توجيه وإدارة السياسة الخارجية الكويتية.

وعليه فإن الفصل الحالي يلقي الضوء على بعض الجوانب السابق الإشارة إليها، حيث يعرض لواقع وطبيعة السياسة الخارجية الكويتية، كما يتناول آليات ومكونات صنع السياسة الخارجية الكويتية. وذلك بالإضافة إلى تحليل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الأول

واقع وطبيعة السياسة الخارجية الكويتية

بالعودة إلى الجذور الأولى للسياسة الخارجية الكويتية المعاصرة وهي الجذور التي يراها أحد كتاب العلوم السياسية بدولة الكويت (أسيري، 2012 :55)، بأنها مرتبطة بصورة مباشرة باستقلال البلاد في 1961/6/19م، بعد إلغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر (1899/1/23)، فقد تميزت تلك الحقبة بهيمنة الحكومة البريطانية على شئون البلاد الخارجية. وعلى ذلك يتناول هذا المبحث نظرة تاريخية للسياسة الخارجية الكويتية، قبل أن يتناول مرجعيات وأهداف ودوائر اهتمام السياسة الخارجية الكويتية.

أولا: نظرة تاريخية لتطور السياسة الخارجية الكويتية:

أكد (أسيري، 2012 :55) بأنه على الرغم من الهيمنة البريطانية قبل الاستقلال النهائي للدولة عام 1961، إلا أن حكومة الكويت أصبحت مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون البلاد الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة قبل الحصول على الاستقلال الفعلي، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

واتفق (الفضالة، 2011 :13) مع وجهة النظر السابقة بالإشارة إلى أن الخطاب السياسي الكويتي المعاصر قد شهد تطورا شاملا بعد استقلال الدولة في عام 1961، وقد شمل هذا التطور: المعاني والمفردات والتوجهات بما يتناسب مع واقع الدولة المستقلة ذات السيادة الجديد. وهو الأمر الذي انعكس في تطور علاقات دولة الكويت الخارجية ومشاركتها الفعالة في كافة المحافل الدولية.

ويدلل (أسيري، 2012 :259) على وجهة نظره من خلال رصد عدة مراحل مهمة في تطور السياسة الخارجية الكويتية بعد الاستقلال عام 1961 حتى الوقت الحاضر، **والتي يلخصها الباحث بناء على تصورات الكاتب، ويعلق عليها كالتالي:**

- **الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي (1961 – 1963):** بأنها مرحلة مواجهة تحديات ما بعد الاستقلال سياسيا ومؤسسيا واقتصاديا واجتماعيا. ويمكن للباحث وصف تلك المرحلة بـ: (مرحلة البناء ثم التسويق السياسي) للدولة المستقلة الجديدة إقليميا وعالميا.
- **مرحلة البراغماتية والمنهاج العملي (1963 – 1979):** فقد تميزت بتفعيل أدوار السياسة الخارجية الكويتية، وبدء تبلور دور الدولة المانحة بناء على إيرادات الدولة من العوائد النفطية، وكذلك دور الدولة الوسيط في الفضاء السياسي العربي. ويرى الباحث أن بداية تبلور دور الدولة المانحة في تلك المرحلة قد جاء بعد ثورة وطفرة أسعار البترول بعد حرب عام 1973.
- **مرحلة التذبذب وعدم الثبات (1979 – 1986):** وهي المرحلة التي تلت الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية/ الإيرانية اللاحقة، وتأثيراتها الواسعة على المنطقة والكويت، ومن ضمن تلك التأثيرات شعور دول الخليج العربية بالحاجة إلى التكتل السياسي الاقليمي. ويرى الباحث أن الثورة الإيرانية والحرب العراقية/ الإيرانية قد فرضتا اختيارات سياسية استراتيجية صعبة على المخطط السياسي الكويتي، ويعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981 من أبرز انجازات تلك المرحلة، وبجهد سياسي كويتي بارز كما سنعرض لاحقا.
- **مرحلة التخوف والتشكك (1987 – 1990):** وهي المرحلة التي شهدت انعكاسات وتأثير الحرب العراقية/ الإيرانية بقوة على أسلوب تفكير صناع القرار السياسي في الكويت.

ومن خلال ما سبق فإن الباحث يرى أن الانحياز الكويتي، والعربي بوجه عام، إلى الجانب العراقي في الحرب المذكورة قد فرض خيارات سياسية أصعب بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وظهور الجار الاقليمي الإيراني الصاعد بقوة.

- **مرحلة الغزو والتفكك (1990 – 1991):** حيث تحول التهديد العراقي لدولة الكويت إلى غزو فعلي للدولة، وتهديد سيادتها وكيانها، بل وجودها الفعلي كدولة.

ويرى الباحث أن تلك المرحلة تعتبر من أخطر المراحل في تاريخ الدبلوماسية الكويتية التي خاضت حربا سياسية على اتساع المسرح العالمي والاقليمي بأكمله لاسترداد الدولة، وتأكيد شرعية النظام الحاكم وهوية الدولة.

- **مرحلة التردد وعدم وضوح الرؤية (1991 – 1995)**: وهي مرحلة ما بعد تحرير الدولة، حيث تكشفت حقائق ضعف قدرات الدولة الدفاعية وتهديد بقاءها وحقها في الوجود، وهو الأمر الذي فرض الحاجة لتحالفات ومنظور مختلف للسياسة الخارجية الكويتية.

ويرى الباحث أن تلك الحقائق قد فرضت على المخطط السياسي ومتخذ القرار السياسي في الدولة اللجوء إلى صيغة التحالفات والاتفاقات الأمنية مع الدول الكبرى كمكون استراتيجي محوري في السياسة الخارجية الكويتية في مواجهة تهديد سيادة ووجود الدولة.

- **مرحلة التأهيل والتجديد (1995 – 2003)**: وتتميز تلك المرحلة بمحاولات تقريب وتجسير الهوة بين الكويت والعراق، خاصة مع تصاعد وتيرة الانتفاضة الفلسطينية. ويمثل البعد العربي أحد العوامل الضاغطة في تلك المرحلة، وهي أيضا مرحلة محاولة تحقيق دولة الكويت نوع من التوازن في علاقاتها السياسية مع كل من العراق وإيران.
- **مرحلة المجهول المطمئن (2003 – 2011)** وهي المرحلة التالية لسقوط نظام صدام حسين/ إبريل 2003، وشيوع الأمل في الأمان والاستقرار المحلي والاقليمي.

ويرى الباحث أن تلك المرحلة تعتبر مرحلة خيارات سياسية صعبة لارتباطها بالتعامل مع حالة الفوضى السياسية والأمنية في العراق، واستمرار بعض التهديد على خلفية قضايا مثل الديون العراقية، ترسيم الحدود، وبناء ميناء مبارك الكبير الكويتي على الخليج.

- **مرحلة الربيع العربي (2011 – حتى الآن)**: حقق الحراك العربي نجاحات في: تونس، ومصر، وليبيا واليمن، في حين تتعرض سوريا إلى مخاض دموي عنيف.

ويرى الباحث أن دولة الكويت تتبنى تعاملا سياسيا مرحبا بحذر بالحراك العربي وفق ظروف وتطلعات كل مجتمع عربي ينشد التغيير لوجود مسببات ودواعي داخلية لهذا التغيير داخل كل بلد عربي قد لا توجد في غيره، أو لا تتشابه بالضرورة مع غيره.

ثانيا: مرجعيات وأهداف ودوائر اهتمام السياسة الخارجية الكويتية المعاصرة:

يمثل **(دستور دولة الكويت)** الصادر عام 1962 مرجعية أساسية لهوية الدولة وبالتالي سياستها الخارجية، ويعطي الدستور أهمية خاصة لعروبة الدولة وهويتها الإسلامية، فدولة الكويت حسب (المادة 1) من الدستور: "عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها. وشعب الكويت جزء من الأمة العربية". كما تنص (المادة 12) على: "تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية". كما يركز الدستور على نزعة الدولة السلمية وطبيعتها المسالمة فتنص (المادة 157) على: "السلام هدف الدولة، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن، وهي جزء من سلامة الوطن العربي الكبير".

أما فيما يخص محاور وأهداف تحقق استراتيجية السياسة الخارجية الكويتية من وجهة نظر وزارة الخارجية، في ضوء دستور البلاد، والتوجهات السامية فتتلخص في المحورين التاليين، وما يتضمنان من أهداف:

المحور الأول: الأهداف السياسية والأمنية: ويتضمن تحقيق الأهداف التالية:

1. **دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين:** وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن دولة الكويت قد شاركت دول العالم الأخرى في وضع الاتفاقيات العالمية ضد الإرهاب بكافة أشكاله ووقعت عليها وأصبحت جزءا من تشريعاتها ومن أبرزها: اتفاقية طوكيو بشأن الأعمال الإرهابية على الطائرات، الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن،

الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. كما انضمت الدولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2006، وفي نفس العام انضمت الدولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2011 :50-60)

2. **الالتزام بالشرعية الدولية:** وفي هذا الخصوص فإن الدولة قد ساندت كافة الجهود لحل الصراعات العالمية والاقليمية بصورة سلمية سواء في الشرق الأوسط، البلقان، أفغانستان، ملف إيران النووي، إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من القضايا السياسية.

وقد قامت دولة الكويت بدعمها لالتزاماتها بالشرعية الدولية من خلال خطوات عملية بمشاركات فعالة في منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الفاعلة، حيث أشار وزير الخارجية الكويتية في محاضرة (يونيو 2013) بمناسبة الذكرى الخمسون لانضمام دولة الكويت إلى الأمم المتحدة إلى مشاركة الدولة في عضوية مجلس الأمن للأعضاء غير الدائمين (1978- 1979)، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي خلال ثلاث فترات (1967- 1969، 1992-1994، 2013-2015)، بالإضافة إلى عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2011-2014).

3. **التعاون الاقليمي والدولي:** من خلال الأطر المؤسسية الاقليمية الهامة (هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة – مجلس التعاون لدول الخليج العربية – جامعة الدول العربية – منظمة المؤتمر الإسلامي – منظمة عدم الانحياز). بخلاف دعم العلاقات الثنائية بين دولة الكويت ودول العالم المختلفة، فقد أشار وزير الخارجية الكويتية في محاضرة له بإيطاليا (صباح خالد، 2011) إلى أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دولة الكويت ودول العالم المختلفة قد زاد عددها من 42 اتفاقية ومذكرة عام 2006 إلى 164 اتفاقية ومذكرة تفاهم عام 2010، كما زاد عدد البعثات الدبلوماسية الكويتية في العالم ليصل إلى 90 بعثة.

4. المساهمة وبالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية: شاركت دولة الكويت في الجهود العالمية المرتبطة بذلك، كما وقعت الدولة على الاتفاقيات العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان مثل: العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل. (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2011 :40-45)

المحور الثاني: الأهداف الاقتصادية والتنموية (دور الدولة المانحة):

فقد تضمن التخطيط الاستراتيجي على مستوى السياسة الخارجية الكويتية تحقيق الأهداف التالية:

1. المساهمة في تمويل العديد من المشروعات والمبادرات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية عبر العالم، وفي المجالين العربي والإسلامي على وجه الخصوص.
2. المساهمة في تخفيف حدة الأزمات والكوارث الإنسانية العالمية والاقليمية. (مثل كارثة تسونامي، وتخفيف مشكلات نزوح اللاجئين السوريين).
3. المساهمة في دعم وتمويل المؤسسات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من مناطق العالم.

حيث قام وزير الخارجية الكويتية (صباح الخالد، 2011) بالتأكيد على قوة سجل دولة الكويت في مجال المساعدات الخارجية، حيث يشير إلى أن التقرير المرحلي لهيئة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية الألفية لعام 2005 الخاص بالكويت يذكر أن المساعدات التنموية خلال الفترة 1990 – 2003 شكلت نسبة 1.31% من الناتج القومي الإجمالي. وهو معدل يقارب ضعف

النسبة المستهدفة والمتفق عليها من جانب الأمم المتحدة وهي 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة. كما أشار إلى أن دولة الكويت رغم تصنيفها كدولة صغيرة، فإنها تعد دولة رائدة في مجال المساعدات الخارجية والتنمية المستدامة.

يعتبر **(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)** من أبرز الأجهزة التابعة لوزارة الخارجية الكويتية، والذي يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسة الوزارة على الصعيد الخارجي، خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي أو التنموي وتفعيل دور الدولة المانحة. فقد تأسس الصندوق في ديسمبر 1961، كمؤسسة كويتية لتوفير وإدارة المساعدة المالية والتقنية للدول النامية. وكانت عمليات الصندوق في بداية الأمر مقتصرة على الدول العربية وفقا لقانونها الأساسي، وفي شهر يوليو 1974، أمتد نشاط الصندوق ليشمل باقي دول العالم النامية، وقد تمت زيادة رأس ماله ليصبح من 200 مليون دينار كويتي إلى 1000 مليون دينار كويتي. وفي شهر مارس 1981 تمت مضاعفة رأس المال ليصبح 2000 مليون دينار كويتي. (www.kuwait-fund.org)

والشكل التالي يوضح تطور قيمة قروض الصندوق منذ عام 2002 حتى عام 2011، حيث وصل عدد القروض في عام 2011 إلى 899 قرضا، وتبلغ قيمتها 16.520 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم 1 "تطور قيمة قروض الصندوق الكويتي للتنمية بين عامي 2002-2011"

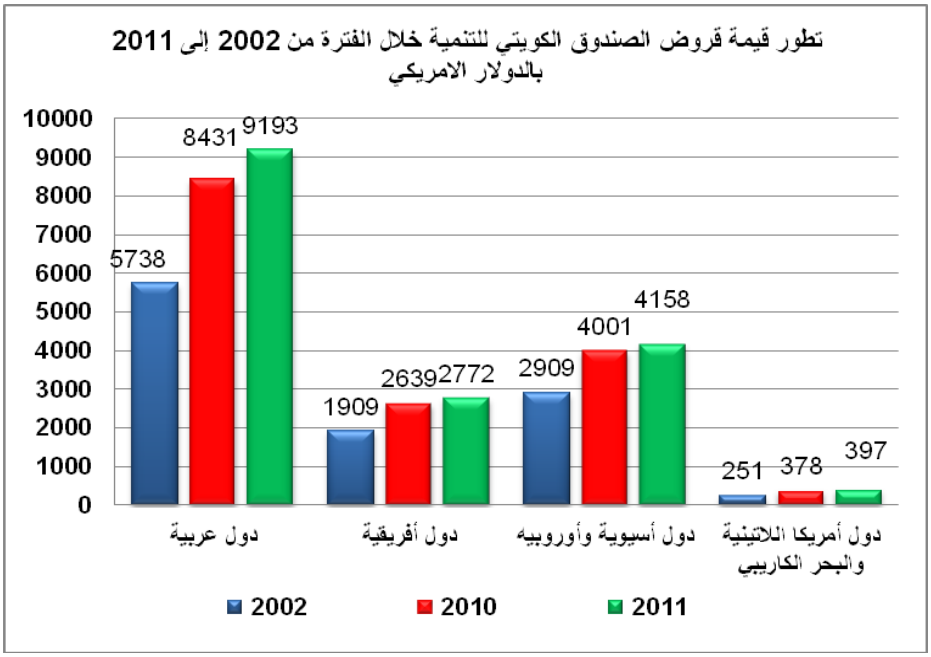

ولا يقتصر المحور الاقتصادي التنموي في السياسة الخارجية الكويتية على دور الصندوق الكويتي فقط وإنما يمتد ليشمل مجالات أخرى هامة من أبرزها:

- تبني دولة الكويت، بالاشتراك مع جمهورية مصر العربية، فكرة عقد **(القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية)**، وقد عقدت القمة الاقتصادية العربية الأولى للتنمية في دولة الكويت في يناير عام 2009، حيث قامت دولة الكويت بتقديم مبلغ 500 مليون دولار في القمة المذكورة لدعم إنشاء (صندوق دعم مشاريع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) في الوطن العربي برأس مال قدره 2 مليار دولار.

- إطلاق دولة الكويت **(مبادرة التعاون الآسيوي)** في القمة الأولى لمؤتمر الحوار الآسيوي في أكتوبر من عام 2012 بالكويت بهدف توفير 2 مليار دولار لتمويل مشاريع إنمائية في دول آسيا غير العربية، ساهمت دولة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي في هذه المبادرة.

أما فيما يخص التخطيط الاستراتيجي الحالي للسياسة الخارجية الكويتية، فقد تم تحديده بسبعة دوائر للعمل السياسي الخارجي الكويتي، وتشمل: (الفضالة، 2011 :34-69)

1- **الدائرة الخليجية:** والمرتبطة بشكل أساسي بدور دولة الكويت في إطار مجلس التعاون الخليجي.

تحتل (الدائرة الخليجية) اهتماما خاصا في السياسة الخارجية الكويتية، وتتفق (العازمي، 2005 :65- 107) مع (الفضالة،2011 :34- 69) في محورية واستراتيجية البعد الخليجي في السياسة الخارجية الكويتية انطلاقا من عمق النظرة السياسية لصانع القرار الكويتي والذي أدرك الأهمية السياسية والاقتصادية لهذا التكتل الاقليمي، والذي يمكن أن يتحول بقوته إلى أداة للتوازن الاقليمي، وضمانة لتفعيل أدوار الدول الصغيرة من خلال التكتل بديلا للذوبان.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دولة الكويت كانت من الدول الرئيسية والرائدة التي شاركت في تسويق فكرة (مجلس التعاون الخليجي) والدعوة إليها حتى تجسد حقيقة واقعة في أبو ظبي 25 مايو عام 1981. كما تشارك دولة الكويت بفاعلية في كافة فعاليات مجلس التعاون الخليجي بدءا من مستوى القمم الخليجية (وآخرها قمة البحرين – ديسمبر 2012) والتي تساهم في بلورة مواقف دول المجلس تجاه القضايا العالمية والاقليمية والعربية، وآخرها الموقف تجاه التطورات في الأزمة السورية والدعوة لوقف إراقة الدماء واحترام حقوق الشعب السوري. كما شاركت دولة الكويت في المبادرة الخليجية لتهدئة الأوضاع في اليمن بعد الثورة الشبابية، وطرحت في أبريل 2011، وتم التوقيع عليها في الرياض في نوفمبر 2011، وقادت إلى انتخابات رئاسية في اليمن في فبراير 2012.

قامت دولة الكويت بمشاركة دول المجلس في السعي لتطوير وتوحيد وتكامل العمل العسكري والدفاع المشترك والذي توج بمصادقة دول المجلس على قرار مجلس الدفاع المشترك في دورته الحادية عشرة بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة لدول المجلس بعد دراستها من اللجان العسكرية المختلفة عام 2013.

وشاركت أيضا دولة الكويت دول المجلس في اتفاقيات وشراكات استراتيجية مع العديد من دول العالم المحورية، ومنها مذكرة بشأن التعاون والحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وحكومة اليابان عام 2012، والاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي مع تركيا في يناير 2012، وعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية كما تم عقد اجتماع بين كبار المسئولين والمختصين لمناقشة الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول المجلس والولايات المتحدة في يناير عام 2012. بخلاف مفاوضات لإبرام اتفاقيات تجارة حرة بين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية مثل: الاتحاد الأوروبي، سنغافورة، دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا)، كوريا، تركيا، الصين، الهند، باكستان، دول المير كسور.

وبخلاف التعاون والتنسيق المستمر من خلال الاتفاقيات والمجالس الوزارية النوعية لدول المجلس في مجالات مهمة مثل: النقل والمواصلات والسكك الحديدية الخليجية، تسهيل التنقل ببطاقة الهوية الموحدة (البطاقة الذكية)، تأسيس (المركز الإحصائي) لدول مجلس التعاون عام 2013، دعم التعاون الاقتصادي والمالي بشأن التعرفة الجمركية الموحدة والاتحاد الجمركي، خطة المواطنة الإعلامية والثقافية خليجيا 2016/2012، وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية في الخدمة المدنية، إنشاء صندوق لدعم الأنشطة الشبابية، ودعم الابتكار والاختراع من خلال إدارة متخصصة لتحفيز المبدعين الصغار في دول المجلس.

حيث قام الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بالإشارة أمام منتدى الإعلام العربي في دبي (مايو 2013) أن هناك مشروعا لإعادة هيكلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لتطوير أداء المجلس. كما أشار إلى تزايد حجم التجارة البينية بين دول المجلس من 6 مليار دولار

عند تأسيس المجلس عام 1984 إلى أكثر من 100 مليار دولار في الوقت الحالي، بخلاف التنقل الحر والمعاملة المتساوية.

2- **الدائرة العربية:** وتختص هذه الدائرة بشكل أساسي بدور دولة الكويت في أنشطة جامعة الدول العربية بالإضافة إلى التعاون الثنائي بين دولة الكويت والدول العربية.

وينطبق على الدائرة العربية إلى حد كبير ما ينطبق على الدائرة الخليجية، حيث تساهم دولة الكويت بفاعلية في كافة المحافل والأنشطة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في إطار جامعة الدول العربية، أو على المستوى الثنائي.

فعلى مستوى نشاط جامعة الدول العربية تشارك دولة الكويت في القمم العربية وآخرها قمة الدوحة العادية رقم 24 في مارس 2013. كما طرحت دولة الكويت ومصر فكرة القمم العربية التنموية- الاقتصادية والاجتماعية واستضافتها دولة الكويت في دورتها الأولى في يناير 2009، وشاركت في دورتها الثانية (شرم الشيخ- يناير 2011)، وكذلك في دورتها الثالثة (يناير- 2013). كما تشارك دولة الكويت في المجالس الوزارية المتخصصة بجامعة الدول العربية مثل: الإسكان، النقل، البيئة، الصحة، العدل، والاتصالات والمعلومات. بالإضافة إلى ذلك تستضيف دولة الكويت، كدولة مقر أحد المنظمات العربية الرائدة وهي (المعهد العربي للتخطيط) الذي يلعب دورا تنمويا عربيا هاما.

هناك العديد من الاتفاقيات العربية من أبرزها التي شاركت فيها دولة الكويت مؤخرا توقيع وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماع مشترك في ديسمبر 2010 على خمس اتفاقيات ذات صلة بالجريمة المنظمة، هي: الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية

المعلومات، الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية. (موقع جامعة الدول العربية، www.lasportal.org)

3- **الدائرة الإسلامية:** ويتحدد الدور الوظيفي لهذه الدائرة بالعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، والتعاون الثنائي، وجهود المجتمع المدني الكويتي في العالم الإسلامي.

تعطي دولة الكويت اهتماما خاصا لقضايا العالم الإسلامي، وعلى المستوى السياسي فقد كانت دولة الكويت من الأعضاء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي (وتحولت إلى منظمة التعاون الإسلامي) التي تأسست عام 1969 بعد حريق المسجد الأقصى. (منظمة التعاون الإسلامي، www.oic-oci-org)

لعبت دولة الكويت من جهة أخرى دورا محوريا في الجهود الهادفة إلى تنمية العالم الإسلامي ومواجهة مشكلات الفقر وتحديات التنمية المختلفة فيه. وقد ألقى سمو أمير البلاد الأضواء على بعض هذه الجهود في كلمته أمام القمة الاقتصادية لرؤساء دول منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها رقم 25 في تركيا في نوفمبر عام 2009، الذي أشار إلى رفع دولة الكويت لمساهمتها في ميزانية البنك الإسلام للتنمية إلى نسبة 12%، ومبادرة دولة الكويت بزيادة دعمها للصندوق الدولي المخصص للقضاء على الفقر التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ومبادرة دولة الكويت إلى إنشاء صندوق يوفر الحياة الكريمة للدول الإسلامية المحتاجة برأسمال قدره 100 مليون دولار أمريكي ومشاركتها في تمويل هذا الصندوق.

4- **دائرة عدم الانحياز:** ومن مهامها تنسيق السياسات وتوحيد المواقف مع كافة الدول التي تنبذ الصراعات والحروب، وتسعى إلى عالم لا تسيطر عليه الثنائيات القطبية أو الهيمنة.

5- **دائرة الحوار بين الشمال والجنوب:** حيث يأتي في مقدمة أولويات هذه الدائرة، العناية بالعامل الاقتصادي كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية في إطار دعمها الاقتصادي لدول الجنوب الأكثر فقرا.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى الجهود المبكرة لدولة الكويت للمساهمة في تجسير فجوة التنمية بين الشمال والجنوب من خلال مشاركتها في تأسيس مجموعة سبع وسبعين (Group of 77)، كتحالف يضم مجموعة من الدول النامية لرعاية والدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها ودعم موقفها التفاوضي في إطار الأمم المتحدة. فقد تأسست المجموعة في 15 يونيو، 1964، وعقدت أول اجتماع لها في الجزائر عام 1967. وقد بدأت بعدد 77 عضوا مؤسسا ولكن المجموعة توسعت لتضم حاليا 130 دولة.

ويوجد العديد من الممثلين لهذه المجموعة في كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومقرها في روما ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومقرها في فيينا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) ومقرها في باريس ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومقرها في نيروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومقرهما في واشنطن. (ويكيبيديا، 2012)

حيث كان لإشادة الأمين العام للأمم المتحدة بدور المجموعة والصين ضمنها في عدة مجالات، من بينها مشاركتها الحاسمة في قمم الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أهداف مكافحة الجوع، والفقر، والأمراض ومجموعة أخرى من التحديات الاجتماعية والاقتصادية بحلول عام 2015.

6- **دائرة العلاقات الثنائية الدولية:** وتعني بعلاقات دولة الكويت مع دول العالم المختلفة حيث تمتلك الدولة علاقات دبلوماسية مع أكثر من 100 دولة في العالم.

7-دائرة الأمم المتحدة: وتتخذ أبعادا مختلفة حيث وقعت دولة الكويت على الاتفاقيات العالمية الهامة في مجالات سياسية واقتصادية وإنسانية وبيئية – كما تتعاون مع كافة منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة – وتستضيف مكاتب اقليمية أو وطنية لمنظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى انضمام دولة الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة لتصبح العضو الحادي عشر بعد المائة، وذلك في الرابع عشر من مايو عام 1963، حيث كانت دولة الكويت في طليعة الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) عام 1995. وقامت دولة الكويت باستضافة المراكز والمكاتب الاقليمية لأجهزة الأمم المتحدة ومن أبرزها: مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت (UNDP)، والمركز الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدولة الكويت (UN-HABITAT). وتشارك دولة الكويت كعضو في (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – ESCWA) التي أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 1973 وتتخذ من بيروت مقرا لها. وتقدم الإسكوا العديد من الخدمات الاستشارية في مجالات التنمية المختلفة لدولة الكويت من بينها مجالات التخطيط والإحصاء.

فقد سعت الدولة إلى المشاركة الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها الرئيسة والمتنوعة وخصوصا ما يرتبط منها بقضايا العالمين العربي والإسلامي ودول الجنوب الفقيرة.

وفي هذا الخصوص تبرعت دولة الكويت في أبريل من عام 2004 بمبلغ 53 مليون دولار لمنظمة اليونيسيف من أجل دعم جهود المنظمة لحماية ورعاية الأطفال السوريين وتوفير الاحتياجات الصحية والتعليمية لهم. (مركز أنباء الأمم المتحدة، 2013- www.un.org)

ويلاحظ الباحث، أن تقسيم الكاتب (الفضالة، 2011 :34-69) للدوائر السبعة لسياسة الكويت الخارجية قد أغفل دائرة مهمة تحتل اهتماما خاصا في صنع السياسة الخارجية الكويتية حديثا وهي: (الدائرة الآسيوية). فقد استضافت دولة الكويت القمة الأولى لمؤتمر الحوار الآسيوي في أكتوبر من عام 2012 حيث ألقى سمو أمير البلاد كلمة ركز فيها على أهمية البعد الآسيوي في سياسة الكويت الخارجية، ومن أبرز مضامين الكلمة:-

- **أهمية الحوار الآسيوي والعمل على تفعيله وتطويره** والارتقاء به بما يحقق صالح القارة الآسيوية وتحقيق طموحات وتطلعات أبنائها.
- **التركيز على التعاون الاقتصادي بين دول الحوار الآسيوية،** وخلق الأجواء المناسبة للاستثمار وسن التشريعات اللازمة، وتشجيع التجارة البينية، وزيادة حركة تبادل السلع والخدمات بين الدول الآسيوية.
- **توجيه مزيد من الاهتمام لمشكلات البشر والمعيشة في القارة** والتي ساهمت في تعويق التنمية مثل: الفقر وتخلف الرعاية الصحية، والأمية والحروب والمشاكل البيئية، وارتفاع معدلات البطالة.

فقد توج سمو الأمير جهود دولة الكويت في عقد واستضافة المؤتمر بإطلاق (مبادرة التعاون الآسيوي)، التي تهدف إلى حشد 2 مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع إنمائية في الدول الآسيوية غير العربية في القارة بما يحقق أهداف الإنمائية للألفية، واقتراح أن يقوم إحدى مؤسسات التنمية في آسيا (مثل البنك الآسيوي للتنمية) بإدارة الموارد المالية المقترحة. وقد ساهمت دولة الكويت بالفعل بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي في هذه المبادرة.

المبحث الثاني

في عملية صنع السياسة الخارجية الكويتية

إن القصد من عملية صنع السياسة الخارجية تلك العملية المركبة والمعقدة التي تشترك فيها عدة أجهزة ومؤسسات تقوم بالمساهمة في صياغة التوجهات والمسارات بما ينبغي أن يكون عليها العمل السياسي الخارجي للدولة. وبعد تحليل مرجعيات وأهداف السياسة الخارجية الكويتية نأتي في هذا المبحث إلى استعراض مستويات ومؤسسات مؤثرة تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الكويتية.

ومن خلال التحليل الذي ورد في الفصل الثاني بخصوص الأطراف المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية للدول بشكل عام، فإن دولة الكويت تلعب فيها أيضا بعض الأطراف أدوارا أكثر تأثيرا في سياستها الخارجية.

وفي تحليل (العازمي، 2005 :31-41)، بالإضافة إلى خبرات ومراجعات الباحث في الواقع الكويتي يمكن بلورة ستة مستويات مؤثرة في صنع السياسة الخارجية الكويتية وهي على النحو التالي: أمير البلاد ونائبه ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، وزارة الخارجية وأجهزتها، مجلس الأمة، أجهزة حكومية أخرى ذات صلة، والمجتمع المدني والجماعات السياسية المختلفة والناشطون الكترونيا. حيث ركزت (العازمي) على المستويات الأربعة الأولى باعتبارها المؤثرة، وقام الباحث بإضافة مستويين إضافيين إليها هما المستوى الخامس الخاص بالمؤسسات والأجهزة الحكومية ذات الصلة، والمستوى السادس الذي يضم المجتمع المدني والناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي. **وسوف نلقي الضوء على المستويات السابقة على النحو التالي:**

– **المستوى الأول: أمير البلاد:** يمثل الأمير رأس الدولة، وله مكانة خاصة بخصوص السلطات الثلاثة في الدولة تنظمها المواد (51–53) من الدستور. فوفقا (للمادة 51) فإن "السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور". وتنص (المادة 52) أيضا على: "السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور". كما تنص (المادة 53) على: " السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور".

حيث أن هذه السلطات الواسعة تتيح للأمير المسئولية المباشرة عن توجيه ومتابعة السياسات العامة بما فيها السياسة الخارجية للدولة، حيث تنص (المادة 58) من الدستور على أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة.

كما أن الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة 67)، ويملك سلطة إعلان الحرب الدفاعية (المادة 68)، كما له سلطة إبرام المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة (المادة 70).

المستوى الثاني: السلطة التنفيذية – رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء: ينظم الباب الرابع من الدستور أدوار وصلاحيات السلطة التنفيذية في دولة الكويت خاصة فيما يتعلق برسم ومتابعة السياسة العامة للحكومة. حيث تنص (المادة 123) على: "يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية".

ومن خلال ما تقدم فإن الباحث يرى، أن مفهوم السياسة العامة للحكومة في المادة السابقة المشار إليها يشمل سياسة الحكومة الداخلية وسياستها الخارجية أيضا حيث أن وزير الخارجية عضو بمجلس الوزراء مثله مثل أي وزير آخر، كما أن رئيس مجلس الوزراء مسئول أمام أمير البلاد عن سياسة الحكومة الداخلية والخارجية على حد سواء.

حيث يوضح الدستور دور رئيس مجلس الوزراء من خلال نص (المادة 127) على: "يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة". ويلعب رئيس مجلس الوزراء أيضا دورا محوريا يرتبط بالسياسة الخارجية للدولة من خلال رئاسته: مجلس الأمن الوطني، مجلس الدفاع الأعلى ولجنة الشئون الأمنية والسياسية بمجلس الوزراء.

أما فيما يخص أدوار كل وزير في الحكومة، بمن فيهم وزير الخارجية، ودوره في تنفيذ السياسة العامة للحكومة السابق الإشارة إليها فتوضحها (المادة 130) بالنص على: "يتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها".

المستوى الثالث: وزارة الخارجية: تعتبر وزارة الخارجية بمثابة الجهاز الفني المسئول في الدولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية في ظل الدستور، وفي إطار توجيهات أمير البلاد وسياسات الحكومة. وتلعب الخارجية كجهاز فني متخصص دور محوريا في توفير المعلومات والمشورة لمتخذ القرار عن المتغيرات الخارجية المؤثرة على الدولة، وعلى سياستها الخارجية.

قام الباحث بمراجعة وتقييم الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الكويتية حتى يمكن إلقاء الضوء على آليات قيام الوزارة بمهامها الفنية في صناعة وتوجيه وتقييم ومراجعة السياسة الخارجية الكويتية، وقد تبين من المراجعة الملاحظات التالية:

– تأسيس تقسيمات تنظيمية نوعية تتفق مع التقسيم الجغرافي للعالم مع أهمية خاصة للمجالين الخليجي والعربي والمنظمات الدولية: حيث تضم الوزارة تقسيمات تنظيمية نوعية تتفق مع التقسيم الجغرافي القاري للعالم وهي تقسيمات: الأمريكتين، أفريقيا وآسيا وأوروبا. ثم تقسيم خاص لشئون مجلس التعاون الخليجي، وتقسيم خاص للوطن العربي وتقسيم خاص للمنظمات الدولية.

ومن ذلك فإن الباحث يرى، أن هناك أسبابا موضوعية تبرر هذا التقسيم، حيث تمثل الدائرة الخليجية (كما سبق وأشرنا) أولوية خاصة في السياسة الخارجية الكويتية، وتتعاظم هذه الأهمية، ولا تتراجع، يوما بعد يوم في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية المحيطة بالمنطقة والتي تبرر تكاملا وتنسيقا خليجيا مستمرا، خاصة في ظل دعوة العاهل السعودي الملك/عبدالله بن عبدالعزيز للوحدة على المستوى الخليجي، بالإضافة إلى وجود العديد من فرص تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، على الأخص في إطار [استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون 2025/2010]، والتي تتضمن محاور هامة: تشجيع الشراكات وحركة الاستثمارات، وربط البني التحتية وتعزيز التجارة البينية، وحرية النشاط الاقتصادي للأفراد، وغيرها. (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2012)

ويرى الباحث، أن الدائرة العربية تظل أيضا على قدر كبير من الأهمية لدولة الكويت على الرغم من وجود الخلافات والتباينات السياسية خاصة بعد انتفاضات الربيع العربي وظلال الأزمة في سوريا وانعكاساتها السياسية السلبية على الواقع السياسي العربي. وبذلك يمكن تفعيل هذه الدائرة من خلال التعاون الاقتصادي العربي، وهو الأمر الذي أكده مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الوزارية (رقم 94/ يونيو 2012)، حيث قام بالمطالبة بتفعيل هذا التعاون من خلال برامج تنفيذية بمشاركة القطاعين العام والخاص العربي. (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2012)

– تأسيس تقسيمات تنظيمية فنية لدعم صناعة وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة الخارجية في الهيكل التنظيمي للوزارة: حيث تضم وزارة الخارجية الكويتية تقسيمات فنية متعددة تقدم الدعم والإسناد لعملية صناعة السياسة الخارجية الكويتية أبرزها: المراسم القنصلية، نظم وتقنية

المعلومات، الاقتصادية، القانونية، الإدارية والمالية، الإنشاءات والصيانة، بالإضافة إلى تقسيم تنظيمي خاص للمتابعة والتنسيق.

- **عدم وجود تقسيم تنظيمي خاص للتخطيط الاستراتيجي في الهيكل التنظيمي للوزارة:** حيث يلاحظ الباحث عدم وجود تقسيم تنظيمي خاص للتخطيط بوجه عام، أو التخطيط الاستراتيجي على وجه الخصوص في الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الكويتية.

- **الدور الحيوي للمعهد الدبلوماسي الكويتي في تنمية الكوادر الوطنية السياسية والدبلوماسية:** يتبع المعهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية الكويتية، ويهتم المعهد بتنمية الكوادر الوطنية في المجال الدبلوماسي. وقد تأسس المعهد بموجب المرسوم رقم 350 لسنة 2006 ليتولى (وفق المادة رقم 2 من المرسوم) تلبية احتياجات الوزارة في مجال تأهيل وتدريب أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وإجراء البحوث وتنظيم الندوات والمؤتمرات وتقديم الاستشارات ذات الصلة بمهام المعهد، وتطوير وتنمية القدرات والخبرات العملية والعلمية لجميع أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي. فقد تضمن البرنامج التدريبي للمعهد عام 2012/2011 الدورات التدريبية الهامة: مثل الثقافة الاقتصادية والثقافة الأمنية للدبلوماسيين، أساسيات القانون الدولي، تاريخ العلاقات الدولية، سياسة الكويت الخارجية والتوجهات العامة للدولة. بخلاف دورات تخصصية في الحاسب الآلي، التفاوض والإقناع، الخطابة، الثقافة الإعلامية، إعداد وكتابة التقارير السياسية بالإضافة إلى اللغات الأجنبية. (www.kdi.mofa.kw)

المستوى الرابع: مجلس الأمة: يلعب المجلس دورا مهما في الحياة السياسية الكويتية الداخلية والخارجية على السواء. حيث أن الدستور كفل (في الفصل الثالث الخاص بالسلطة التشريعية) صلاحيات واسعة للمجلس لممارسة دوره في الحياة السياسية، حيث لا يصدر قانون في الدولة إلا إذا أقره المجلس وصدق عليه الأمير (المادة 79)، كما يملك المجلس حق طرح الثقة بالوزراء حيث

تنص (المادة 101) على هذا الحق: "كل وزير مسئول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا". كما كرس الدستور (المادة 100) حقوق أعضاء المجلس في توجيه الاستجوابات وطرح الثقة إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء. كما تشير (المادة 113) إلى حق المجلس في إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة، وحقه في تشكيل لجان للتحقيق (المادة 114). وتشير الصلاحيات السابقة إلى حق مجلس الأمة بحكم اختصاصاته كمشرع للقوانين، وكرقيب على السلطة التنفيذية، في مراجعة وزير الخارجية في سياسات بعينها، وله حق استجوابه وطرح الثقة فيه وفي الحكومة.

وبهذا الخصوص تجدر الإشارة، إلى أن هناك لجنة متخصصة ودائمة بمجلس الأمة وهي (لجنة الشئون الخارجية)، والتي تهتم بمناقشة ومراجعة كافة القضايا والاتفاقيات ومجالات التعاون البرلماني المرتبط بالسياسة الخارجية الكويتية.

وبالإشارة أيضا، إلى أن مجلس الأمة الكويتي يلعب دورا سياسيا خارجيا مساندا وداعما للسياسة الخارجية الرسمية فيما يطلق عليه رئيس مجلس الأمة **(الدبلوماسية البرلمانية)**، وقد أشار رئيس المجلس (الوطن: 2013/4/21) إلى أن الدبلوماسية البرلمانية تلعب دورا فعالا في تعزيز السياسة الخارجية للكويت وتوثيق العلاقات وتطويرها فيما بين المجالس البرلمانية لما فيه خير ومصلحة الشعوب. **وشملت مظلة الدبلوماسية البرلمانية:** التواصل مع مجالس شورى وبرلمانات دول مجلس التعاون الخليجي، المشاركة في المؤتمر الثامن لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في السودان خلال الفترة من 18 – 22 يناير 2013، المشاركة في الاجتماع الـ128 للاتحاد البرلماني الدولي بالإكوادور. بالإضافة إلى استضافة دولة الكويت للمؤتمر الـ19 للاتحاد البرلماني العربي خلال الفترة من 9 – 10 ابريل 2013. هذا

فضلا عن الزيارات المتعددة لوفود برلمانية لدول عديدة مثل: تركيا وإيران والعراق، والمشاركة في المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الذي سينعقد في الرباط في شهر يونيو 2013.

المستوى الخامس: أجهزة ومؤسسات حكومية ذات صلة: ومن بين تلك الأجهزة (جهاز الأمن الوطني) الذي تأسس عام 1997 برئاسة سمو رئيس الوزراء وعضوية بعض الوزراء المعنيين ليختص بسلامة وأمن الوطن أو ما يعرف بالأمن القومي. ويضم في عضويته وزير الخارجية، إضافة إلى وزراء الدفاع والداخلية ورئيس الحرس الوطني.

يرى الباحث عدم وجود دور ملموس أو واضح للجهاز في توجيه السياسة الخارجية الكويتية، أو حتى إدارة حوار عام حول قضايا الأمن القومي لذا طالب البعض بإلغائه، أو تفعيل دوره بصورة أفضل. وعلى الرغم من المطالبات المشار إليها بإلغاء الجهاز، فإن المقابلة الشخصية للباحث مع نائب رئيس جهاز الأمن الوطني (ثامر علي صباح السالم)، قد أوضحت بعض الأدوار التي يقوم بها الجهاز بالوقت الحالي في السياسة الخارجية حيث تم تكليفه بمهام التنسيق والتعاون بين دولة الكويت وحلف شمال الأطلسي (الناتو) فقد أثمر هذا التعاون على الموافقة على أن تكون دولة الكويت مقرا للمركز الاقليمي للتدريب للحلف، وقد تبرعت دولة الكويت بالأرض وإنشاء المبنى. كما أشارت المقابلة إلى وجود بعض أشكال التواصل بين جهاز الأمن الوطني ووزارة الخارجية الكويتية حيث أن وزير الخارجية الكويتي حاليا كان يشغل وظيفة رئيس جهاز الأمن الوطني قبل تعيينه وزيرا للخارجية.

ولعبت **(وزارة الإعلام)** دورا مهما في مساندة ودعم السياسة الخارجية الكويتية، وتسويق صورة الدولة سياسيا في العالم، والدفاع عن السياسة الخارجية الكويتية، خاصة وأن لدولة الكويت علاقات دبلوماسية مع أكثر من 100 دولة في العالم. وهناك قطاع متخصص كامل بوزارة الإعلام

هو (قطاع الإعلام الخارجي) مسئول عن تسويق صورة الدولة في العالم والدفاع عن مصالحها، والتواصل مع الإعلام العالمي بخصوص ذلك.

المستوى السادس: المجتمع المدني والجماعات السياسية والناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي: حيث يتميز **(المجتمع المدني الكويتي)** بالتعدد والتنوع (69 جمعية نفع عام، 10 جمعيات خيرية، 67 مبرة خيرية و22 فرقة شعبية)، ويلعب أدوار هامة في دعم السياسة الخارجية الكويتية في قضايا متعددة مثل: قضية فلسطين، واللاجئين السوريين، وغيرها. وعلى سبيل المثال: لعب المجتمع المدني الكويتي دورا بارزا عالميا وإقليميا لدعم قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين بعد حرب تحرير الكويت عام 1991. كما يلعب دورا رائدا في العمل التطوعي خارجيا عربيا وإفريقيا وآسيويا. ويقوم في الوقت الحالي بتقديم معونات مستمرة إلى اللاجئين السوريين في مخيمات اللجوء في لبنان، والأردن وتركيا.

أما فيما يخص **(الجماعات السياسية الكويتية)**، فعلي الرغم من عدم وجود أحزاب سياسية صريحة بالدولة إلا أن مناخ الحريات السائد لا يمنع وجود تكتلات وتيارات سياسية متعددة في المجتمع سواء تمثل الإسلام السياسي أو الحركات المدنية والليبرالية. وتنظم الجماعات السياسية العديد من الفعاليات والأنشطة الجماهيرية أو الأكاديمية المرتبطة بقضايا سياسية خارجية عديدة.

إضافة إلى المجتمع المدني المنظم فإن **(الناشطون من الشباب الكويتي)** على مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي يتفاعلون مع القضايا الخارجية للدولة، وخاصة على الصعيدين العربي والإسلامي (الملف النووي الإيراني، قضايا البيئة والاستدامة والتلوث، ثورات الربيع العربي ودور الشباب فيها، القضية السورية، قضية مسلمي بورما، الفساد والشفافية وغيرها). وقد أشار وزير الخارجية الكويتية (صباح خالد، 2011) إلى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ودورها عالميا

وعربيا وعلى الأخص دورها في انتفاضات الشارع العربي، كما أكد على أن دولة الكويت تعد أحد الدول الرائدة عربيا في استخدام موقعي الفيسبوك وتويتر.

المبحث الثالث

مكانة التخطيط الاستراتيجي في عملية صنع السياسة الخارجية الكويتية

تطرقت في المبحث السابق بالإشارة إلى أن وزارة الخارجية الكويتية ليس لديها تقسيم تنظيمي يمارس نشاط التخطيط بوجه عام أو التخطيط الاستراتيجي على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي يوضح عدم وجود اهتمام مناسب بقضية التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية لدى الجهاز المختص بذلك وهو وزارة الخارجية الكويتية.

أما فيما يخص مواجهة نقص الدراسات المتخصصة حول التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية فإن الباحث قد قام بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع معنيين بالسياسة الخارجية الكويتية لاستطلاع وجهة نظرهم حول هذا الجانب.

وبهذا الخصوص قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية مع (عبدالله سهر) للتعرف على وجهة نظره حول دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

وقد نتج عن المقابلة بعض النقاط والجوانب الجوهرية، والتي من أبرزها أن عملية التخطيط الاستراتيجي غير مفعلة في السياسة الخارجية الكويتية، وهو الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الكويتية لا تعتمد على المبادرة بقدر ما تعتمد على ردود الأفعال وليس الفعل.

وبهذا الخصوص يرى الباحث، أن غياب التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية قد يعود في بعض أسبابه إلى غياب آليات وتقسيمات تنظيمية للتخطيط والتخطيط الاستراتيجي في الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الكويتية كما سبق ذكره في المبحث السابق، كذلك الافتقار إلى العناصر المحترفة والمتخصصة في مجال التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي غياب ثقافة وممارسات التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

وقد تبين من خلال المقابلة أنها تمخضت إلى أهمية وضرورة التركيز على التخطيط الاستراتيجي، والقضايا الاستراتيجية العليا في الدولة في كافة المجالات، ومنها مجال السياسة الخارجية، حيث يكتسب التخطيط الاستراتيجي في مجال السياسة الخارجية الكويتية أهمية خاصة في ضوء العديد من الاعتبارات من بينها: **تسارع وتنوع وتعدد المتغيرات في إطار النظام العالمي الجديد،** وهو الأمر الذي يتطلب من مخططي السياسة الخارجية الكويتية متابعة وتحليل وفهم تلك المتغيرات على الساحة الدولية لأنها تؤثر بصورة مباشرة على دولة الكويت ومصالحها وأدوارها وسلوكها اقليميا وعالميا. وحتى تضمن دولة الكويت، كدولة صغيرة، الديمومة والاستمرار، وذلك لأن الهدف الأسمى للدول الصغيرة والتابعة هو البقاء. ومن بينها أيضا **الحاجة إلى قراءة استراتيجية للفضاء الاقليمي والآسيوي** لتعزيز الدور الكويتي فيه ومعه، وقراءة استراتيجية لأدوار التكتلات والدول الصاعدة سياسيا.

وقد أشار الباحث في هذا الخصوص إلى استضافة الدولة لمنتدى الحوار الآسيوي في عام 2012 وتأكيد سمو أمير البلاد على أهمية الفضاء الآسيوي لدولة الكويت (كما سبقت الإشارة إلى تفاصيل ذلك في المبحث الأول من الفصل الحالي).

قام (عبد الله سهر، 2012) بتقديم ورقة عمل في نفس المنتدى والذي أكد فيها على العديد من المضامين ذات الصلة بأهمية الفضاء الآسيوي لدولة الكويت خاصة في ظل رؤية الدولة للتحول إلى مركز مالي وتجارى بحلول عام 2035، وأهمية الأخذ بالتجارب والخبرات الآسيوية الهامة بما يدعم هذا التحول. وأكد على أهمية التوجه الآسيوي في سياسة الكويت الخارجية مستقبلا، والحاجة إلى دراسة وفهم وتوقع التكتلات الهامة القادمة وكيفية التعامل معها، وكذلك استشراف مستقبل بعض الأدوار في المنطقة مثل الدور التركي.

ويرى الباحث، أن هناك مبررات وأسبابا موضوعية تفرض على دولة الكويت الاهتمام بالفضاء الآسيوي في السياسة الخارجية الكويتية مستقبلا من وجهة نظر استراتيجية، حيث تتشكل وتتصاعد القوى الاقتصادية الواعدة في العالم بما ينقل محور القوة والتأثير في العالم من الغرب إلى الشرق، وعلى رأس تلك القوى: الصين، والهند وكوريا الجنوبية واليابان. ويمثل هذا الفضاء أسواقا واعدة للمنتجات والخدمات النفطية الكويتية، وكذلك شراكات اقتصادية في مجال الصناعات البتروكيماوية. كما يمثل هذا الفضاء مصدرا مهما لدولة الكويت للحصول على السلع المصنعة والمنتجات التكنولوجية المختلفة، ونظم الإدارة والخدمات الاستشارية والتنفيذية خاصة في مجال المشروعات الكبرى، من أجل الحصول على نوعيات من الموارد البشرية الأفضل تأهيلا واحترافا خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أسفرت المقابلة، على تأكيد أحد الأبعاد والمتطلبات الهامة في السياسة الخارجية الكويتية مستقبلا من وجهة نظر استراتيجية، وهو تعزيز العلاقات مع المنظمات الحكومية والغير حكومية، حيث يجب مد جسور التعاون بين دولة الكويت وغيرها من القوى الفاعلة والمؤثرة خارج نطاقها الاقليمي، سواء في الشرق والغرب والشمال والجنوب، والسعي لتطوير علاقات دولة الكويت مع المنظمات الحكومية والغير حكومية لأنها هي صمام الأمان للمحافظة على الديمومة والاستمرار للدولة، ودراسة فكرة إنشاء **(المنطقة الحرة للمنظمات الغير حكومية)** من أجل جلب جميع مقرات هذه المنظمات العالمية إلى الكويت، وتأهيل الشباب الكويتي كلا في مجاله، وذلك لما يمكن أن يكون لهذه المنظمات من دور يسهم في درأ المخاطر والتهديدات الخارجية التي تهدد دولة الكويت، كما ستكون خير رسول لصورة الدولة في الخارج.

وخلصت المقابلة إلى تحديد أولويات بناء قدرات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل في السياسة الخارجية الكويتية: **وبهذا الخصوص يقترح الدكتور عبدالله سهر الآتي:**

1- أن تسعى وزارة الخارجية لامتلاك قدرات وآليات ونظم احترافية متخصصة للتحليل السياسي الاستراتيجي، تتوفر فيها المصداقية، وتمتلك المعلومات الحقيقية والدقيقة، كما تتوفر فيه كفاءات بشرية متخصصة، ومدربة تدريب احترافي.

وفي ذلك يرى الباحث، أن (المعهد الديبلوماسي الكويتي) يمكن أن يلعب دورا رياديا في هذا الخصوص، بحكم تخصصه، كما عرض المبحث السابق، ويمكن للمعهد التعاون في هذا المجال مع المؤسسات الدولية والاقليمية المتخصصة والمراكز الأكاديمية المرموقة ذات الصلة في العالم.

2- تأسيس أنشطة فعالة للبحوث والدراسات، مع عناصر بشرية احترافية.

3- زيادة التواصل مع المنظمات الغير حكومية والمشاركة معها خاصة المنظمات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.

4- زيادة البرامج التدريبية للكوادر البشرية خاصة فيما يتعلق بصناعة السيناريوهات وإيجاد الحلول والبدائل بصورة عقلانية ورشيدة.

كما أن (المعهد الدبلوماسي الكويتي) من خلال رأي الباحث: يمكن أن يلعب دورا مهما في تنظيم وإعداد برامج تدريبية متخصصة في مجال إعداد السيناريوهات وبدائل الحركة والتصرف واتخاذ القرار وإدارة الأزمات في مجال السياسة الخارجية، بما يرفع من كفاءة الكوادر الوطنية العاملة في مجال السياسة الخارجية الكويتية.

فقد أوضحت نتائج المقابلة الشخصية للباحث مع (أحمد ناصر محمد الأحمد الصباح) أن هناك تعويلا كبيرا في الوزارة على تفعيل دور المعهد الديبلوماسي مستقبلا خاصة بعد إلحاق إدارة البحوث والإعلام بالمعهد لتساعد في تطوير دوره في تنمية الكوادر البشرية من جهة ودعم صناعة السياسة الخارجية ومتخذ القرار السياسي من جهة أخرى.

وفي مقابل الرؤية السابقة التي ترى أن (وظيفة التخطيط الاستراتيجي) غير مفعلة في السياسة الخارجية الكويتية فإن هناك وجهات نظر أخرى ترى أن تلك الوظيفة مفعلة بصورة أو بأخرى في صنع السياسة الخارجية الكويتية.

ويعبر عن وجهة النظر المشار إليها بعض كبار المسئولين في الخارجية الكويتية من خلال المقابلات الشخصية للباحث في وزارة الخارجية. ويتضح من تلك المقابلات أن الرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية تعتمد على تكريس (بقاء وأمن الدولة) في ظل الدول المحيطة، والسعي إلى تعزيز المصلحة الوطنية العليا لدولة الكويت وذلك من خلال محاور ومسارات مستقبلية استراتيجية للعمل السياسي الخارجي تتمثل في: تعزيز الوضع الجيوسياسي والأمني والاقليمي من خلال الدائرة الخليجية وبناء علاقات قوية وعمل اتفاقيات أمنية مع دول مجلس الأمن دائمة العضوية، وضمان استقرار نسبي أو جيد للعلاقة مع كل من العراق وإيران، وعدم الدخول في عداوات أو خصومات مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى تعزيز وضع دولة الكويت في المحافل والمنظمات العربية والاقليمية والدولية، واستمرار تطوير وتنشيط دور (الدبلوماسية الاقتصادية) من خلال الصندوق الكويتي كما سبقت الإشارة إلى هذا الدور في الدراسة.

فقد أكدت هذه المقابلات وبصورة كبيرة على أهمية التواجد الكويتي الفعال في المحافل والفعاليات الاقليمية (خاصة الخليجية والعربية والآسيوية والأفريقية) سواء كدولة مشاركة أو دولة

راعية، ومن الأمثلة البارزة في هذا الخصوص: استضافة دولة الكويت لمنتدى قمة الحوار والتعاون الآسيوي في أكتوبر 2012، واستضافة القمة العربية الأفريقية الثالثة في نوفمبر 2013، وكذلك استضافة قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2013، والقمة العربية في مارس 2014، كما أن هناك توجهات وترتيبات لعقد قمة عربية/ لاتينية تستضيفها أيضا دولة الكويت.

ويرى الباحث، أنه وعلى الرغم من تبلور بعض التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية في بعض الأدبيات بما في ذلك وثائق وزارة الخارجية الكويتية، وكذلك من واقع نتائج المقابلات الشخصية بوزارة الخارجية إلا أن الباحث لم يلمس تواجد آلية مؤسسية محددة لرسم السياسة الخارجية الكويتية من منظور استراتيجي مستقبلي بوزارة الخارجية الكويتية بخلاف وضوح الدور المحوري لوزير الخارجية في رسم تلك السياسة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث، لم يلمس طبيعة التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية لدولة الكويت للتعامل مع القوى الكبرى في العالم، سواء القوى الكبرى التقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، أو القوى الصاعدة مثل الصين، بخلاف التأكيد على العلاقات القوية مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهي السياسة التي انتهجتها الخارجية الكويتية والدولة بعد حرب تحرير الكويت عام 1991.

الفصل الرابع

نماذج من التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية لبعض القوى العالمية والاقليمية

في ضوء العولمة المتزايدة وثورة الاتصالات والمعلومات، وتحرير التجارة، وتغير أشكال الصراع والتنافس الدولي، وتزايد المشكلات العالمية والاقليمية التي تمثل شاغلا مشتركا لكافة دول العالم مثل: مشكلات البيئة والاستدامة وتغير المناخ والإرهاب والحروب الإقليمية وتعدد وتنوع الأزمات الدولية، وغيرها، في ضوء كل ذلك أصبح التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية يمثل ضرورة ملحة لكافة دول العالم المتقدمة والنامية.

وعليه فقد أدركت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الحقيقة منذ زمن بعيد وعلى الأخص في العقود التي تقاسمت فيها الهيمنة على العالم في ظل الثنائية القطبية، ثم في العقود التي تتقاسم فيها تلك الهيمنة مع آخرين. كما أدركت القوى العالمية الجديدة، وخاصة الصين، أهمية التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية بما يدعم سعيها المتواصل لتثبيت أقدامها كأحد الدول العظمى في العالم متعدد الأقطاب، ولحماية وتوسيع مصالحها الاقتصادية عبر العالم.

وبذلك، فإن العديد من القوى الاقليمية الصاعدة بقوة، مثل تركيا، أصبحت تعطي للتخطيط الاستراتيجي أهمية كبيرة، ويشير وزير خارجيتها في ذلك (أوغلو،2011 :55)، إلى أن الدول التي لا تمتلك ذهنية استراتيجية واضحة وتخطيطا استراتيجيا وإرادة سياسية قوية ومنسجمة، لا يمكنها أن تشكل القوة المطلوبة مهما حققت من تفوق بالنسبة لعناصرها الثابتة والمتغيرة.

وبنفس الحال ينطبق ذلك على مصر التي يفرض عليها موقعها الاستراتيجي ومصالحها الاقليمية تبني نهج التخطيط الاستراتيجي في سياستها الخارجية خاصة مع صعود اقليمي لتركيا وإيران.

حيث أن الفصل الحالي يلقي الضوء على بعض الجوانب السابق الإشارة إليها، حيث يعرض لجوانب من الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية لنموذج من الدول الكبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية، ونموذج اقليمي صاعد بقوة هي تركيا.

المبحث الأول

البعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية

من الأهمية بمكان التعرف على خلفيات وجذور الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية حتى يمكن فهم وتحليل ممارسات السياسة الخارجية الأمريكية في العقود الأخيرة تجاه مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

فقد أشار بهذا الخصوص (فهمي، 2009 :50- 71) إلى أن الأطروحات الفكرية والفلسفية التي تمخض عنها عصر النهضة، خاصة تلك المرتبطة بالحرية الفردية، تمثل المرجعية الصلبة التي أستند إليها الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار عملية تكييف وتطويع تلك المرجعيات بما يتناسب مع خصوصيات الواقع والسلوك الأمريكي والأهداف التي يتبناها ويطمح إليها. وترتبط تلك الحرية الفردية، كما يرى الكاتب، بمضامين وسياقات وقيم اجتماعية واقتصادية وإنسانية عديدة تشمل: المساواة، حرية التملك والتفكير والاعتقاد، احترام العقل، احترام حرية الآخرين، حرية الفرص، حرية السوق وحرية المنافسة، وغيرها.

ولم تقتصر خلفيات وجذور الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي على أطروحات ومخاض عصر النهضة فقط بل استند أيضا على مخاض وممارسات وأطروحات المجتمع الأمريكي ذاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار ممارسته للحرية الفردية، وهي الممارسة التي أنتجت المرجعية البراغماتية أو الأساس الفكري البراغماتي للسياسة الخارجية الأمريكية. (فهمي، 2009: 50-71) وتركز البراغماتية على المنفعة كقيمة عليا والمصلحة الذاتية (للفرد – والدولة أيضا في علاقتها بالدول الأخرى)، والمنافع التي يمكن تحقيقها من

السلوك الفردي أو سلوك الدولة خارج الحدود في علاقتها بالدول الأخرى على اعتبار أن السياسة الخارجية هي مجرد صراع مصالح.

حيث يرى (بريجنسكي، 1999 :14-26) أن هناك عوامل متعددة قد عززت الفكر البراغماتي للولايات المتحدة الأمريكية، وكرست هيمنة الولايات المتحدة عالميا من ناحية السلطة والقوة في مرحلة الأحادية القطبية، ويأتي على رأس تلك العوامل: القدرة الأمريكية الهائلة على التنظيم الأمثل، والقدرة الكبيرة على تعبئة موارد اقتصادية وتكنولوجية ضخمة تدعم التوجهات العسكرية الأمريكية خارج الحدود، بالإضافة إلى القوة الثقافية الناعمة لنمط الحياة الأمريكية التعددية والتي تتميز بقدرات دينامية داخلية كبيرة مع حيوية وتفوق النخب الأمريكية، وغيرها.

وعلى الرغم من أن هذا الخليط أو النموذج الأمريكي من المرجعيات المستندة إلى الحرية الفردية والبراغماتية العملية قد حقق نجاحات عديدة على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قادت إلى أن تتزعم العالم الغربي في زمن القطبية الثنائية بالتناظر مع الاتحاد السوفيتي الذي تزعم بدوره الكتلة الاشتراكية. كما أن ديمومة تلك القدرات والإمكانات، مترافقة مع تراجع ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، أعانها كثيرا لأن تنفرد كقوة عالمية، على المسرح الدولي. إلا أن النموذج الأمريكي، بمواصفاته القيادية- العالمية، تعرض، ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، لتحديات كبيرة وخطيرة، سياسية واقتصادية، وقيميه- ثقافية، تنذر جميعها بتراجع الدور الأمريكي عالميا.

هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت تواجه أزمة في دورها العالمي وسياستها بعد نهاية حقبة الثنائية القطبية التي تقاسمت فيها السيطرة والهيمنة على العالم مع الاتحاد السوفيتي. وقد عبر كبار الساسة والاستراتيجيين الأمريكيين السابقين عن هذه الأزمة بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات عديدة واستحقاقات كبيرة على المستويين الداخلي والعالمي.

فقد أشار الكاتبين (بريجنسكي، سكوكروفت، 2009 :259) إلى أن تلك التحديات وجسامتها دفعت البعض إلى توقع بداية نهاية الإمبراطورية الأمريكية التي تربعت فيما مضى على عرش العالم دون منافس. فيما يرى البعض الآخر أن أمريكا ستبقى دولة عظمى وأن هناك فرصا جيدة متاحة أمامها لتجاوز التحديات والحفاظ على تماسكها الداخلي وقوتها العالمية على حد سواء عكس ما يتمنى من يتوقع انهيار أمريكا كدولة عظمى.

ولا يهون الكاتبين من طبيعة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السياسة الخارجية بل ينظران إليها نظرة موضوعية ويقران بأنها تحديات صعبة، وعلى الأخص: المشكلات في منطقة الشرق الأوسط، ومشكلات علاقة أمريكا مع القوى الكبرى التقليدية مثل روسيا والصين وحلفائها في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى تحديات السياسة الخارجية تجاه الدول النامية، فضلا عن كيفية التعامل مع المتغيرات المتقلبة والمتسارعة في موازين وطبيعة القوى على المسرح الدولي. ويواكب هذه التحديات الخارجية تحديات أخرى داخلية لا تقل أهمية وتعقيدا يتمثل أبرزها في: أزمات اقتصادية طاحنة، ارتفاع أسعار الطاقة، قضايا الرعاية الصحية والضرائب. وهذه التحديات تفرض على أية إدارة أمريكية العمل على تحليلها وفهمها والبحث بطريقة استراتيجية في كيفية التعامل معها أو إدارتها سواء أكان ذلك على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية على حد سواء.

فقد ركز العديد من الكتاب الأمريكيين على التهديد المتنامي لدور الولايات المتحدة الأمريكية من جانب الدول الآسيوية الصاعدة والتي يصفها البعض بالطفرة الآسيوية (بريجنسكي، 2012: 27–29) والتي تشير إلى القدرات الراهنة والكامنة لدول آسيا على لعب دور اقتصادي وسياسي أكبر في العالم. وتمثل هذه الطفرة من وجهة نظر بريجنسكي تمهيدا لإعادة ترتيب وتشكيل

النظام العالمي الاقتصادي والجيوسياسية وعلى الأخص مع التحليق الصيني الاجتماعي والاقتصادي، والدور الهندي والكوري الجنوبي والياباني من قبل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هجمات 11 سبتمبر قد مثلت علامة فارقة وتركت أثرا عميقا على السياسة الخارجية الأمريكية سواء على مستوى البيئة المحلية أو على مستوى البيئة الخارجية، كما انعكست أيضا على العديد من دول العالم بما فيها الدول العربية والخليجية.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية فإن كبار الساسة الأمريكيين الاستراتيجيين قد خلصوا إلى أن الولايات المتحدة ليس في وسعها ولا يجدر بها العودة إلى سياسة الحرب الباردة، كما يجدر بها التخلي جزئيا عن سياسة البراغماتية وتفوق القيم الأمريكية المستندة إلى الفردية، وكما أن على الولايات المتحدة الأمريكية أيضا أن تبحث عن نموذج جديد لسياستها الخارجية يقل الاعتماد فيه على القوة، ويشجع المشاركة والديمقراطية واستباق الأزمات، وفهم التحولات العالمية والاقليمية، وواقعية الأهداف في ضوء القدرات المتاحة، ودعم مأسسة القضاء العالمي، والتدخل الإنساني بالتعاون مع الآخرين وقبولهم، ودعم السلام في الشرق الأوسط مع دولة فلسطينية.(كيسنجر، 2002 :3-43)

أما فيما يخص أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لدى الإدارات الأمريكية المختلفة فإن إحدى الكتاب (عراقي، د.ت :348) تشير إلى أن تلك الأولويات قد حكمتها مبادئ ثابتة نسبيا تتمثل في ستة مجالات رئيسة:

1. الابتعاد عن الأحلاف الدائمة إلا في حالة الطوارئ القصوى.
2. الاهتمام بعدد محدد من القضايا يلخصها الكاتب تحت توصيف المحايدة في السياسة الخارجية.

3. الحرص الأمريكي على عدم نقل الصراعات الأوروبية إلى خارج حدود القارة الأوروبية، أو السماح بحدوث أية تغيرات اقليمية في داخل هذه القارة أي (القارة الأوروبية).
4. تعميق وتكريس مفهوم (الدولة القارية) كما تصورها في البداية الرئيسان الأمريكيان جفرسون، وجون آدم.
5. البحث عن دور أمريكي في قارة آسيا، وهو الدور الذي يكتسب أبعادا تجارية بخلاف الأبعاد السياسية الاستراتيجية.
6. البحث المستمر عن تنظيم جديد للنظام الدولي، والذي أصبح محل تفكير دائم. وفي هذا الخصوص يؤكد (بريجنسكى،1999: 204-205) على أهمية بناء وتدعيم بنية جديدة للتعاون الدولي يمكن أن تلعب دورا أكبر في إدارة وحكم العالم بما يحقق عالم أكثر استقرارا وسلامة، وليس الاعتماد على قوة واحدة أو قوى متعددة مهيمنة.

وترى الكاتبة (عراقي، د. ت: 348)، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في تحقيق أهدافها الاستراتيجية الخارجية على مدخل يعتمد المزج بين الأدوات التالية، أو إحداها:

- الأدوات الدبلوماسية
- الأدوات العسكرية
- الأدوات الاقتصادية

ويعتمد تبني أحد تلك الأدوات أو مزيج منها على طبيعة الموقف أو القضية أو التحدي أو المشكلة محل التناول، كما يعتمد على قدرة الإدارة الأمريكية على حشد وتوظيف الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع الموقف أو المشكلة التي تواجه الدولة.

أما فيما يخص أهم **(الأولويات والتحديات الاستراتيجية)** للسياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة القادمة فهي تمثل خليطا من الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

والبيئية (Drezner, 2009:10–20). ويأتي على رأس تلك الأولويات: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة في ضوء ظهور وتنامي أدوار لاعبين جدد على المسرح الدولي ليسوا دولا بعينها وإنما منظمات وشبكات تلعب أدوارا أكثر خطورة عالميا واقليميا مثل: حزب الله في لبنان وتنظيم القاعدة، وغيرها، وهي منظمات شبكية تمثل تهديدا مباشرا يفوق تهديد الدول. ومن التحديات الاستراتيجية الهامة إمكانية ظهور أزمات عالمية غير مألوفة مثل: الأزمة المالية العالمية في عام 2008، بخلاف تحديات الطاقة والغذاء.

كما تمثل التحديات البيئية حيزا هاما في المستقبل المنظور والبعيد مثل ظاهرة تغير المناخ والإحترار العالمي التي تلقى بتأثيراتها السلبية على كافة الأجندات العالمية والاقليمية والمحلية، كما تؤثر سلبا على كافة جوانب الحياة والنشاط الإنساني في العالم.

وبخصوص تقييم السياسة الخارجية استراتيجيا، في تعاملها مع المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي تحديدا، فيلاحظ ثمة فارق بين إدارتين أمريكتين في التعامل مع تلك المنطقة (أبو صليب، 2011 :61– 62). ففي الفترة التي تولى فيها بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة فإن صورتها أصابها الكثير من الضرر، ليس على مستوى التعامل مع الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وإنما على صعيد العالم الإسلامي أيضا، بل وفي مناطق عديدة من العالم. وكان الاعتقاد السائد ولا يزال، أن المحرك الأساسي لتلك السياسة خليجيا هو السيطرة على النفط أكثر من أي أمر آخر، بخلاف الأخطاء في الحرب على العراق وفي أفغانستان. وقد تبنى القوة الصلبة (الغاشمة) Hard Power بديلا عن القوة الناعمة Soft Power والاعتماد في تحقيق الأهداف على الإكراه وليس الترغيب.

ويتفق (Drezner, 2009, :10–20) مع التحليل السابق بخصوص الضرر الذي أحدثته إدارة بوش الابن في السياسة الخارجية الأمريكية حيث يشير الكاتب إلى تراجع أهمية التخطيط

الاستراتيجي بوجه عام في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد هذه الإدارة، كما أنها تبنت طموحات كبيرة في السياسة الخارجية لكنها فشلت فشلا ذريعا في توفير الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق تلك الطموحات.

في المقابل ومن جهة أخرى، كانت هناك رؤية مختلفة ترى في إدارة أوباما أنها تحمل نهجا استراتيجيا مختلفا في التعامل مع ملفات عديدة، خصوصا ملفات منطقة الشرق الأوسط، حيث أكد (أوباما) منذ حملته الانتخابية نيته سحب القوات الأمريكية من العراق، وشدد على إكمال الحرب ضد القاعدة وطالبان في أفغانستان". (أبو صليب، 2011 :67- 68)

ويرى (أبو صليب، 2011 :67- 68) أن انتخاب الرئيس باراك أوباما في نوفمبر 2008 يمثل من وجهة نظره فرصة تاريخية أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتصحيح وتقويم الأخطاء والممارسات التي ارتكبتها إدارة جورج بوش في العراق بشكل خاص، وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم.

أما فيما يخص العلاقة مع المنطقة العربية بعد ثورات أو انتفاضات الربيع العربي فإن بعض الآراء قد ذهبت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة أوباما قد تعاملت مع تلك الثورات أو الانتفاضات في البداية بأسلوب أقرب إلى (رد الفعل) دون تبني رؤية استراتيجية محددة المعالم وهو الأمر الذي قد يرجع إلى التطورات السريعة والمتلاحقة في تلك الانتفاضات في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا على وجه الخصوص.

(Kahl and Marc, 2013: 39 - 60)

كما أن الولايات المتحدة أصبحت مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بتبني (رؤية استراتيجية) أكثر شمولية وتماسكا وموضوعية تجاه تلك الأحداث وتداعياتها في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط على وجه العموم خاصة وأن تلك الانتفاضات الشعبية قد تكون مرشحة للتمدد في مناطق أخرى في المنطقة بما فيها الدول الخليجية. كما هناك بعض المحددات الهامة التي تقيد حركة الولايات المتحدة في تلك الرؤية منها سمعة الولايات المتحدة غير الجيدة في مساندة نظم ديكتاتورية مستبدة في المنطقة سابقا وهو الأمر الذي لم يعد مقبولا بحجة دعم الاستقرار أو غيرها من الحجج التي لم تعد تقبل بها شعوب المنطقة. وأن الرؤية الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وتجاه الانتفاضات العربية ينبغي أن تعطي أولوية مطلقة لدعم الإصلاحات السياسية الجادة في دول المنطقة وأن تدعم تلك الإصلاحات بصورة مباشرة وفعالة، وأن عليها المشاركة الإيجابية الفعالة مع كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة لتنفيذ واستدامة تلك الإصلاحات السياسية. (Kahl and Marc,2013:39 -60)

ويتفق الباحث مع ما ذهب اليه الكاتبان من ضرورة تغيير النهج الأمريكي استراتيجيا تجاه العالم العربي في ضوء تداعيات انتفاضات الربيع العربي حيث أن الأجيال الشابة الجديدة والصاعدة التي قادت موجات التغيير في العالم العربي، بغض النظر عن قيمة النتائج المحققة، أصبحت مسلحة بالكثير من الوعي الذي يرفض نظم الحكم الشمولية المستبدة غير الديمقراطية، أو نظم الحكم التي تنتقص من الحريات المدنية والسياسية للشعوب العربية، وهو الوعي الذي انتقل إلى كافة الشرائح والطبقات في المجتمعات العربية. ويتعزز هذا الوعي يوما بعد يوم من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات حيث ترى الأجيال المختلفة في المنطقة العربية أن شعوب المنطقة بتراثها وتاريخها وثقافتها وقيمها تستحق نظما للسياسة والحياة لا تقل جودة عن تلك النظم التي تتمتع بها شعوب العالم المتقدم.

وبخلاف المنطقة العربية يمكن القاء الضوء على موقف الولايات المتحدة في التعامل مع بعض ملفات السياسة الخارجية الأخرى المهمة مثل: الملف الصيني والملف الأفريقي، ويكتسب (الملف الصيني) أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للعديد من الاعتبارات المرتبطة بتعاظم دور الصين، خاصة الاقتصادي، على الساحة الدولية، وهو الدور الذي انعكس أيضا على الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت الصين ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، كما أصبحت السوق الصينية ثالث أكبر سوق في العالم للمنتجات الأمريكية ومن أكبر مصادر الواردات الأمريكية، وقد ارتفع حجم المعاملات التجارية بين أمريكا والصين من 2 بليون دولار عام 1979 إلى 457 بليون دولار عام 2010. (Morrison,2011:2-7)

وعلى الرغم من هذا النمو الكبير والمتسارع في العلاقات التجارية فإن العلاقة بين الطرفين لا تخلو من العديد من المشكلات العالقة التي من أبرزها المخاوف من اغراق السلع الصينية الرخيصة للأسواق الأمريكية بما يدفع الشركات الأمريكية لإعادة توطين أنشطتها في الصين لاستغلال رخص التكاليف بما يترتب عليه فقدان آلاف من الوظائف وفرص العمل للمواطن الأمريكي خاصة في القطاع الصناعي. بالإضافة إلى ذلك المخاوف المرتبطة بالدين الحكومي الأمريكي الكبير للصين نتيجة شراء الصين لسندات خزانة أمريكية تصل إلى 1.2 تريليون دولار، وعدم تحول الصين بصورة كاملة وشفافة إلى سياسات السوق الحر، وعدم الالتزام بقواعد حماية الملكية الفكرية، واستمرار السياسات الحمائية والتمييزية ضد البضائع الأجنبية في الصين مع دعم المنتجات الوطنية، وعدم وفاء الصين بالتزامات منظمة التجارة العالمية. وقد دفعت تلك الملفات الخلافية إلى تقديم الولايات المتحدة لثلاث شكاوي ضد الصين في منظمة التجارة العالمية عام 2010.

(Morrison,2011:12-30)

ومن أجل تطوير العلاقات الأمريكية السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين على أسس استراتيجية فقد أطلق الطرفان آلية الحوار الاستراتيجي والاقتصادي عام 2006 في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش، ثم جددها الرئيس أوباما بالاتفاق مع نظيره الصيني في قمة مجموعة العشرين عام 2009. (Morrison,2011:34-35)

اعتمدت الولايات المتحدة على آلية الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بينها وبين الصين كآلية لرسم التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه الصين، وتعتمد الآلية على محورين:

الأول: محور استراتيجي: ويتولاه وزراء الخارجية في الدولتين، ويتناول كافة القضايا الاستراتيجية السياسية بين الدولتين.

الثاني: محور اقتصادي: ويتولاه وزير الخزانة الأمريكي، ويركز على قضايا مالية واقتصادية استراتيجية متنوعة من بينها: التجارة، الطاقة، العلم والتكنولوجيا، التعليم، الثقافة، الصحة، البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان.

أما بخصوص (الملف الأفريقي) في السياسة الخارجية الأمريكية فإنه يحظى باهتمام كبير لدى مخططي السياسة الخارجية الأمريكية بالوقت الحاضر في إطار مراجعة شاملة للعلاقات الأمريكية/ الأفريقية، التي يرى عديد من المحللين الأمريكيين أنها قد تعرضت لضرر وتدهور كبير في عهد إدارة الرئيس الأمريكى بوش. (Cook and Morrison,2009:2-3)

وفي تقييم لحصاد إهمال إدارة بوش للملف الأفريقي، وعلى الأخص وزارة الخارجية الأمريكية، فإن دراسة حديثة (Cook and Morrison,2009:2-3) تشير إلى أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية قد تقلص إلى حد كبير في أفريقيا نتيجة هذا الإهمال الأمريكي بجانب العديد من العوامل السياسية والاقتصادية في دول أفريقيا البترولية وغير البترولية على السواء. كما ظهرت نظم حكم جديدة في العديد من دول أفريقيا تبحث عن شركاء آخرين في العالم مثل: الصين،

البرازيل، الهند، ماليزيا وروسيا وغيرهم في حين ظلت إدارة بوش تركز إلى حد كبير على المساعدات المرتبط بمواجهة تفشي مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في دول أفريقيا. كما ظلت المبادرات الأمريكية تجاه أفريقيا تعاني من التشتت، بخلاف عدم وجود رؤية استراتيجية متكاملة وشاملة للتعامل مع القارة الأفريقية لدى وزارة الخارجية الأمريكية.

ومن خلال الصورة السابقة فإن المؤلفان (Cook and Morrison,2009:3-8) يطرحان مجموعة من التوجهات الاستراتيجية الجديدة للسياسة الأمريكية الخارجية تجاه أفريقيا في السنوات القادمة، ومن أبرز تلك التوجهات:

- **تبني رؤية استراتيجية جديدة وأولويات مختلفة تجاه أفريقيا:** وهي الرؤية التي تأخذ في اعتبارها عوامل ومتغيرات جديدة في القارة وعلى الأخص الانعكاسات المدمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية عامي 2009/2008 على القارة الأفريقية.

وهذه الرؤية الاستراتيجية تتطلب وضع أولويات استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا لا تعطي الاهتمام الأكبر للنفط ولكن لأولويات أخرى لا تقل أهمية من أبرزها: إعادة النظر في هيكل المساعدات الأمريكية إلى أفريقيا، ربط المساعدات الصحية بعمليات التنمية في دول القارة، التركيز على التنمية الريفية، القضاء على الفقر، النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي والأمن، الديموقراطية والحوكمة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، ومواجهة العنف.

- **التعاون والعمل مع شركاء جدد في أفريقيا:** ويأتي على رأس الشركاء المطلوبين في المرحلة القادمة: الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بوكالاتها المختلفة، ثم شركاء آخرين مثل: الإتحاد الأفريقي.

- **التركيز على دعم وتطوير القطاع الزراعي الأفريقي:** وذلك لمواجهة مشكلات الفقر والجوع ونقص إمدادات الطعام والجفاف خاصة في ضوء تداعيات أزمة الغذاء العالمي 2009/2008.
- **تعزيز القدرات الدبلوماسية الأمريكية ذات العلاقة بأفريقيا:** فعلي الرغم من تواجد مكتب متخصص لشئون أفريقيا في هيكل وزارة الخارجية الأمريكية يتبع نشاط الشئون السياسية بالوزارة.(Barth,Charles A. and Ferrie,David S,2012:264) إلا أن هناك انتقادات بخصوص قدرات وإمكانات هذا المكتب (Cook and Morrison,2009:3-8) وهو الأمر الذي يتطلب دعمه بالقدرات البشرية والإمكانات بجانب مكتب الشئون الأفريقية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

وفي ختام العرض للتجربة الأمريكية فإن الباحث يرى من الأهمية بمكان التعرف على الإطار المؤسسي المسئول عن صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، وهي وزارة الخارجية الأمريكية (Dpartment of State) والتي تضم مجموعة هامة من القطاعات التي تدعم التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية مثل: الشئون السياسية، النمو الاقتصادي والطاقة والبيئة، الحد من التسلح والأمن العالمي، الدبلوماسية العامة، الديموقراطية والشئون العالمية.(Barth,Charles A. and Ferrie,David S,2012:264)

تجدر الإشارة هنا إلى أن (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - USAID) تتبع وزارة الخارجية الأمريكية لتصبح أحد الأدوات الاقتصادية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال المساعدات الإنمائية التي تقدمها أمريكا للعالم، وهو التوجه الذي أخذت به دولة الكويت عندما نقلت تبعية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية إلى وزارة الخارجية الكويتية. وتوجد في الهيكل التنظيمي للوزارة أيضا مجموعة من الإدارات المساعدة والداعمة لنشاط الوزارة مثل: أنشطة المعلومات، معهد الخدمات الخارجية، ونشاط لتخطيط السياسات ونشاط خاص بالأمم المتحدة.(Barth,Charles A. and Ferrie,David S,2012:264)

المبحث الثاني

البعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية

تعتبر تركيا من أهم اللاعبين الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط التي تضم الدول العربية وإسرائيل، وعلى الرغم من أعباء المواجهة التركية الداخلية مع حزب العمال الكردستاني ونوازعه الانفصالية التي تهدد وحدة البلاد إلا أن تركيا ظلت على الدوام تحاول لعب أدوارا على المستوى الاقليمي خارج البلاد. وتنوعت هذه الأدوار بين الجهود الحثيثة من تركيا للانضمام إلى أسرة الإتحاد الأوروبي، أو الجهود التركية في لعب دور أوسع على مستوى منطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص في العالمين العربي والإسلامي. هذا بخلاف العلاقات المميزة لتركيا مع القوتين الأعظم الولايات المتحدة وروسيا وعضويتها في حلف الناتو. وفي كل الأحوال فإن تركيا في ظل التحولات العالمية والاقليمية المحيطة بها، والتي تسارعت وتعقدت في العقود الأخيرة، تحاول بلورة توجهات استراتيجية مختلفة وجديدة في سياستها الخارجية، يلقي الضوء عليها في هذا المبحث.

يشير (بهاء الدين،2011 :1-10) إلى أن تركيا تسعى في سياستها الخارجية إلى الاستفادة من دوائر وفضاءات الانتماء المختلفة والمتنوعة التي تحظى بها كدولة لتبوأ دور دولي مؤثر ومتعدد الأبعاد. حيث تعمل تركيا على الاستفادة من انتماءاتها المتعددة جغرافيا وحضاريا واقتصاديا وعسكريا وسياسيا من أجل دعم دورها الدولي المؤثر في كل دائرة انتماء لها، فجغرافيا تمثل تركيا رابطا بين قارات العالم (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، وحضاريا تنتمي تركيا إلى الحضارة الإسلامية والأوروبية أيضا، واقتصاديا وعسكريا تنتمي تركيا إلى الدول الصاعدة اقتصاديا وعسكريا، وسياسياً بانتمائها للدول الديمقراطية العلمانية في العالم.

وفي نظرة تاريخية إلى السياسة الخارجية التركية، فإن (عبدالجليل، 2010 :1-5) يشير إلى أن السياسة الخارجية التركية قد مرت بثلاثة مراحل مختلفة، أولها مرحلة التحول من السلطنة

العثمانية إلى الدولة التركية حيث وصفت تركيا بأنها (دولة جبهة) وهي الدولة التي تخوض الحروب في أماكن عدة. وبعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عقب الحرب العالمية الثانية، تحولت إلى ما يمكن أن يطلق عليها (دولة جناح) حيث تحولت إلى جزء من الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي، وتبلورت سياسة تركيا الخارجية وفق هذا الوضع الجديد. وفي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تم النظر إلى تركيا على أنها (دولة طرف) أي أنها دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة، وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى.

وعند النظر إلى تركيا الحديثة، من زاوية أخرى، سوف نرى أنفسنا أمام واقع الانتماءات والفضاءات المتنوعة التي سبق الإشارة إليها والتي يمكن توظيفها في السياسة الخارجية التركية، حيث نجد أن وضع تركيا الجيوستراتيجي جعلها ملتقى محاور سياسية واستراتيجية مختلفة، منها محور الشرق والغرب، ومحور الشمال والجنوب، ومحور صراع الحضارات لـ هنتنغتون ومحور الديانات الإسلامية والمسيحية أيضا. وكلها محاور تتوسطها تركيا على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية. (عبد الجليل، 2010 :1-5)

ويؤكد وزير الخارجية التركي على المعاني السابقة في مقال حديث (أوغلو، 2012 :1-5) على أن تركيا التي كانت بمثابة دولة حدودية أو دولة طرفية قد تحولت بعد نهاية الحرب الباردة لأن تصبح (الدولة الجسر) التي ينظر إليها كواحة للاستقرار في ظل عالم وأقاليم تسودها الفوضى، ليراها العالم في صورتها الجديدة كجسر يربط الشرق بالغرب.

ويلخص وزير الخارجية التركية (أوغلو، 2011 :247)، وكتاب آخرين (بهاء الدين، 2011 :1- 10) بعض الخبرات الهامة المستفادة من السياسة الخارجية التركية في المراحل التاريخية السابقة وحتى المرحلة الحالية، وهي خبرات هامة تؤسس للانطلاق إلى بلورة

التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية كما سنعرض لاحقا، وأبرز تلك الخبرات ما يلي:

- **هناك تغير في الشخصية الاستراتيجية لتركيا بعد الحرب الباردة:** وفي هذا الخصوص يركز أوغلو على أن التغيرات التي أعقبت الحرب الباردة قد أصابت السياسة الخارجية بالحيرة في بادئ الأمر، ثم مرحلة من التردد والتوتر بعد النصف الثاني من التسعينيات، كما أعتبر أوغلو أن مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي كانت تعتبر مرحلة سلبية ومخيبة للآمال بالنسبة لتركيا. كما شهد هذه الفترة النتائج السلبية التي جلبتها حرب الخليج الثانية على الدولة التركية، عندما أرادت تركيا أن تجني أكثر مما تزرع، بإتباعها سياسة تقديم القليل وانتظار الكثير. وكما شهدت هذه الفترة تهديد وحدة الدولة وتكاملها، شهدت كذلك إحجام الاتحاد الأوروبي عن وضع تركيا ضمن مخططات توسعه. (أوغلو، 2011 :247)
- **أهمية التقييم الموضوعي للسياسة الخارجية في العقد الأخير من أجل إعداد استراتيجية للقرن الحادي والعشرون – والربط بين الاستراتيجية وأدوات تحقيقها:** يركز أوغلو على قضية التعلم من الخبرات والتقييم الموضوعي لنتائج ودروس السياسة الخارجية التركية في العشر سنوات الأخيرة لبلورة معالم العقد التالي. كما يركز أوغلو على أهمية الربط بين التوجهات الاستراتيجية الخارجية بالنسبة لتركيا، وبين الأدوات التي يمكن أن تستخدمها من أجل إعداد النظرية الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين. ويرى أوغلو أن غياب هذا الربط بين الاستراتيجية وأدوات تحقيقها سوف يترك السياسة الخارجية التركية أسيرة رد الفعل أو مجرد التكيف تجاه المتغيرات والأحداث الخارجية، وسوف يحرمها من المبادرة والتأثير في الأوضاع والمتغيرات الاقليمية والدولية. ويخلص أوغلو من ذلك إلى التأكيد على حاجة تركيا إلى التعلم وإعادة تقييم أدواتها الاستراتيجية التي استخدمتها أثناء فترة الحرب الباردة في ظل أوضاع معينة، وأن تعيد

النظر في الأدوات السياسية التي استخدمتها بعد فترة الحرب الباردة، وعليها أن تضع في عين اعتبارها التحولات الديناميكية في الأوضاع العالمية، من أجل الوصول إلى تكامل استراتيجي في سياستها الخارجية. (أوغلو، 2011 :248)

- **أهمية الحرص على استقلالية السياسة الخارجية التركية:** حيث يشير (بهاء الدين، 2011 :1- 10) إلى أن تركيا تمارس نوع من الاستقلالية في سياستها الخارجية بعيدة عن التبعية العمياء لطرف أو تكتل أو حليف. والمثال البارز على ذلك رفض تركيا (البرلمان التركي) عام 2003 السماح للقوات الأمريكية الغازية للعراق بالوصول إلى العراق عبر الأراضي التركية.

أما فيما يخص التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية والتي تراعي دور تركيا العالمي والاقليمي المتصاعد فإنه يمكن بلورتها على النحو التالي:

- **استغلال العمق الاستراتيجي والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد:** حيث يرى أوغلو أن تركيا يجب أن تنظر إلى نفسها باعتبارها دولة مركزية ليس بالمعنى الجغرافي فقط ولكن بالمعنى التاريخي والثقافي والقومي، فهي دولة مركزية تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط آسيا والمشرق العربي، ويربطها بهذا العمق الاستراتيجي الجغرافي الروابط المتينة القومية والثقافية والدينية والميراث العثماني.

ومن أجل ذلك فإن على السياسة الخارجية التركية أن تكون متعددة الأبعاد حيث لا يجب الاقتصار على الدائرة الغربية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) فقط بل التمدد إلى عدد أوسع من الدوائر لا سيما تلك التي تربطها بتركيا روابط جيوبوليتيكية وثقافية وتاريخية كما سبق وأشرنا. (أوغلو، 2011 :248)

- **المساهمة في طرح والمشاركة في نظم عالمية جديدة سياسية واقتصادية وثقافية:** يرى صناع السياسة الخارجية التركية أن تركيا بخبراتها التاريخية وموقعها الجغرافي وصعودها السياسي والاقتصادي في السنوات الأخيرة يؤهلها للمشاركة في طرح تصورات عالمية أو نظم عالمية جديدة بديلة للنظم والأوضاع الموروثة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الخصوص فإن وزير الخارجية التركي (Davutoglu,2011) يشير إلى حاجة العالم لنظام سياسي عالمي جديد أكثر عدالة ويركز على إعادة هيكلة الأمم المتحدة، ونظام ثقافي عالمي جديد يعالج صراع الحضارات وصراع الثقافات ويفسح أدوارا أكبر للأمم الصاعدة بتراثها وحضاراتها مثل الصين. وكذلك نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر إنصافا ومشاركة.
- **المصالح التركية الداخلية والاقليمية والعالمية تمثل الأولوية الاستراتيجية في السياسة الخارجية التركية الجديدة:** وهنا يشير أوغلو إلى أن من المصلحة التركية ألا يكون هناك فراغ اقليمي في العمق الاستراتيجي التركي لأنه يمكن أن يترك انعكاسات سلبية مستقبلية على المنطقة ليس في مقدور أحد أن يتحملها. (أوغلو، 2011 :248)

ومن خلال ذلك يشير الباحث، إلى تشابه هذا المنطلق في السياسة الخارجية التركية مع نفس المنطلق الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية حيث يشير أحد الكتاب الصينيين (Zhang, 2010 :44) أن علاقات الولايات المتحدة والصين المتنامية لم تقتصر على جانب واحد دون غيره، بل توسعت حسب المصلحة الصينية لتشمل الجوانب الاقتصادية بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأمنية والسياسية. ويؤكد الكاتب على أن التوجهات الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية الصينية أصبحت تتبني حماية واستشراف (المصلحة الصينية) على أبعاد متعددة من بينها الانتشار في جنوب شرق آسيا ووسط آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من خلال

آليات تعاون متعددة، والمشاركة في حل الأزمات الدولية المختلفة، بالإضافة إلى المشاركة في إصلاح المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **تنوع وترابط المحاور الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية:** حيث تعتمد السياسة الخارجية التركية على الترابط والتكامل بين المحور السياسي الذي يقوم على تعزيز الديمقراطية التركية والإصلاحات السياسية المستمرة، والمحور الاقتصادي الذي يعتمد على تعزيز النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام، ثم محور السياسة الخارجية الفعالة والاستباقية التي تدعم السلام العالمي والاقليمي. (Davutoglu, 2011)

ويرى الباحث أن هذا الربط بين المحاور الثلاثة يفرضه الموقع الجغرافي والحضاري لتركيا الذي سبقت الإشارة إليه، حيث يعتمد نجاح السياسة الخارجية التركية إلى درجة كبيرة على وجود نظام سياسي مستقر وديموقراطي بالمعايير المعاصرة، وكذلك نظام اقتصادي جيد يحقق درجة من العدالة والاستدامة بالمعايير المعاصرة أيضا بما يدعم تسويق صورة تركيا السياسية والاقتصادية في العالم والاقليم.

- **تعزيز الاهتمام الاستراتيجي التركي بمنطقة الشرق الأوسط والمحيطين العربي والإسلامي:** وفي هذا الشأن يشير أوغلو إلى أن تركيا الجديدة لا تركز على عموم الشرق الأوسط وليس على عموم العالم الإسلامي كذلك، وإنما تتحرك في مسارات استراتيجية انتقائية في المجالين. فإلى جانب إيران، التي مدت تركيا جسوراً معها، تركز السياسة الخارجية التركية على منطقة المشرق العربي، خصوصا سوريا والعراق. بالإضافة إلى تصور لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع سوريا والأردن ولبنان لتصل إلى تبادل سوقي تمهيدا لإقامة سوق مشتركة صغيرة تتوسع تدريجيا لتشمل دولا أخرى، وبشكل خاص العراق.

كما تحرص تركيا على تمتين وتطوير العلاقات التركية/ المصرية والتركية الخليجية، وبشكل خاص العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي شهدت نقلة نوعية، حيث تحرص تركيا على كسب ثقة الرياض بالإضافة إلى القاهرة وإقناعهما بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حساب أحد.

أما فيما يتعلق بالعلاقات التركية/ العربية فإن مؤتمرا حديثا (المركز العربي، 2011 :2-17) قد أكد على أن النموذج التركي يشكل فرصة للمجتمعات العربية، كما يمكن أن تكون التجربة التركية مصدر الهام للدول العربية، وكما يمكن أن تمثل تركيا بديلا أو خيارا استراتيجيا للدول العربية بشرط التعامل معها من منطلق الندية وليس الانبهار.

وعلى وجه الإجمال، يشير (بهاء الدين، 2011 :1- 10) إلى أن أوغلو قد أرسى مبادئ استراتيجية أساسية لسياسة تركيا الخارجية بعد توليه منصب وزير الخارجية وتتركز في:

- **التوازن السليم** بين الحرية والأمن القومي.
- **تصفير المشكلات مع دول الجوار**، مثل سوريا وبلغاريا والعراق وإيران وروسيا، وتشكيل آليات للحوار الاستراتيجي مع تلك الدول.
- **التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار**، أي تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (وهي سياسة العمق الاستراتيجي التي سبق الإشارة إليها)
- **بناء جسور** للتواصل والتفاعل مع العالم العربي.
- **استخدام القوة الناعمة والإرث الإمبراطوري** العثماني السابق في التعامل خارج الحدود، خاصة في العالم الإسلامي.
- **التنسيق بين الحركة السياسية والترويج الاقتصادي وأدوار المجتمع المدني والقوى الفاعلة في المجتمع** وتوظيفها لدعم تأثير تركيا الخارجي. (مثل حادثة سفينة مرمره التي حملت

ناشطين من عدة دول إلى غزة ضمن قافلة أسطول الحرية وقتل 8 من العسكريين أو الناشطين الأتراك على متنها من جانب البحرية الإسرائيلية في 21 مايو 2010 مما سبب تصدعا في العلاقات التركية الإسرائيلية لا تزال تداعياته قائمة حتى الآن).

ويود الباحث أن يؤكد على دور المؤسسات الاحترافية الداعمة للسياسة الخارجية التركية، وعلى الأخص دور (مركز البحوث الاستراتيجية-SAM .Center for Strategic Research) التابع لوزارة الشئون الخارجية التركية، والذي يعمل بمثابة مستودع تفكير Think-tank للوزارة. وقد تأسس المركز عام 1995 كجهاز استشاري يقدم النصائح والتقييمات العلمية للقضايا السياسية الهامة، وهو ينظم المؤتمرات ويعد البحوث والدراسات اللازمة، ويتواصل مع الأكاديميين الأتراك في كافة أنحاء العالم. كما يتعاون مع الجامعات وكافة أجهزة الدولة المعنية في قيامه بمهامه، ويقدم النصح والدعم لكافة أقسام وزارة الشئون الخارجية. (www.mfa.gov.tr)

الفصل الخامس

متطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية

تطرقت الفصول السابقة بصورة واضحة إلى أن السياسة الخارجية الكويتية ليست بمعزل عن التأثيرات العالمية والاقليمية، حيث تتفاعل مع تلك التأثيرات بحكم موقع الدولة الجغرافي في منطقة ليست مستقرة، وبحكم دور الدولة كمنتج عالمي لسلعة استراتيجية وهي النفط.

ومع محدودية القدرات الدفاعية للدولة ظهرت الحاجة إلى تعزيزها بتحالفات صديقة وطيدة تتناسب مع التهديدات والمخاطر المحيطة، والعمل على تعزيز القدرات الذاتية من جهة، وتوسيع التحالفات مع الدول الكبرى الصديقة من جهة أخرى.

وقد ألقت تلك التطورات والمتغيرات بظلالها على السياسة الخارجية الكويتية، وأكدت على الحاجة إلى تبني نهج التخطيط الاستراتيجي في صناعة تلك السياسة الخارجية والعمل على تحديد دوائر وفضاءات عمل تلك السياسة في ضوء توجهات الدولة. وقد أكدت تلك التوجهات على أهمية الدائرة الخليجية في المقام الأول والحاجة إلى تفعيل كافة صور التعاون: السياسي والاقتصادي والأمني بين دول الخليج. وبخلاف الفضاء الخليجي تعددت فضاءات الأولويات في السياسة الخارجية الكويتية وآخرها تفعيل السياسة الخارجية الكويتية في الفضاء الآسيوي بمؤتمر قمة منتدى الحوار الآسيوي في أكتوبر من عام 2012.

ومع إدراك أهمية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية فإن هناك العديد من القضايا والملفات والمتطلبات اللازمة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، وهي المطالب التي يتناولها هذا الفصل.

فقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث قامت بمعالجة ما ينبغي تحديده من متطلبات لتفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية. وعليه سينصرف المبحث الأول إلى تحديد ماهية أولويات التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، ويركز المبحث الثاني على كفاءة الأجهزة المعنية بصنع السياسة الخارجية الكويتية وعلى الأخص وزارة الخارجية الكويتية، أما المبحث الثالث فينصرف إلى معالجة موضوع كفاءة الأدوات والوسائل المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية الكويتية وعلى الأخص دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. في حين يختص المبحث الرابع بموضوع التقييم والمراجعة الدورية لتحديد كمية وطبيعة الإنجاز، أو ما هو متحقق في خطة العمل الاستراتيجية، وما لم يتم إنجازه فيها، والصعوبات أو العقبات التي تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الأول

تحديد أولويات الأهداف الاستراتيجية

يمكن القول بوجه عام، ومن واقع المقابلات الشخصية بوزارة الخارجية، أن وزارة الخارجية الكويتية تستمد التوجهات الرئيسية قصيرة الأجل والاستراتيجية على حد سواء من صاحب السمو أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء المسئول عن رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

بالإضافة إلى ذلك يلعب (مجلس الأمة) دورا مهما في صنع السياسة الخارجية حيث تتمتع دولة الكويت بحياة برلمانية وديموقراطية تتميز عن كافة دول الخليج العربي. كما يلعب وزير الخارجية الدور المحوري في رسم سياسة وزارة الخارجية في ضوء توجهات الإدارة العليا في الدولة كما سبقت الإشارة على أن يتم تنفيذ تلك السياسة من خلال ديوان عام وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية في الخارج.

ويرى الباحث، أن القضية الأكثر أهمية في الآونة الراهنة وذات العلاقة بالتوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية هي قضية العلاقة بين السياسة الخارجية وبين الرؤية التنموية للدولة.

فقد تبنت دولة الكويت رؤية مستقبلية للتنمية – الكويت 2035، وتنص على:

"**تحول الكويت إلى مركز مالي وتجارى جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويذكى فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي داعم، ويرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة**".

كما يرتبط بالرؤية المستقبلية السابقة ستة أهداف استراتيجية تشمل:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن.
- القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة.
- دعم التنمية البشرية والمجتمعية.
- تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية.
- الإدارة الحكومية الفعالة.
- تعزيز الهوية الإسلامية والعربية.

ويرى الباحث، ضرورة الحرص على ارتباط التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية برؤية الدولة التنموية والأهداف الاستراتيجية للتنمية، وأن تدعم السياسة الخارجية للدولة رؤية الدولة المستقبلية للتنمية ومصالح دولة الكويت الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا الخصوص، فإن الباحث يرى أن هناك حاجة إلى تعزيز العلاقة بين وزارة الخارجية الكويتية وبين المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الذي تأسس بموجب المرسوم رقم 33 لسنة 2004 والمرسوم رقم 323 لسنة 2008 بتاريخ 30 شوال 1429 الموافق 29 أكتوبر 2008، والمرسوم رقم 296 لسنة 2012، وأخيرا المرسوم رقم 3 لسنة 2013 برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه من الوزراء وعضوية كل من: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير الدولة لشئون مجلس الامة، وزير الكهرباء والماء ووزير الاشغال العامة، وزير التربية ووزير التعليم العالي، وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب، ومحافظ بنك الكويت المركزي.

حيث يختص المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالإشراف على إعداد الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة ووضع استراتيجيات وخطط التنمية وبرامج عمل الحكومة.

والمشاركة في رسم السياسات العامة واقتراح التشريعات والنظم والمشروعات التنموية الكبرى لتحقيق الأهداف التنموية ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها. بخلاف المشاركة في رسم السياسات المستقبلية وتحديد التوجهات العامة فيما يتعلق بشئون التنمية وتطوير مختلف مجالاتها وربط مخرجات التعليم بالتنمية. وأيضا اقتراح الوسائل والآليات المناسبة لتأكيد اتصال خطط التنمية المتتالية وربط المشاريع التنموية ببرنامج عمل الحكومة لتحديد أهداف المسار الاقتصادي للبلاد.

في إطار العرض السابق، ومن واقع نتائج المقابلات الشخصية للباحث في وزارة الخارجية وجهاز الأمن الوطني يمكن بلورة الأولويات التالية للسياسة الخارجية الكويتية خلال السنوات التالية:

- الربط بين توجهات الدولة التنموية الاستراتيجية، وبين التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية، بما يتطلبه ذلك من تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، وبما يدعم تحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة على قدم المساواة.
- فتح وتعزيز قنوات وفضاءات جديدة للسياسة الخارجية الكويتية كالفضاء الآسيوي والأفريقي واللاتيني والكاريبي والباسيفيكي.
- تعزيز علاقة الدولة والشراكات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية مع التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية في العالم مثل: مجموعة العشرين (G20) والاتحاد الأوروبي.
- تفعيل التعاون الخليجي في اتجاه تعميق الوحدة والاندماج الخليجي.
- تفعيل التعاون الثنائي مع بعض الدول الاقليمية الهامة وعلى الأخص: العراق وإيران وتركيا، وهي كلها دول إسلامية.

وتكتسب العلاقة مع العراق أهمية كبيرة في المرحلة القادمة خاصة بعد موافقة مجلس الأمن على خروج العراق من تحت البند السابع في يونيو 2013 (القرار رقم 2107 /2013)

وتحويل القضايا العالقة بين الكويت والعراق إلى البند السادس بما يفتح المجال لتوسيع التعاون السياسي والاقتصادي بين الدولتين في المرحلة القادمة. ويشمل هذا التعاون تنمية منطقة شمال الخليج بين الدولتين واستغلال ميناء بوبيان الكويتي لمصلحة البلدين.

المبحث الثاني

كفاءة الأجهزة المعنية بصنع السياسة الخارجية الكويتية

سبق للدراسة أن عرضت في (الفصل الثالث – المبحث الثاني) للأجهزة المعنية بصنع السياسة الخارجية الكويتية والتي صنفتها الدراسة على مستويات متعددة تضم أطرافا معنية تشمل: أمير البلاد ونائبه ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، وزارة الخارجية وأجهزتها، مجلس الأمة، أجهزة حكومية أخرى ذات صلة، والمجتمع المدني والجماعات السياسية المختلفة والمؤسسة الإعلامية والناشطون الكترونيا، وغيرهم.

ويمكن القول هنا أن أمير البلاد يلعب دورا محوريا في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية والسياسة الداخلية أيضا على اعتبار أن الأمير يمثل رأس الدولة، وله مكانة خاصة بخصوص السلطات الثلاثة في الدولة تنظمها المواد (51–53) من الدستور. فوفقا (للمادة 51) فإن "السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور". وتنص (المادة 52) أيضا على: "السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء على النحو المبين بالدستور". كما تنص (المادة 53) على: "السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور".

حيث أن دور الأمير لا يقتصر على المشاركة في توجيه السياسة الخارجية فقط، وإنما يشارك أيضا وبصورة مباشرة في تقييم وإعادة النظر في تلك السياسة من خلال رعايته للمؤتمر الدبلوماسي الدوري الذي يعقد كل سنتين لتقييم ومراجعة الأداء الدبلوماسي والسياسة الخارجية الكويتية، وهو المؤتمر الذي عقد دورته الأخيرة في مارس عام 2013 برعاية سمو أمير البلاد وبمشاركة 124 رئيس بعثة دبلوماسية وسفيرا.

أما بخصوص السلطتين التنفيذية (مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء) والسلطة التشريعية (مجلس الأمة) فتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ومجلس

الأمة يلعبون أدوارا مهمة في رسم توجهات السياسة الخارجية الكويتية كما سبقت الإشارة، وعلى ذلك فإن الاستقرار السياسي الداخلي واستقرار العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يمثل شرطا وضمانة لجودة بناء السياسات الخارجية الكويتية وفق رؤية استراتيجية طويلة الأجل، وهو الأمر الذي يعاني من عديد من الصعوبات في دولة الكويت.

حيث يشير واقع الحال إلى التغير السريع والمستمر في التشكيلات الحكومية الكويتية، حيث تقدر دراسة حديثة أن متوسط عمر الحكومة الكويتية لا يتجاوز 21 شهرا فقط خلال الخمسين عاما الماضية بين عامي 1962 – 2012 (الشمري والعبيد، 2013)، وتشير الدراسة أيضا إلى حقيقة هامة وهي أنه كلما زادت حدة التوتر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كلما كان عمر الحكومة أقصر، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، بخلاف التأثير الأكثر ضررا على مشروعات التنمية.

ويرى الباحث، أن عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التغير المستمر والسريع للحكومات، والحل المتكرر للمجلس النيابي (مجلس الأمة) ولأسباب متعددة بالإضافة إلى التأزم المستمر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يمكن أن ينعكس سلبا على (صورة الدولة) في الخارج من جهة، وبما يعوق أو يؤثر سلبا على رسم ومتابعة توجهات استراتيجية مستقرة للسياسة الخارجية الكويتية من جهة أخرى. وعلى الأخص في ضوء الدور المهم الذي يلعبه رئيس مجلس الوزراء بحكم الدستور فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من خلال رئاسته: مجلس الأمن الوطني، مجلس الدفاع الأعلى ولجنة الشئون الأمنية والسياسية بمجلس الوزراء.

أما فيما يتعلق بالدور الفعلي للسلطة التشريعية (مجلس الأمة) في صنع ودعم السياسة الخارجية الكويتية، فإن هناك حاجة إلى تفعيل دوره في السياسة الخارجية في المرحلة القادمة من خلال محورين هامين. يتمثل **المحور الأول** في تنشيط الدبلوماسية البرلمانية من خلال زيارات

الوفود البرلمانية في أنحاء العالم والمشاركات الفعالة في المحافل البرلمانية العالمية والاقليمية لدعم القضايا السياسية الكويتية. أم **المحور الثاني** فيتمثل في تفعيل دور (لجنة الشئون الخارجية) بمجلس الأمة للتعاون والتنسيق الكامل مع وزارة الخارجية والأجهزة الأخرى المعنية بالدولة مثل جهاز الأمن الوطني.

أما (وزارة الخارجية) تمثل الجهاز الفني المحترف المسئول في الدولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية في ظل الدستور، وفي إطار توجيهات أمير البلاد وسياسات الحكومة. وتلعب الخارجية كجهاز فني متخصص دورا محوريا في توفير المعلومات والمشورة لمتخذ القرار عن المتغيرات الخارجية المؤثرة على الدولة، وعلى سياستها الخارجية.

ومن أجل تحسين كفاءة وزارة الخارجية كجهاز فني محترف في التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية في المرحلة المقبلة فإن هناك حاجة إلى تخصيص تقسيم تنظيمي خاص، أو مركز متخصص للتخطيط الاستراتيجي بوزارة الخارجية ويرتبط بعلاقات مهنية مع المؤسسات والأجهزة المعنية داخل الدولة وخارجها. كما يمكن تطوير دور (المعهد الدبلوماسي) في المرحلة القادمة على عدة محاور. حيث يمكن تطوير دور المعهد في تطوير الكوادر الدبلوماسية الوطنية من جهة، وتفعيل دوره في بعض الأنشطة الحيوية مثل نشاط البحوث السياسية.

ومن واقع المقابلات الشخصية بوزارة الخارجية الكويتية، فإن وزارة الخارجية الكويتية تعمل في الوقت الحاضر على تعزيز قنوات التعاون مع مراكز البحوث والدراسات في بحث بعض ملفات السياسة الخارجية الكويتية ومن بينها: مركز دراسات الخليج العربي، ومركز دراسات الجزيرة العربية في جامعة الكويت بالإضافة إلى المعهد الدبلوماسي من خلال نشاط البحوث بالمعهد.

وبخصوص دور جهاز الأمن الوطني في المرحلة المقبلة فإن المقابلة الشخصية للباحث بالجهاز المذكور قد أوضحت أن الجهاز سوف يكون له دور هام في المرحلة المقبلة في التعامل مع المهددات والأخطار السياسية التي تواجه دولة الكويت بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالدولة وعلى رأسها وزارة الخارجية.

أما **(أجهزة الإعلام)** فإن الباحث يرى أنها مرشحة لتلعب أدوارا مهمة في المرحلة القادمة خاصة في ضوء تزايد عدد القنوات الفضائية الخاصة في دولة الكويت، حيث يمكن أن تلعب تلك القنوات أدوارا هامة بالتعاون مع جهاز الإعلام الرسمي. ويمكن أن يقوم **(**قطاع الإعلام الخارجي**)** بوزارة الإعلام بوضع استراتيجية للتسويق السياسي لدولة الكويت في المرحلة القادمة بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية الخاصة ومع وزارة الخارجية.

المبحث الثالث

كفاءة الأدوات والوسائل المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية الكويتية

يعتبر (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية) من أبرز الأدوات المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية الكويتية، وهو الصندوق التابع لوزارة الخارجية الكويتية ويرأس مجلس إدارة الصندوق وزير الخارجية الكويتي.

وفي ضوء مراجعة التقارير السنوية للصندوق، ومشروعات الصندوق بخطط التنمية السنوية للدولة، فإن الباحث يرى أن هناك فرصا كبيرة لتفعيل دور الصندوق في السنوات القادمة للدعم الانمائي للسياسة الخارجية من جهة (بعد خارجي)، وتعزيز التنمية الوطنية في إطار رؤية الدولة والأهداف الاستراتيجية للتنمية (بعد داخلي)، أي أن عمل الصندوق خارجيا ينعكس أيضا بشكل إيجابي على التنمية الداخلية.

وبخصوص البعد الخارجي لعمل الصندوق فإن هناك فرصا لزيادة عدد وقيمة قروض الصندوق وتوسيع الرقعة الجغرافية لعمل الصندوق عبر العالم والتركيز على الدول الأكثر فقرا خاصة في الدول الإسلامية والعربية والدول النامية.

وبخصوص البعد التنموي الداخلي الذي يستفيد من عمل الصندوق، يرى الباحث أن هناك فرصا لتوسيع تأثير الصندوق على التنمية الداخلية من خلال:

- تعزيز دور القطاع الخاص الكويتي، من خلال توسيع مشاركة المقاولين والاستشاريين والصناعيين الكويتيين في تنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة.
- تعزيز دور المؤسسات المالية الكويتية خاصة البنوك وشركات التأمين الكويتية في مجال العمليات المالية المرتبطة والمساندة لعمل الصندوق الكويتي خارج وداخل الكويت.

- تعزيز دور الصندوق في تنمية الكوادر الوطنية الكويتية، سواء بالعمل في مشروعات الصندوق بشكل مباشر أو بالحصول على فرص للتدريب وصقل المهارات للكوادر الوطنية.

وبالإضافة إلى دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية فإن هناك أدوارا تنفيذية أخرى لا تقل أهمية لدعم التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية في المرحلة المقبلة، **ومن أبرز تلك الأدوار ما يلي:**

- **سلسلة القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية العربية**، وقد شاركت دولة الكويت في اقتراح فكرة تلك القمم التي عقدت عدة دورات، وسبقت الإشارة إلى تلك القمم في أجزاء سابقة من الدراسة.
- **المبادرات السياسية والاقتصادية القارية**، ومن أبرزها (مبادرة التعاون الآسيوي) التي طرحتها دولة الكويت في القمة الأولى لمؤتمر الحوار الآسيوي في أكتوبر من عام 2012 بالكويت، وقد ساهمت دولة الكويت بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي في هذه المبادرة، وسوف يتم تفعيل تلك المبادرة في السنوات التالية.
- **تواصل واستمرار وتوسيع مساندة الشعب السوري من خلال مؤتمرات المانحين**، وقد استضافت دولة الكويت مؤتمر الدول المانحة في يناير 2013 حيث تعهدت دولة الكويت بتقديم 300 مليون دولار لدعم الشعب السوري في المؤتمر، وتم تسليم المبلغ للجهات والوكالات العالمية المتخصصة بحقوق الإنسان، وقد لقيت هذه المبادرة إشادة من قبل العديد من الدول وإشادة أيضا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة.

المبحث الرابع

التقييم والمراجعة الدورية

يمثل تقييم السياسة الخارجية بصورة دورية فرصة لتحديد الفجوات بين المتحقق على الأرض وبين المستهدف المنشود، وعلى الأخص في حالة تواجد وثيقة محددة أو خطة واضحة للسياسة الخارجية يتم تنفيذها على مراحل زمنية بالاعتماد على موارد محددة.

وكما سبقت الإشارة في حالة دولة الكويت فإن هناك العديد من التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية دون وجود وثيقة خطة أو استراتيجية محددة الملامح لتلك السياسة من جانب وزارة الخارجية الكويتية. ولا يعني غياب تلك الوثيقة غياب عملية التقييم والمراجعة الدورية للسياسة الخارجية الكويتية حيث تتم هذه العملية من خلال بعض الآليات التي أمكن التعرف على بعض جوانبها من خلال المقابلات الشخصية للباحث مع المسئولين بوزارة الخارجية الكويتية. (قائمة المقابلات – قائمة المراجع)

ومن واقع التقارير والمقابلات الشخصية بوزارة الخارجية الكويتية، فإن هناك العديد من القنوات والفعاليات التي توفر تغذية عكسية مهمة ومدخلات هامة للتقييم والمراجعة للسياسة الخارجية الكويتية ومن أبرزها:

1. **المؤتمر السنوي للدبلوماسيين الكويتيين،** وهو المؤتمر الذي يعقد كل سنتين حيث عقد دورته الأخيرة في مارس عام 2013 برعاية سمو أمير البلاد وبمشاركة 124 رئيس بعثة دبلوماسية وسفيرا في ديوان عام الوزارة. ويضم المؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية في كافة أنحاء العالم بهدف تقييم ومراجعة للدبلوماسية الكويتية في خضم المتغيرات التي تشهدها الساحة المحلية والاقليمية والعربية. ويمثل المؤتمر فرصة لتقييم الحراك الدبلوماسي الكويتي في

ظل المتغيرات الاقليمية والدولية. ويجمع هذا المؤتمر بين السفراء الكويتيين في أنحاء العالم مع كبار المسئولين في القطاعات السياسية والاقتصادية والبرلمانية والنفطية التابعة لمؤسسات الدولة، وذلك بغرض رسم صورة متكاملة حول مجمل متغيرات الأوضاع على المستويين الداخلي والخارجي.

فقد شمل برنامج المؤتمر العديد من المحاضرات المرتبطة بسياسة الكويت الخارجية ومنها على سبيل المثال لا الحصر (الأسواق العالمية رؤية مستقبلية)، ومحاضرة أخرى بعنوان (الطاقة وتحديات المستقبل) لوزير النفط ومحاضرات أخرى حول عدد من القضايا المحلية والاقليمية والدولية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

2. **تقارير السفراء الكويتيين الدورية**، والتي ترفع بصورة دورية أو استثنائية من كافة السفارات الكويتية عبر العالم والتي يزيد عددها عن 100 سفارة.

وحتى لا تتحول تقارير السفراء الكويتيين عبر العالم إلى مجرد تقارير روتينية دورية، وحتى تلعب هذه التقارير دورا في تعزيز التوجهات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الكويتية، **فإن الباحث يقترح أن تتضمن تلك التقارير الجوانب التالية:**

- عرض الأنشطة الدورية للسفارات الكويتية بالخارج حسب ترتيبها الزمني.
- عرض تقديرات وتقييم السفراء لبعض التطورات السياسية في حدود مجال عمل سفاراتهم، وآثارها المحتملة على دولة الكويت.
- عرض مقترحات للسفراء لتحسين موقف دولة الكويت بخصوص التطورات السياسية وتحسين صورة دولة الكويت في الخارج.
- عرض تحذيرات للسفراء بخصوص بعض المخاطر السياسية التي يمكن أن تمثل مهددات للسياسة الخارجية الكويتية.

3. **تقارير ودراسات وبحوث مرفوعة من (المعهد الدبلوماسي)**، وتتضمن اقتراحات حول تطوير أداء العمل والجهاز التنفيذي للوزارة، بخلاف مقترحات تطوير الكوادر الدبلوماسية الوطنية.

ويرى الباحث أن الحاق نشاط البحوث بالمعهد الدبلوماسي سوف يترتب عليه زيادة أهمية التقارير التي يرفعها المعهد والتي يمكن أن تتناول العديد من الملفات والقضايا السياسية الاستراتيجية لدولة الكويت، والتي يتناولها المعهد بالدراسة سواء بصورة منفردة، أو بتكليف من إدارات وزارة الخارجية المختلفة.

4. **التقارير السنوية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية**، والتي تعطي مؤشرات عن المنح والقروض والمساعدات الإنمائية التي يقدمها الصندوق واقتراحات تطويرها أو توسيعها أو شمولها لدول جديدة في العالم.

5. **تقارير مكاتب الاستثمارات الكويتية في الخارج**، من خلال الهيئة العامة للاستثمار، وهي المكاتب التي تنتشر في العديد من العواصم العالمية الكبرى.

ويرى الباحث، أن هذه المكاتب يمكن أن تلعب دورا مهما في تسويق وترويج الفرص الاستثمارية الكويتية في الخارج، كما يمكن أن تلعب دورا في جذب الاستثمارات الكويتية والأجنبية المصحوبة بالمعرفة الفنية إلى دولة الكويت. كما يمكن أن تلعب تلك المكاتب دورا في الترويج لمناخ الاستثمار والأعمال في دولة الكويت.

6. **تقارير لجان عمل واجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية**، والتي تشارك فيها دولة الكويت ومن بينها وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة.

وتقدم هذه التقارير صورة هامة عن القضايا العالمية والاقليمية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو المعرفية حيث تشارك دولة الكويت بفعالية في العديد من المنظمات الدولية والاقليمية. ومن بين تلك المنظمات: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، منظمة التجارة العالمية، وكالة الطاقة الذرية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من المنظمات.

7. **تقارير متابعة المؤتمرات التي تشارك فيها دولة الكويت،** بما فيها مؤتمرات القمة الخليجية والعربية والقمم الأخرى الجماعية والثنائية.
8. **تقارير لمقترحات وخبرات** خبراء في السياسة الخارجية، وعلى الأخص الدبلوماسيين السابقين وكبار السفراء السابقين.

فقد أشارت مقابلات الباحث بوزارة الخارجية إلى أنه يتم الاستعانة من وقت لآخر بالسفراء القدامى وبعض الخبراء السياسيين في بعض اللجان أو الإجتماعات بوزارة الخارجية.

وقد سبق أن أوضحت الدراسة، بالفصل الثالث، أن هناك تقسيما تنظيميا بوزارة الخارجية الكويتية يختص بالمتابعة والتنسيق لكن دور هذا التنظيم في تقييم السياسة الخارجية الكويتية بشكل دوري أو سنوي غير واضح.

ويرى الباحث أن المدخلات والتقارير السابق الإشارة إليها يمكن أن تقدم تصورات ونتائج مهمة للمخطط السياسي بوزارة الخارجية ولمتخذ القرار في الدولة بوجه عام تساعد في تقييم التوجهات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية.

كما يرى الباحث أن تفعيل تقييم السياسة الخارجية الكويتية على أسس موضوعية يتطلب توافر تقسيم تنظيمي لتقييم السياسة الخارجية الكويتية بصورة سنوية ورفع تقارير إلى الإدارة العليا بوزارة الخارجية، ويمكن للتقسيم التنظيمي المشار إليه وضع مؤشرات موضوعية لتقييم السياسة الخارجية الكويتية وتطبيقها بصورة سنوية لإنتاج تقارير التقييم السابق الإشارة اليها.

الفصل السادس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

على الرغم من قدم وعراقة السياسة الخارجية الكويتية، وعلى الرغم من المتغيرات الخارجية الخطيرة التي عاصرتها وتعاصرها دولة الكويت ومن أبرزها الغزو العراقي للدولة إلا أن الدراسات في مجال التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية تعتبر نادرة للغاية. وفي ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية التي تحيط بالدولة والتطورات المتسارعة في كافة مجالات العلم والتكنولوجيا والاتصالات والتعاون والتكتل الدولي والاقليمي وحرية التجارة وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة فإن الباحث قد اختار موضوع التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية ليكون موضوعا لأطروحته لقناعته وإدراكه أن دولة الكويت تحتاج، مثل غيرها من دول العالم، إلى تبني رؤية استراتيجية واضحة في سياستها الخارجية في ظل هذا العالم المعقد والمتشابك والمتغير، وفي ظل التطورات والملفات الاقليمية المؤثرة والضاغطة على الدولة.

في ضوء ما سبق، هدفت الدراسة إلى تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة وتوجيه السياسة الخارجية الكويتية خاصة على الأجل الطويل في ظل الظروف والمتغيرات العالمية والاقليمية المحيطة والمؤثرة على دولة الكويت. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية للدراسة والتي شملت: القيام بمراجعة مفاهيمية تتضمن توصيف ومراجعة المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة مثل: التخطيط الاستراتيجي، السياسة الخارجية، التخطيط الاستراتيجي السياسي، وغيرها. وأعقب ذلك تقييم وظيفة ودور وحالة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، والأجهزة والأدوات والنظم المستخدمة في هذا الخصوص والمساندة لهذا

الدور. كذلك تمت مراجعة وتقييم تجربتين عالمية واقليمية في مجال تطبيق التخطيط الاستراتيجي هما التجربة الأمريكية والتجربة التركية، واستخلاص خبرات ودروس مستفادة. بالإضافة إلى ما سبق تمت بلورة رؤية متكاملة لتفعيل دور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية وذلك في ضوء الخبرات والتجارب العالمية، وفي ضوء الواقع السياسي الكويتي.

وقد انتهت الدراسة بفصولها الخمسة السابق الإشارة إليها إلى الفصل السادس والأخير للدراسة الذي تضمن الخاتمة الحالية ومجموعة من النتائج والتوصيات المهمة التي نعرضها لاحقا.

وقد أوضحت الدراسة إلى أن (التخطيط الاستراتيجي) ينظر اليه كأداة للتوظيف الكفؤ للموارد المتاحة لتحقيق أهداف أو مصالح مرجوة أو مخططة على الأجل الطويل، سواء للدول أو المنظمات أو التجمعات الإنسانية المختلفة. كما أن (الاستراتيجية) أصبح ينظر إليها كأداة تضمن كفاءة استخدام موارد الدولة المتاحة أمام متخذ القرار لتحقيق أهداف عليا في حالة السلم أو الحرب على السواء بشرط توافر اعتبارات: وضوح الأهداف وتكاملها، واقعية الأهداف وحقيقتها، العقلانية والتخصص، الاستمرارية، بالإضافة إلى شرط المرونة. كما أوضحت الدراسة أن (الاستراتيجية السياسية) تمثل التوجه السياسي الذي تتخذه الدولة في علاقاتها الخارجية.

كما أكدت الدراسة على ضرورة الربط في السياسة الخارجية بين عملية صنع القرار السياسي داخليا، ومن ثم توجيه هذا القرار إلى البيئة الخارجية مدعما بالأدوات المناسبة لتحقيق هدف مأمول. وقد خلصت إلى أن (السياسة الخارجية) تمثل هي مجموعة من التصرفات أو الإجراءات أو الأفعال، أو ردود الأفعال السياسية المنهجية المخططة تتخذها دولة من الدول تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى المتواجدة في بيئتها الخارجية بهدف تحقيق أو تعزيز مصالح، أو تفادي ودرء مخاطر، أو تطوير مجالات تعاون، ثنائي أو جماعي، أو خلق واغتنام فرص، أو أية أغراض مشروعة أخرى. ويتم إنفاذ وتبني تلك الإجراءات والتصرفات، وتوفير الموارد اللازمة

لدعمها وفق نظم وآليات اتخاذ القرار والعلاقة بين السلطات في كل دولة من الدول، كما تخضع تلك التصرفات للمراجعة والتقييم والمحاسبة والمساءلة وتصحيح المسار. وقد بدأ الاهتمام بتخطيط السياسة الخارجية يتصاعد منذ مطلع السبعينيات، والتركيز على المفهوم المستقبلي والاستراتيجي في صنع السياسة الخارجية.

وبخلاف العرض لنظريات ومناهج صنع السياسة الخارجية، فإن الدراسة قد خلصت أيضا إلى وجود أدوار لجهات وأطراف مهمة تساهم في صنع السياسة الخارجية بوجه عام في دول العالم المختلفة والتي تضم مؤسسات حكومية وغير حكومية، بخلاف المؤسسات النيابية أو التشريعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية بأنواعها.

وفي الإطلالة على الواقع الكويتي فإن الدراسة قد عرضت للتطور التاريخي للسياسة الخارجية الكويتية منذ مرحلة الستينيات وحتى المرحلة الراهنة التي تشهد ارتدادات وتداعيات انتفاضات الربيع العربي. كما عرضت لمرجعيات وأهداف ودوائر اهتمام السياسة الخارجية الكويتية، ودور الصندوق الكويتي للتنمية كأداة تنفيذية هام للسياسة الخارجية الكويتية، كما حللت أدوار المستويات والأطراف المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الكويتية بدءا من سمو أمير البلاد مرورا بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ووزارة الخارجية وأطراف أخرى متعددة. وقد خلصت الدراسة من واقع الدراسات المنشورة والمقابلات الشخصية مع الأطراف المعنية إلى وجود قصور في التخطيط الاستراتيجي في صنع السياسة الخارجية الكويتية، وأن هناك العديد من الأولويات الاستراتيجية التي يجب أن تتضمنها السياسة الخارجية الكويتية في السنوات القادمة.

ولدعم عملية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية واستخلاص دروس مستفادة، تم عرض تجارب عالمية واقليمية في التطبيق الاستراتيجي في السياسة الخارجية وهي تجارب: الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وقد تضمنت توصيات الدراسة بعض الخبرات والدروس

المستفادة من التجارب المذكورة لتحسين عملية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية في العقود القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة، وبخلاف اعتمادها على العديد من مصادر المعرفة والأدبيات المختلفة العربية والأجنبية، فإنها قد اعتمدت أيضا على منهجية (المقابلات الشخصية) التي شملت مجموعة من المسئولين بوزارة الخارجية الكويتية وبعض الأجهزة المعنية ذات الصلة مثل (جهاز الأمن الوطني)، كما شملت بعض الأكاديميين والاستراتيجيين ذوي الصلة في مجال العلوم السياسية.

ثانيا: نتائج الدراسة – واختبار فرضية الدراسة

انتهت الدراسة بشقيها النظري والمقابلات الشخصية إلى مجموعة من النتائج والحقائق المهمة على النحو التالي:

- **أهمية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية أسوة بأهميته في المجالات الأخرى الاقتصادية والأعمالية والاجتماعية،** حيث يحدد مسارات للعمل السياسي الخارجي وفق خطة أو خطط محددة بهدف تحقيق أهداف مأمولة لأية دولة من الدول، وتوظيف الموارد والإمكانات والإرادة الوطنية اللازمة لتفعيل تلك الخطط وإنجاز تلك الأهداف.
- **منافع ومزايا متعددة يحققها التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية،** حيث يحسن من قدرة الدولة والمخطط ومتخذ القرار السياسي على توقع واستباق التطورات والأزمات السياسية المؤثرة عليها، بما ينقل الدولة في حالة التعامل مع القضايا السياسية من حالة الانتظار ورد الفعل إلى حالة المبادرة والتأثير وتحقيق مكاسب أفضل للمصلحة الوطنية.
- **أهمية التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية،** وذلك في ضوء تعدد وتسارع وتداخل وترابط المتغيرات والأزمات والملفات العالمية والاقليمية المؤثرة على الدولة مثل: الإرهاب الدولي والاقليمي العابر للحدود، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الحروب والنزاعات الاقليمية الصغيرة، قضايا الفقر والجوع، قضايا الاستدامة وتغير المناخ، قضايا التسلح وأسلحة الدمار الشامل، الملف النووي الإيراني، تداعيات انتفاضات الربيع العربي، الصراع العربي الإسرائيلي، وملف التعاون الخليجي، وغيرها.

- **ترابط الرؤية الاستراتيجية في مجال السياسة الخارجية الكويتية مع رؤية الدولة الاستراتيجية التنموية حتى عام 2035**، حيث تدعم الدبلوماسية الكويتية التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفق مسارات استراتيجية متلازمة سياسية/ تنموية.
- **مرجعيات وأهداف متعددة للسياسة الخارجية الكويتية**، ومن أبرز تلك المرجعيات دستور الدولة الصادر عام 1962 الذي يؤكد على عروبة وإسلامية الدولة والتأكيد على السلام كهدف للدولة. في حين تتوزع أهداف السياسة الخارجية الكويتية بين أهداف سياسية وأمنية تؤكد على دعم السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي والشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة، وأهداف اقتصادية تنموية ترتبط بدور دولة الكويت كدولة مانحة للمعونات الخارجية.
- **دوائر استراتيجية مهمة لحركة السياسة الخارجية الكويتية**، ومن أبرز تلك الدوائر حسب تحليلات الدراسة: الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، دائرة عدم الانحياز، دائرة الحوار بين الشمال والجنوب، دائرة العلاقات الثنائية الدولية، دائرة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى الدائرة الآسيوية التي تم تفعيلها أخيرا سياسيا وتنمويا في ضوء مؤتمر الحوار الآسيوي الذي استضافته دولة الكويت في نهاية عام 2012، والذي يمهد لمأسسة آلية الحوار في منظمة فاعلة في الأجل القريب.
- **قصور في تطبيق وفاعلية التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية**، أن عملية التخطيط الاستراتيجي غير مفعلة في السياسة الخارجية الكويتية، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الكويتية لا تعتمد على المبادرة بقدر ما تعتمد على ردود الأفعال وليس الفعل أو المبادرة. وعلى الجانب الآخر فإن مقابلات الباحث بوزارة الخارجية الكويتية أوضحت وجهات نظر مخالفة للمسئولين الرسميين في الوزارة حول وجود توجهات استراتيجية بالفعل في السياسة الخارجية الكويتية. لكن التوجهات المشار إليها غير واضحة أو مبينة في وثائق أو أدبيات

لوزارة الخارجية، كما لا توجد إدارات أو مراكز متخصصة للتخطيط الاستراتيجي بوزارة الخارجية.

- **خبرات هامة مستفادة من التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا،** ومن تلك الدروس التوجه الأمريكي لتقليل الاعتماد على القوة في السياسة الخارجية، وتشجيع الديمقراطية والمشاركة وتعزيز الحريات والمساعدة في إدارة الأزمات العالمية السياسية والاقتصادية والانسانية والبيئية، ومأسسة القضاء العالمي ليلعب دورا أكثر فاعلية، كذلك التعاون مع المؤسسات الدولية، والعمل على إصلاح النظام الدولي ومؤسساته.

أما الخبرات المستفادة من التجربة التركية فتشمل: الربط بين الإصلاح الاقتصادي والقوة الاقتصادية للدولة وبين المسار السياسي الخارجي، والتركيز على جهود إعادة إصلاح الأمم المتحدة، ودعم التوجهات الحضارية والثقافية والقوة الناعمة في السياسة الخارجية، وكذلك التركيز على المصالح التركية الوطنية، والتركيز على التعاون العربي والإسلامي، وتصفير المشكلات مع دول الجوار. بالإضافة إلى الاعتماد على مركز للتخطيط الاستراتيجي بوزارة الخارجية التركية.

وبخصوص اختبار فرضية الدراسة: "**إن التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية يفتقر إلى العديد من المقومات التي يمكن أن تؤهله ليلعب دورا فاعلا في بناء وتعزيز مكانة الكويت الاقليمية والدولية**".

يمكن للباحث التوصل إلى نتيجة مفادها أن الفرض المذكور قد تحقق من الدراسة حيث أن التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الكويتية غير مفعل في وثائق وتوجهات وأدبيات واضحة ومعلنة، كما لا يوجد أطر أو كيانات أو مراكز تنظيمية متخصصة في التخطيط الاستراتيجي بوزارة الخارجية الكويتية. وقد تم التثبت من صحة هذا الافتراض من خلال دراستنا وتحليلنا للسياسة الخارجية الكويتية والجهات الرسمية المعنية برسمها أو صناعتها. كما استعنا بنموذجين أحدهما

عالمي (الولايات المتحدة الأمريكية) والآخر اقليمي هو (تركيا) ووجدنا من خلال دراستنا لكيفية التخطيط السياسي الخارجي لهذين النموذجين، أن ثمة فوارق كثيرة بين النموذجين موضع الدراسة والحالة الكويتية. هذا مع الإشارة إلى فعالية الدور الاقتصادي في السياسة الخارجية الكويتية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ثالثا: توصيات الدراسة

1. **بناء رؤية استراتيجية للسياسة الخارجية الكويتية مرتبطة برؤية الدولة**، ويقترح أن ترتبط تلك الرؤية السياسية بالرؤية المستقبلية للدولة في التحول إلى مركز مالي وتجاري بحلول عام 2035. كما يقترح التنسيق في إعداد الرؤية السياسية مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

ويمكن للسياسة الخارجية دعم رؤية الدولة التنموية من خلال: تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، ودعم ترويج الفرص الاستثمارية الكويتية في الخارج، والعمل على جذب الاستثمارات المصحوبة بالمعرفة الفنية إلى دولة الكويت.

2. **إعادة بلورة وصياغة التوجهات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الكويتية، وعلى الأخص في الدوائر التالية:**

- **الدائرة الخليجية:** إعطاء أولوية أكبر لقضايا الدفاع والأمن المشترك والتعاون ضد الإرهاب، وتسريع خطوات الاندماج الاقتصادي، وأيضا توحيد منهجية التعامل الخليجي مع الملف الإيراني بكافة جوانبه السياسية والأمنية والاقتصادية.
- **الدائرة الاقليمية – العراق وإيران:** تنمية مجالات التعاون السياسي/ الاقتصادي مع دولة العراق بعد خروجه من البند السابع، والبدء بتفعيل التعاون الثنائي لتنمية منطقة شمال الخليج بين البلدين ارتباطا بميناء بوبيان الكويتي (ميناء مبارك الكبير). وتوسيع مجالات الحوار والتعاون مع إيران بخصوص ملفات الجرف القاري والملف النووي ومخاطره المحتملة على دولة الكويت.
- **دائرة التكتلات والمجموعات السياسية والاقتصادية في العالم**، وذلك عن طريق إطار من الشراكات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والمعرفية لدعم رؤية الدولة وتعزيز تنافسيتها وحضورها العالمي والاقليمي.

- **دائرة بعض الفضاءات السياسية الجديدة،** مثل الفضاء الآسيوي واللاتيني والأفريقي.

3. تعزيز التعاون بين وزارة الخارجية الكويتية وبين المؤسسات والأجهزة المحلية والدولية المعنية لدعم التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، ومن أبرز تلك الجهات:

- مجلس الأمن الوطني.
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (وعلى الأخص لجنة السياسات العامة بالمجلس).
- اللجان الوزارية المتخصصة بمجلس الوزراء الكويتي.
- المؤسسة العسكرية والأمنية (وزارة الدفاع، الحرس الوطني، ووزارة الداخلية).
- المؤسسات العلمية والأكاديمية، مثل جامعة الكويت.
- المنظمات الدولية والمراكز الاستشارية العالمية ذات الصلة.

4. تحسين قدرات بناء وتطوير صناعة السياسة الخارجية بما يعزز قدرات المبادرة وتوقع واستباق الأزمات، وتحسين قدرات إدارة الأزمات السياسية التي تتعامل معها الدولة.

5. إدخال بعض التطويرات المؤسسية المهمة في وزارة الخارجية الكويتية لدعم بناء وتطوير القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية، وعلى الأخص:

- دراسة إنشاء (إدارة متخصصة أو مركز متخصص للتخطيط الاستراتيجي) في وزارة الخارجية الكويتية (مثل التجربة التركية).
- تعزيز التعاون العالمي والاقليمي المشترك في مجال التخطيط الاستراتيجي مع وزارات الخارجية في بعض الدول المتقدمة والصاعدة.
- تعزيز التعاون المحلي في مجال التخطيط الاستراتيجي مع المؤسسات الأكاديمية المحلية مثل جامعة الكويت.

- دراسة إنشاء إدارة متخصصة أو مركز متخصص للبحوث والدراسات السياسية بصورة منفردة، أو تابعا لمركز التخطيط الاستراتيجي. والتركيز بصورة خاصة على متابعة وتحليل الخبرات والتجارب العالمية في مجال التخطيط الاستراتيجي السياسي.
- تطوير (نظم المعلومات وقواعد البيانات السياسية) بوزارة الخارجية الكويتية في ضوء الخبرات العالمية والاقليمية في هذا الخصوص لدعم عملية التخطيط السياسي وعملية اتخاذ القرار السياسي الكويتي.
- تعزيز العلاقة بين وزارة الخارجية الكويتية وبين (منظمات المجتمع المدني الاقليمية والعالمية) بما يدعم قضايا السياسة الخارجية الكويتية خارجيا، ويدعم مواقف دولة الكويت في المحافل الدولية.

6. تفعيل الاهتمام بتطوير الكوادر الدبلوماسية الكويتية بمعايير عالمية بوجه عام، وتنمية قدراتها الاستراتيجية على وجه الخصوص، من خلال:

- دعم دور المعهد الديبلوماسي في إعداد الكوادر الوطنية الدبلوماسية، وتنويع برامج التعاون والتدريب ونقل الخبرات مع مراكز الخبرة الاستشارية العالمية المعنية من جهة، والمراكز والمعاهد المثيلة المتخصصة في وزارات الخارجية العالمية في دول العالم المتقدمة والصاعدة على السواء.
- زيادة البرامج التدريبية للكوادر البشرية خاصة فيما يتعلق بصناعة السيناريوهات وإيجاد الحلول والبدائل بصورة عقلانية ورشيدة.
- تفعيل التعاون بين المعهد الدبلوماسي وبين قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت في مجال اختيار وتأهيل وإعداد واختيار الكوادر الدبلوماسية الوطنية الكويتية.

7. **تطوير آليات ومعايير تقييم السياسة الخارجية الكويتية،** ويقترح في هذا الخصوص تأسيس كيان تنظيمي متخصص بوزارة الخارجية لتقييم أداء السياسة الخارجية الكويتية وتطوير معايير ومؤشرات موضوعية لتقييم الأداء السياسي الخارجي في ضوء الخبرات العالمية في هذا الخصوص.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1. الكتب:

أبو النصر، مدحت محمد (2012). **مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو بكر، مصطفي (2000). **التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية**. القاهرة: الدار الجامعية.

أبو صليب، فيصل مخيط (2010). **تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية** – مقرر السياسة الخارجية في كلية العلوم الاجتماعية– جامعة الكويت.

أبو صليب، فيصل مخيط (2012)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج**. ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

أسيري، عبدا لرضا علي (2012). **النظام السياسي في الكويت– مبادئ .. وممارسات**. ط11، الكويت: دار الوطن.

الأقداحي، هشام (2012). **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

أوغلو، أحمد داود (2011). **العمق الاستراتيجي– موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل)، ط2، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

بريجنسكي، زبيغنيو (1999). **رقعة الشطرنج الكبرى– السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، مركز الدراسات العسكرية.

بريجنسكي، زبيغنيو (2012). **رؤية استراتيجية– أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، (ترجمة: فاضل جتكر)، بيروت: دار الكتاب العربي.

تغيان، شريف (2011). **الشيخ الرئيس– رجب طيب أردوغان– مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، ط:1، دمشق – القاهرة: دار الكتاب العربي.

الخزرجى، ثامر (2005). **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**. عمان: دار مجدلاوى.

رتليدج، أيان (2006). **العطش إلى النفط– ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**. (ترجمة مازن الجندلي)، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم.

سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: دار النهضة المصرية.

سليمان، خليل عرنوس (2011). **الأزمة الدولية والنظام الدولي – دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدول**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

غنيم، عثمان محمد (2008). **التخطيط أسس ومبادئ عامة**. ط4، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الفضالة، فهد يوسف (2011). **مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي**. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

فهمي، عبد القادر (2009). **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية– دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**. ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

فهمي، عبد القادر (2009). **نظرية السياسة الخارجية**. ط1، عمان: مكتبة سعد للنشر والتوزيع.

فهمي، عبد القادر (2010). **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

القاضي، ماجد (2011). **مصطلحات شائعة**. ط2، الكويت: شركة مكتبة المعارف المتحدة.

كسينجر، هنري (2011). **سنوات التجديد، المجلد المستخلص لمذكراته**. (ترجمة د. هشام الدجاني)، ط3، الرياض: العبيكان وكلمة.

كيسنجر، هنري (2002). **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية. نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**. بيروت: دار الكتاب العربي.

المغربي، عبدالحميد (**1999**). **الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

نيوف، صلاح (د. ت). **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**. كوبنهاجن: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك. كلية العلوم السياسية.

هايوود، أندرو (2011). **المفاهيم الأساسية في السياسة**. (ترجمة: منير محمود بدوي)، الرياض: جامعة الملك سعود.

يارغر، هاري (2011). **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي– التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**. (ترجمة راجح محرز)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

2. الدوريات:

- أوغلو، أحمد داود (2012). معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم. مجلة فصلية للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (د. ن).

- محمد، بهاء الدين (2011)، دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة. الحوار المتمدن– محور السياسة والعلاقات الدولية. العدد 3425 –2011/7/13.

3. البحوث والدراسات والتقارير:

- الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة (**2007–2008**). السياسة الخارجية. كوبنهاجن.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2011). ملف العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. الدوحة.

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية– إدارة استشراف المستقبل (2011). دراسة حول رصد وتحليل بعض الاتجاهات والتطورات السياسية العالمية والاقليمية وانعكاساتها على دولة الكويت. الكويت. (غير منشورة).

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية – قطاع استشراف المستقبل والمتابعة (2012). التقرير السنوي– تقييم الأداء التنموي لدولة الكويت 2012/2011. الكويت.

- بريجنسكي، زيجنو وسكوكروف، وبرنت. "أمريكا والعالم: محادثات حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية". مقالة علمية، 2009.

- الخطيب، جمال شاكر (2005). النظام البرلماني التركي. الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث.

– سهر، عبدالله (2012). حوار التعاون الآسيوي (من المنتدى إلى المنظمة)– ورقة علمية مقدمة لمنتدى حوار التعاون الآسيوي الحادي عشر، الكويت.

– الشمري، حمدان والعبيد، مريم (2012). "عمر الحكومات في دولة الكويت (1962–2012)"، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت.

– الصباح، صباح خالد (2011). الكويت: جسر الفجوات– مسيرة وطن، محاضرة أمام الطلبة الكويتيين في إيطاليا.

– العازمي، استقلال دليل (2005). السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 1990– 2004. (رسالة ماجستير منشورة)، بكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

– عبدالجليل، طارق (2010). توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية. القاهرة: مركز القاهرة للدراسات التركية.

– عراقي، داليا أنور (1999– 2003)، العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، دراسة حالة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق، (رسالة ماجستير منشورة)، مكتبة جابر، جامعة الكويت، الكويت.

– محلى، حسني (2012). الجيش التركي– انحياز مطلق للعلمانية. الدوحة. الجزيرة نت www.aljazeera.net

– محاضرة في الاحتفالية بمناسبة العام الخمسين لانضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة. الكويت. (2013)

4. مقابلات شخصية:

- الدكتور/ سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية، مقابلة في 2013/4/15.

- الدكتور/ عبدالله سهر، أستاذ العلاقات الدولية- مدير الإدارة المركزية للإحصاء، مقابلة في 2013/5/6.

- الدكتور/ فيصل أبو صليب، أستاذ العلوم السياسية ورئيس وحدة الدراسات الأمريكية في جامعة الكويت، مقابلة في 2013/5/14.

- الشيخ/ ثامر علي صباح السالم، نائب رئيس جهاز الأمن الوطني، مقابلة في 2013/6/10.

- السفير/ خالد محمد المغامس، مدير إدارة المتابعة والتنسيق- وزارة الخارجية الكويتية، مقابلة في 2013/7/7.

- المستشار/ فاضل حيدر الحسن، نائب مدير إدارة الأمريكتين- وزارة الخارجية الكويتية، مقابلة في 2013/7/9.

- المستشار الدكتور/ فهد مشاري الظفيري، مدير إدارة الوطن العربي- وزارة الخارجية الكويتية، مقابلة في 2013/7/16.

- المستشار/ مساعد الدويخ، نائب مدير إدارة آسيا- وزارة الخارجية الكويتية، مقابلة في 2013/7/16.

- الشيخ الدكتور/ أحمد ناصر محمد الصباح، سفير فوق العادة مفوض- مدير إدارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية- وزارة الخارجية، مقابلة في 2013/7/17.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. الكتب:

- Barth, Charles A. and Ferrie,David S. (2012). The United States Government Manual 2012.USA: Office of the Federal Register.
- Cook, Jennifer and Morrison, J. Stephen .A smarter US approach to Africa . in:
- Cook, Jennifer and Morrison, J. Stephen –Editors (2009). US –Africa policy beyond the Bush years-Critical challenges for Obama administration. USA: Center for Strategic and International Studies.
- Davutoglu, Ahmet (2011). Vision 2030: Turkey’s foreign policy objectives. London: Speech delivered at the Turkey investor conference.
- Deihel, Terry L. (2007). Foreign affairs strategy-Logic for American statecraft. USA: Cambridge University Press.
- Drezener, Daniel (editor). (2009) Avoiding trivial –The role of strategic planning in American foreign policy. UAS: Brooking Institution Press .
- Morrison, Wayne M.China-US trade issues. USA: Congressional Research Service- CRS.

2. الدوريات:

- Drezner, Danniel W. Does (2011) Obama have a grand strategy. (Foreign Affairs).
- Kahl,Colin H and Lynch, Marc.(2013) US strategy after the Arab Uprising: Toward progressive engagement. The Washington Quarterly. Spring.
- Zhang,Baohui.Chinese foreign policy in transition: Trends and implications.(Journal of Current Chinese Affairs-2/2010).